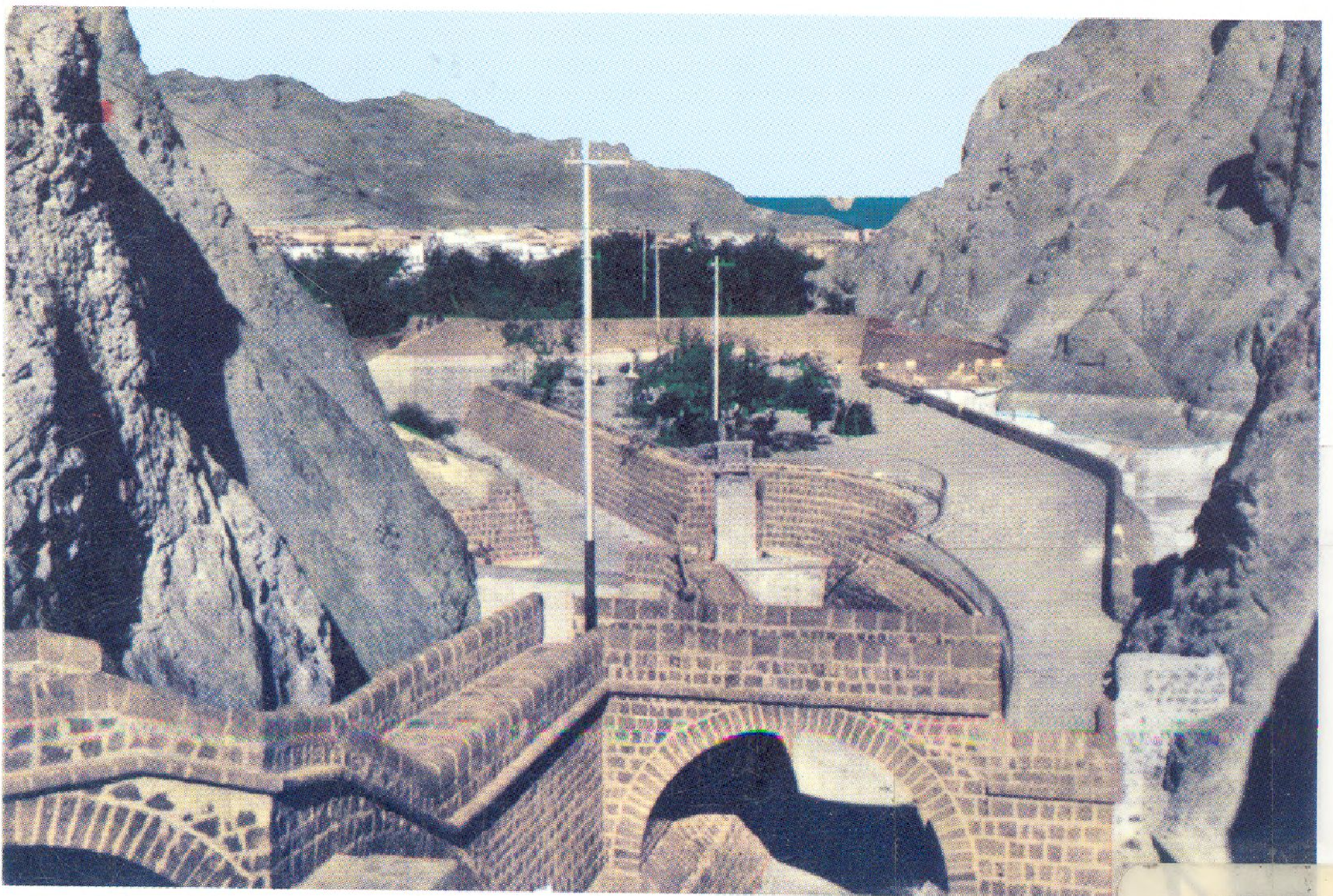
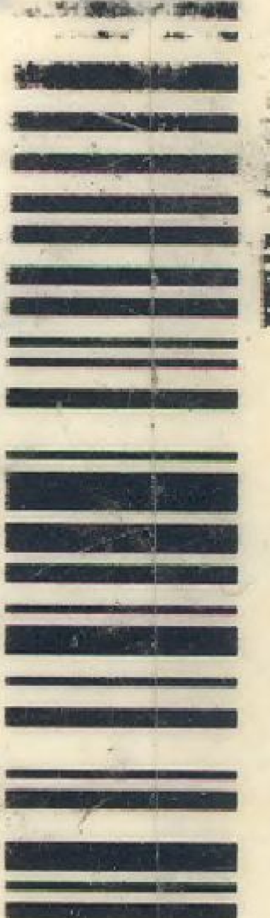
السفير عبدالوكيل اسماعيل السروري

تجربة اليمن الديمقراطي



(تحليلات ــ مواقف ــ ذكريات)



تجربة اليمن الديمقراطي

(تحليلات ــ مواقف ــ ذكريات)

السفير عبدالوكيل اسماعيل السروري

تجربة اليمن الديمقراطي

(تحليلات ـ مواقف ـ ذكريات)

تجربة اليمن الديمقراطي (تحليلات ــ مواقف ــ ذكريات)
السفير عبدالوكيل اسماعيل السروري
الطبعة الاولى ٢٠٠١

توزيع دار الكنوز الادبية
ص. ب: ٧٢٢٦ ــ ١١
هاتف / فاكس ٧٣٩٦٩٦ ــ ٠١
بيروت ــ لبنان

بسم الله الرحمن الرحيم

من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا
الله عليه فمنهم من قضى نحبه، ومنهم من
ينتظر وما بدلوا تبديلا

صدق الله العظيم

اهداء

إلى أولادي: سهير، فادي، عبير، باسل

إلى أولئك الذين سقوا شجرة الحرية بدمائهم

إلى كل المكافحين والأحرار، في وطننا اليمني، الذين أخلصوا لقضية الوطن وحريته واستقلاله وكرامته وتقدمه

إلى كل مدافع عن الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والسلام الاجتماعي

إلى أصحاب الأقلام الحرة والكلمة الصادقة، الذين خاضوا معركة التحرير ومعركة الثورة الوطنية دون أن يساوموا على قداسة الحقيقة.

الفهرس

ـــ الإهداء ٧
ـــ تقديم أ.د. أحمد قايد الصايدي ١١
ـــ الاستهلال ٢١
الفصل الأول: مدخل عام ٢٥
١ ـــ إعلان الثورة المسلحة ٢٦
٢ ـــ الفتنة وبذور الحرب الأهلية ٢٩
٣ ـــ إعلان الاستقلال.. وقيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية ٣٤
٤ ـــ الانقلاب الأول ٢٢ يونيو ١٩٦٩م.. .... ٣٨
٥ ـــ الحوارات من أجل وحدة فصائل العمل الوطني في الجنوب ٤١
٦ ـــ الانقلاب الثاني يونيو ١٩٧٨م ٤٦
٧ ـــ كيف أعدم سالمين ورفيقاه ٥١
٨ ـــ قيام الحزب الاشتراكي اليمني (أكتوبر ١٩٧٨م) ٥٤
٩ ـــ إقالة عبدالفتاح إسماعيل ٥٧
الفصل الثاني ٥٩
١ ـــ الحلفاء ـــ الأعداء ٦٠
٢ ـــ بين الوزارة والسفارة ٦٣
٣ ـــ بدايات السقوط ٦٨
٤ ـــ المؤتمر العام الثالث قنبلة موقوتة ٧١
الفصل الثالث ٧٧
١ ـــ الانفجار ٧٨

٢ ـــ البيان الأول للموت وتداعياته ٨٥
٣ ـــ قراءة في ملف يناير ٩٣
الفصل الرابع: ١٠٣
١ ـــ الزيارة الأولى لعدن بعد الأحداث ١٠٤
٢ ـــ العودة النهائية لعدن ١١٤
٣ ـــ كسر جدار الصمت ١١٨
٤ ـــ صور من التجربة المرة ١٢٦
الفصل الخامس: العلاقات اليمنية الألمانية ١٤٣
١ ـــ صداقة وتعاون ١٤٤
٢ ـــ فتور العلاقات الثنائية ١٤٧
٣ ـــ موقف الحزب الاشتراكي الألماني للموحد من أحداث يناير ١٥١
ملاحق : ١٥٣
١ ـــ وثائق خاصة ١٥٤
٢ ـــ وثيقة رقم (٩) موقف حزب البعث العربي الاشتراكي في
جنوب القطر اليمني من مؤتمر لندن الدستوري في عام ١٩٦٤م. ١٧٣
٣ ـــ وثيقة رقم (١٠) موقف حزب البعث العربي الاشتراكي في جنوب
القطر اليمني على إثر نكسة عام ١٩٦٧م، وبداية مؤشرات الاحتراب
بين رفاق السلاح في جنوب الوطن المحتل. ١٨٣
٤ ـــ وثيقة رقم (١١) موقفنا من أحداث ١٣ يناير في رسالة بتاريخ
١٨/١/١٩٨٦م موجهة إلى الطرفين المتحاربين مذيلة بتوقيع:
حيدر العطاس، د. عبدالعزيز الدالي، عبدالوكيل السروري،
وعبده علي عبدالرحمن، محمد حيدره مسدوس. ١٩٥
٥ ـــ وثيقة رقم (١٢) ملاحظاتي حول مشروع الوثيقة النقدية المقدمة
إلى الكونفرنس الحزبي المنعقد في يونيو ١٩٨٧م. ١٩٧

تقديم

المؤلف والكتاب

ما أن يُذكر اسم الصديق عبد الوكيل السروري، حتى تبرز إلى الذهن صورة إنسان حاد العبارات، جاد الملامح، دائب العمل، شديد الإحساس بتقصيره وبتقصير الآخرين من حوله، لا يقنع بالقليل من الإنجاز، ولا يرضى عن عمل يتخلله النقص. ناقداً، دائم النقد. ومهما بدا العمل قريباً من الكمال، لابد أن يرى جوانب النقص فيه، ويبرزها للعيان، ويحفز نفسه ومن حوله لتجاوز النقص. إنه يمارس النقد دون تصنع أو تعمد، بل بصورة تلقائية. ولا يمارسه ممارسة المترف، الذي يطلق دخان النقد وهو مسترخ، ليستر عجزه ويموه تكاسله وتقاعسه، بل يطلق نقده وهو في الميدان، سباق إلى العمل، قبل غيره، مبادر في مقدمة الجميع. لذا تجد في نقده نبرة الصدق، وسيماء الجد والتفاني والغيرة والتوق إلى الإنجاز الخالي من النواقص والعيوب.

هذا هو عبد الوكيل السروري، بإيجاز شديد. وقد لا يستطيع فهم هذه العبارات، وتصور معانيها، إلا من عايش الرجل ورافقه وعمل معه. لقد عرفته في منتصف الستينات، بعد عودتي من دمشق. كنت حينها قد أنهيت دراستي العسكرية، وسجلت منتسباً في جامعة دمشق. وكان الكفاح المسلح، في جنوب الوطن، على أشده. وشرعنا، ومعنا عدد من الزملاء في

إنشاء وحدات مسلحة، تحت إسم (طلائع حرب التحرير الشعبية) كمنظمة عسكرية، تابعة لتنظيم حزب البعث العربي الاشتراكي في جنوب الوطن. فالتقينا معاً، في عمل وطني، ضمن إطار حزب واحد. كنت حينها في قيادة التنظيم ورئيساً للمكتب العسكري، الذي كان بمثابة قيادة لمنظمة الطلائع. وكان هو أحد قادة وحدات الطلائع. وبعد الاستقلال، تحولت الوحدات العسكرية إلى فرق مدنية. وكان هو أمين سر إحدى الفرق وعضواً في المكتب التنظيمي، وهي الهيئة المسئولة عن الحياة الداخلية للحزب. وتناوبت مع بعض الزملاء الآخرين في القيادة مهمتي أمانة السر وأمانة السر المساعدة لتنظيم البعث، إضافة إلى رئاسة المكتب التنظيمي. وبحكم عملنا سوياً في المكتب التنظيمي، طوال السنوات التي أعقبت الاستقلال، حتى عام ١٩٧٢ م، حينما غادرت عدن إلى شمال الوطن، لم تنقطع صلة أحدنا بالآخر. وكانت سنوات ثمينة من العمر، أنفقناها في سبيل أهداف نبيلة، لم نستطع بلوغها. ومع ذلك لم يشعر أحدنا ولا من عرفناهم من الرجال بالندم، على ما أنفقناه. لأن ذكرى تلك السنين هي أغلى وأشرف ما نملكه الآن في هذه الدنيا. من هنا فإن حديثي عن مؤلف هذا الكتاب هو حديث عارف، خبره، خلال العمل، وفي لحظات القلق، وفي حالات الغضب والمواجهة، وفي ساعات الفرح، وإن كانت قليلة.

هذا عن المؤلف، وعن طبيعة معرفتي وعلاقتي به، دون إطالة، ودون تفصيل. لأن الحديث المفصل، عن رجل حي، له محاذيره. ولا أريد أن يغدو حديثي عن صديق وزميل عمل مشترك مدخلاً للشك في حيادية الكلمة وموضوعيتها. عدا عن أن تناولي للكتاب، أو بالأصح لخلفية الكتاب، يتضمن حتماً التعرض، ولو بصورة غير مباشرة، لكاتبه. أما عن الكتاب وخلفيته، فالحديث يطول، ولا بأس، ولكن في الحدود المتاحة، وفي الحيز المسموح به، لهذا التقديم.

من خصال الكاتب، كعهدي به، الصدق. مما يعطي للوقائع، التي وردت في الكتاب مصداقيتها. أما طريقة تناولها، وعرضها، فلابد أن تحمل

طبيعة الكاتب ومعاناته وحساسيته، تجاه المواقف والأشياء، وأسلوبه في التعامل معها. لقد مرت الحركة الوطنية في اليمن بمراحل كانت أبرز سماتها الحماس والاندفاع والتصدي لمهام تاريخية كبيرة، مع زاد زهيد من الثقافة والوعي السياسي والتجربة. ومع عجز عن الارتقاء إلى مستوى العمل السياسي الناضج، الذي يسمح بقدر من روح الحوار والتسامح وإدراك القواسم المشتركة والأهداف الوطنية الواحدة، لمختلف فصائل العمل الوطني. وكان معظم المتصدين لقيادة المنظمات السياسية شباب صغار، يحملون أحلاماً كبيرة، ويتمتعون بقدر من المثالية الممزوجة بالرومانسية. بعضهم لا يتجاوز العشرينات من العمر، إما خريجو ثانويات أو طلاب جامعات أو لم ينتظموا في مدارس حديثة أصلاً. فكانت القضايا الكبيرة، التي تصدوا للنضال في سبيلها أكبر من أحجامهم وثقافاتهم ومداركهم، مما جعلهم، وبصورة طبيعية يتجهون إلى التقليد والنسخ الحرفي لتجارب الآخرين، بما في ذلك من اغتراب عن ظروف الواقع، الذي يناضلون فيه وينشدون تغييره، أو يميلون إلى تبسيط الأشياء وتسطيح القضايا. والتعامل معها بخفة تصل حد السذاجة الخطرة، غير منتبهين إلى ما للأشياء من أبعاد، وما في القضايا من عمق. تكل أبصارهم عن مجرد النظر إلى ما في الألوان من تعدد، وتقصر أذهانهم عن رصد ومتابعة ما في عناصر الحياة من تداخل وتشابك وتفاعل وتكامل وتجاذب وتنافر وتأثير وتأثر. لم يكونوا يرون سوى لونين من بين جميع الألوان، الأبيض والأسود. ولم يكونوا يتبينون سوى اصطفافين، وخندقين متقابلين، في أحدهما تقف قوى الخير، التي تُختزل حتى تغدو الحزب الذي ينتمي إليه الشخص فحسب، وفي الآخر تقف كل القوى والأحزاب الأخرى. هذا التسطيح والتبسيط المخل، وذلك التقليد المتسم بعدم الفهم، قادا في مسرح الحياة إلى كوارث متتالية. وجدت تعبيراتها عند أعلى درجاتها وأكثر صورها حدة في التصفيات السياسية المتلاحقة، وفي الاعتقالات والاختطافات والاغتيالات والتشريد، ودمغ المخالفين بتهم مختلفة، بقصد تجريدهم من انتمائهم الوطني وتبرير

اضطهادهم: كالعمالة والخيانة والتخريب والقوى المضادة للثورة والملكية واليمين الرجعي واليسار المغامر... إلى آخر ما تفتقت عنه الأوهام وأفرزته النفوس المعبأة بالحماس والاندفاع والحقد غير المبرر.

ولئن كان تقويم التجربة السياسية في اليمن لا يزال حتى الآن يستند في الغالب إلى مجرد الانطباعات الذاتية السريعة، وسيبقى كذلك، ما لم يرتكز على أبحاث علمية رصينة وجادة، تتوخى الحياد والموضوعية، لا تحكمها قناعات مسبقة، ولا تهدف إلى خدمة أيديولوجيا معينة أو موقف سياسي محدد، فإن الإشارة العابرة إلى أبرز ملامح التجربة، أو بالأصح التجربتين، في الشمال والجنوب، يبدو أمراً ضرورياً للوقوف على خلفية ما عرضه الكاتب في صفحات كتابه هذا.

كانت التجربة السياسية في شمال الوطن تتسم بقدر أكبر من الهدوء، بعدما هدأت العواصف، التي رافقت قيام ثورة سبتمبر وما أعقبها من اقتتال محلي ـ عربي ـ دولي، اتخذ اليمن ساحة له. وكانت أبرز سماتها: إتجاه أكثر محافظة. ودولة ضعيفة، ذات أجهزة إدارية مختلة، غير كفؤة، لا تتجاوز سلطتها الحقيقية ووجودها الفعلي المناطق المحاذية للطرق الإسفلتية الممتدة من صنعاء إلى الراهدة والحديدة وقعطبة، يعشعش فيها فيروس الفساد وينتشر، مدمراً البدايات الإدارية المتواضعة، ومسبباً خللاً عميقاً في منظومة القيم الاجتماعية، ومبدداً الأحلام الكبيرة، في بناء الدولة اليمنية الحديثة، دولة النظام والقانون والخدمات والعدل، مع قدر من الحرية الفردية وحرية التجارة وازدهار اقتصادي (بالمعنى الاستهلاكي) مصطنع، لا يقف على قاعدة اقتصادية ـ صناعية ـ زراعية راسخة. وكانت القوى المقاومة للتحديث تعيد اصطفافها، للدفاع عن مصالحها، التي بدت لها واضحة ومحددة. وبالمقابل كانت قوى التحديث تعيش حالة تشتت وتمزق، يبلغ حد استخدام العنف المتبادل، فيما بينها.

أما التجربة السياسية في الجنوب فقد نشأت في ظروف مختلفة عن تلك التي نشأت فيها تجربة الشمال. ولاشك أن تجربة الجنوب بحاجة

إلى مزيد من الدراسة الموضوعية، المتأنية، لاستخلاص دروسها، وتبين مواطن الصواب ومواضع الخطأ فيها. وترجع أهمية الوقوف عندها وتكريس الاهتمام بها إلى كونها تجربة قد أضحت في ذمة التاريخ، في حين أن تجربة الشمال لا تزال مستمرة، كما ترجع إلى كونها قد مثلت محاولة للتغيير غير موفقة، ارتبط طموحها وحلمها بالمستقبل، وبالحياة الجديدة التي ستبقى طموحاً وحلماً يسعى إليه اليمنيون ويعاودون السعي مهما أخفقوا. ولا تمثل الفقرات التالية سوى محاولة لملامسة بعض ملامح التجربة، وخاصة تلك الملامح المرتبطة بخلفية ما تضمنه هذا الكتاب. وهي محاولة نقر سلفاً بأنها لا تخلو من ارتجال وقصور. إذ أن الإلمام بكل ملامح التجربة، سيتجاوز طبيعة هذا التقديم وموضوعه.

فقد استلم الحكم، بعد انسحاب البريطانيين من الجنوب، تنظيم الجبهة القومية، بعد كفاح مسلح، خاضه ضد قوات الاحتلال، وقتال واغتيالات متبادلة، خاضها ضد المنظمات الوطنية (جبهة التحرير والتنظيم الشعبي)، التي شاركت في الكفاح المسلح. وقد أحيطت عملية تواطؤ بريطانيا وانتقائها للجبهة القومية، لتخلفها في حكم جنوب اليمن، ملابسات وتقديرات سياسية، من قبل الحكومة البريطانية، لم تتكشف كل أبعادها حتى الآن، وإن كان جزء من وقائعها قد أضحى معروفاً. ومارست الجبهة القومية الحكم بقدر كبير من العنف. وتعاملت مع المخالفين بأساليب اتسمت إجمالاً بالإرهاب. فاختفى هامش الحريات، الذي أبقته بريطانيا خلال وجودها الطويل، متنفساً للمواطنين، والذي تمثل بحرية التعبير وإقامة المهرجانات والاحتفالات الخطابية وعقد الاجتماعات وإنشاء النوادي والمنظمات والنقابات وإصدار الصحف وحرية الانتماء إلى المنظمات والأحزاب السياسية. ولم يبق على الساحة سوى سلطة الجبهة القومية وأجهزتها. واختفى كل ماعداها. وساد شعار (كل الشعب جبهة قومية)، لتغلق الأبواب أمام أية خيارات أخرى. ولم يعد في مقدور الفرد إذا أراد أن يكون له شأن، سواءً في مجال السياسة أو العلم أو الفن، أو حتى الرياضة،

إلا أن يصبح فرداً من أفراد شعب الجبهة القومية، وأن يرتدي رداءها ويلهج بشعاراتها ويردد أغانيها وأهازيجها. هكذا اختفت كل الألوان، ولم يبق سوى لون واحد. وانتهت كل مظاهر التعدد والتنوع، بما تعنيه من جدل وتفاعل وإثراء للحياة، ليحل محلها الرأي الواحد والحزب الواحد والسلطة الحديدية، التي تمسك بيدها كل شيء.

وفي وضع كهذا، يسود عادة مناخ عقيم، تضعف فيه قوى الإبداع في المجتمع وتتراجع روح المبادرة، وتخمد الطاقات الفكرية القادرة على صنع الجديد، ويسود التقليد والكسل الذهني وتموت الحوافز وتحل الوصفات الجاهزة والتجارب المنقولة محل الحلول النابعة من مشكلات الواقع المحلي والإجراءات المبنية على دراسات وأبحاث علمية/ ميدانية، تتعرف على أمراض الواقع وتشخصها وتبتدع الحلول الملائمة لها. ونظراً لهذا المناخ العقيم، كثر المنظرون، من أنصاف المتعلمين، الذين استمدوا عباراتهم وصيغهم من كتابات ومصادر خارجية، بذل فيها أصحابها جهودهم وكرسوها لدراسة مجتمعاتهم ومشكلات بلدانهم، وقصدوا منها وضع حلول لمشكلاتهم هم، لا لمشكلات المجتمع اليمني. ولم يتنبه أولئك المنظرون لتاريخية المجتمعات وتباين البيئات والثقافات واختلاف المشكلات، وخصوصياتها، النابعة من طبيعة المجتمع الذي نشأت فيه. وهكذا ساد الوهم في فهم المشكلات المحلية بدلاً من العلم، وتحددت ملامح كل مشكلة في نظر المنظرين المقلدين، بصورة مسبقة، تتلاءم مع الحل الجاهز لها، المستقدم من مجتمع آخر. وكان لشعار (رفض الأفكار المستوردة)، الذي أطلقه خصوم السلطة وخصوم المرجعية الفكرية، التي استندت إليها، كان له مبرره ووجاهته، لولا أنه قد أُطلق من قبل أناس لا يقلون جهلاً عن هؤلاء المنظرين، أحلوا لأنفسهم استيراد كل شيء حتى خبزهم وحليب أطفالهم ومشروباتهم الغازية، ورفضوا استيراد الأفكار فحسب، رفضاً مطلقاً، دون حدود، ولأسباب لا علاقة لها بالبحث عما هو أفضل للمجتمع اليمني، وعما من شأنه أن يدفع بعجلة التنمية والتطور نحو الأمام.

وقد كان لطابع العنف والشمولية، التي اتسمت بها سياسات وإجراءات السلطة في الجنوب، كما كان لخياراتها النظرية، رغم البؤس في فهمها والحرفية في نقلها، كان لذلك بعض النتائج الإيجابية، التي تمثلت في توحيد كل السلطنات والإمارات والمشيخات في جنوب اليمن، تحت سلطة مركزية واحدة، ومد أجهزة الإدارة الحديثة إلى كل مناطق الجنوب، لتعمل بفعالية، لم تعرفها الإدارة في الشمال في أي عهد من العهود حتى الآن. حتى كادت تختفي نهائياً حدود القبائل والعشائر، ليندمج المجتمع في كيان وطني واحد، لولا صراعات أجنحة السلطة، التي دفعت بكل جناح إلى استدعاء الانتماءات العشائرية السابقة، وتحريكها من مراقدها وإنعاشها، ليتحول الحزب الحاكم إلى أجنحة عشائرية ومناطقية، بدلاً من أجنحة تمثل خيارات فكرية واجتهادات سياسية.

ومن النتائج الإيجابية أيضاً، لعنف السلطة وشموليتها وخياراتها النظرية، استتباب الأمن ونشر الخدمات التعليمية إلى مناطق الريف، وفتح المجال أمام أبناء الشعب، للتحصيل العلمي، في الداخل والخارج، حتى أعلى مستوياته، دون تمييز بين فقير وغني، أسود وأبيض، شمالي وجنوبي، وتوفير العمل لكل قادر من الرجال والنساء، وتأمين السكن للمواطنين، وإن كان جزء كبير منه قد تم على حساب مواطنين آخرين عن طريق المصادرة دون وجه حق، ورفع مستوى الفئات المحتقرة، كالأخدام، إلى مستوى المواطنة الكريمة.

في ظل هذا المناخ طرحت فكرة توحيد أداة الثورة اليمنية. وكانت فكرة تحمل من المخاطر أكثر مما تحمل من الإيجابيات. فقد كانت إحدى تعبيرات الاتجاه الشمولي للسلطة، ورغبتها الملحة في إنهاء كل مظهر محتمل للتعددية السياسية، وإذابة كل الأحزاب في جسم الحزب الحاكم، وتأمين هيمنة الجبهة القومية على الحياة السياسية في الجنوب كلياً، وفي الشمال جزئياً، عن طريق فصائل العمل الوطني في الشمال، التي ستتحول إلى امتداد تنظيمي للسلطة في الجنوب. وقد برزت هذه المخاطر عملياً فيما

بعد، عندما أضحت فصائل العمل الوطني في الشمال ورقة سياسية بيد السلطة الجنوبية. تلوح بها وتساوم وتضغط وتطلقها في عمل عسكري، أو تعيدها إلى مقارها ومعسكراتها في الجنوب، وفقاً لمستوى علاقاتها مع حكومة الشمال. لقد فقدت تلك الفصائل القدر الأكبر من حرية القرار. فقد ارتبط قرارها بظروف وأوضاع وتكتيكات وقرارات السلطة في الجنوب. بل وفقدت قدراً كبيراً من علاقاتها الحميمة اليومية مع الشارع اليمني في الشمال، التي كانت تتمتع بها قبل عملية الدمج. وأضحت قياداتها شيئاً فشيئاً تتكيف مع وضعها الجديد، وتفكر وتتصرف، كجزء من بنية السلطة في الجنوب.

ورغم هذه المخاطر، التي كانت واضحة للبعض من قيادات الفصائل، فقد استهوت فكرة الأداة الواحدة للثورة اليمنية، مع ما تعنيه من انتقال من صفوف المعارضة المضطهدة إلى قوام القيادات الحاكمة القوية القادرة على إحداث التغيير المطلوب، ومع ما تعنيه من إمكانية التخلص من المشكلات الخاصة، التي يعاني منها كل فصيل على حدة، استهوت القطاع الأكبر من قيادات هذه الفصائل. وساعدت على ذلك ظروف مختلفة، كانت تعاني منها، سواءً الفصائل العاملة في الجنوب، التي كان عنف وبطش الجبهة القومية قد طال بعض أعضائها وأصبح يهدد وجودها، أو الفصائل العاملة في الشمال، التي كان عنف السلطة في الشمال قد طال كثيراً من قياداتها وأعضائها، بالسجن والملاحقة والإعدام.

وكانت منظمتا حزب البعث، في الشمال والجنوب، تعيشان، إضافة إلى الظروف العامة، ظرفاً خاصاً، تمثل في تأثير الصراع بين أجنحة الحزب، على المستوى القومي، على أوضاعهما، مما جعلهما تتجهان شيئاً فشيئاً إلى تجميد علاقتهما بالقيادة القومية للحزب، ثم إلى قطع العلاقة نهائياً، وتحويل اسمهما إلى (حزب الطليعة الشعبية).

ومن الواضح اليوم أن تلك الخطوات، التي أقدمت عليها منظمتا البعث في اليمن، لم تتخذ بقدر كاف من الدراسة والتفكير. بل حكمتها ردود

أفعال آنية، تجاه الصراع المتكرر في قمة الحزب القومي، حول قضايا تتصل بإشكاليات السلطة، في كل من سوريا والعراق، أكثر مما تتصل بقضايا الحزب ومصير الأمة. وهي ردود أفعال حجبت عن قيادتي المنظمتين. إمكانية الرؤية السياسية الواضحة. فقد وجدت المنظمتان نفسيهما فجأة دون سند سياسي، ودون دعم معنوي أو مادي. مما أسهم في دفعهما حثيثاً نحو الاندماج مع الفصائل الأخرى بالجبهة القومية، تحت اسم جديد، وهو (الحزب الاشتراكي اليمني).

وقد تعاملت الجبهة القومية مع الفصائل المنضوية معها في إطار الحزب الجديد، تعاملاً أشبه ما يكون بالتعامل مع أطراف عمل جبهوي غير متكافئ. فصعدت ممثلين لكل فصيل بأعداد محددة، لم تتغير عبر السنين. وظلت تحكم تعاملها برفاقها الجدد، المنتمين إلى حزب الطليعة الشعبية، نظرتها القديمة إلى حزب البعث العربي الاشتراكي. ولم تتغير هذه النظرة عبر السنين، رغم أن بعض البعثيين القدماء، الذين أصبحوا أعضاء في الحزب الجديد، قد حاولوا أن يظهروا في ثوبهم الجديد، ملكيين أكثر من الملك نفسه.

ضمن ذلك المناخ السياسي والفكري، الذي أشرنا إليه، وفي إطار الحزب الجديد، عمل البعثيون محكومين بهذه النظرة، في مواقع مختلفة، في الحزب والدولة. وكان الكاتب واحداً منهم. ومن هنا في اعتقادي تنبع أسباب المعاناة، التي تحدث عنها، ونبرة الألم الحادة التي نلمسها ونحن نطالع ما كتبه.

يتناول الكاتب في مذكراته هذه أحداثاً ووقائع مختلفة، وتقييمات لمواقف ولأشخاص تعامل معهم. ويمكنني القول، بأن مثل هذه المذكرات مطلوبة وأن المعلومات التي تحتويها والآراء والانطباعات والتقييمات التي تتضمنها، ستشكل فيما بعد مصدراً من مصادر المؤرخ، الذي سينبري بعد حين للكتابة التاريخية. مستخدماً أدواته ومنهجه التاريخي. في قراءتها وتمحيصها والانتفاع بمادتها للاقتراب من الحقيقة التاريخية. لذا فإننا

ندعو دائماً كل قادر على الكتابة، من المشاركين في أحداث اليمن المعاصر، أن يكتب مذكراته، دون تردد ودون توهم: دون تردد، مهما كانت محتوياتها موضع خلاف، فالمؤرخ معني بغربلتها وتنقيتها، ودون توهم، بأن ما يكتبه هو تاريخ، بل هو في حقيقة الأمر مادة. سوف يتلقفها المؤرخ المحترف ويشتغل بها نقداً وتمحيصاً، كمادة من مواده ومصدر من مصادره، عندما يعتزم كتابة التاريخ اليمني المعاصر، يستفيد مما يثبت له فيها من حقائق، ويستبعد ما تتضمنه من أخطاء. هكذا كان شأن المذكرات، وهكذا سيبقى. وإني لآمل أن تكون مذكرات الصديق السفير عبد الوكيل السروري هذه، حافزاً للآخرين ممن عاصروا الأحداث السياسية في بلادنا، خلال النصف الأخير من هذا القرن، وساهموا فيها، لكي يمسكوا الأوراق والأقلام ويدونوا لأبنائهم ما عايشوه وما شاهدوه أو سمعوا عنه. فتلك أمانة في أعناقهم، لا تؤدى إلا بسرد ما يعرفونه، خدمة للحقيقة والتاريخ.

أ. د. أحمد قايد الصايدي

أمين عام الرابطة الثقافية

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر – جامعة صنعاء

٢٦ ذي الحجة ١٤١٩هـ ١٢إبريل ١٩٩٩م صنعاء

استهلال

هذا الكتاب، في جوهره، إعادة قراءة لأحداث ومواقف سياسية عرفتها ما كانت تسمى بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وكانت ذروتها في الفترة ١٩٨٤م – ١٩٨٦م. فهو استرجاع متأن، وتأمل موضوعي لا تنقصه الآلام والحسرات، وإن لم تنطفئ بعد شموع تفاؤله. وقد حرصت، قدر استطاعتي، على أن أسجل الأحداث بأمانة المؤرخ، وأن أتأملها بموضوعية الباحث المخلص، وأن أقف منها موقف الإنسان المسكون بحب الوطن فتؤلمه أوجاعه، وتؤرقه حيرته، ويصرخ في وجه من يسيء إليه ولو بعد حين ... وأنا، في أثناء ذلك كله، أشد ما أكون حرصاً على أن لا أنسب لنفسي بطولات خارقة، أو صولات مدعاة.

تحظى الفترة ١٩٨٤م – ١٩٨٦م في التاريخ السياسي المعاصر لجنوب اليمن بأهمية استثنائية، فهي زمن تفاقم الإشكالات والخلافات السياسية وتحولها المروع عن طبائعها وفلكها الاعتيادي، لتغدو تناقضات جوهرية، من غير مسوغ نظري أيديولوجي أو سياسي.. فتحتد الصراعات وتتفاقم على نحو أعاق أية مبادرة تصالح جدية من قبل الأشقاء والأصدقاء.. أو من قبل بعض القيادات الحزبية رفيعة المستوى، التي تميز تفكيرها ومواقفها بالاتزان والواقعية. لقد تدهورت العلاقات الحزبية والسياسية والإنسانية، بصورة حادة، لتردهر مشاعر الحقد والعداوة، فسادت الساحة السياسية استقطابات واصطفافات هي الأكثر تخلفاً وانحطاطاً في تاريخ الحزب، مما عكس ارتداداً فادحاً وفاضحاً عن الفكر والإيدلوجيا، التي طالما أشيع أنها الضامنة الأساسية لوحدة الحزب الفكرية والسياسية.

بدا الحزب الاشتراكي اليمني في لحظة من تاريخ الصراع، كأنه مؤسسة غـنائم قبلية تتحـالف وتتناطح لتغتنم السلطة ... ولطالما كشفت دورات الاقتـتال الأهلـية الدموية، أن المؤسسة التنظيمية القبلية المدعية ممارستها للسياسة من منظور ايديولوجي، لا صلة لها بالفكر النظري القومي ولا بالفكر الاشـتراكي العلمي، وأن برامجها لاستكمال مرحلة التحرر الوطني ومرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، كانت ضلالية وتحايلاً على العقل السياسي اليمني المؤسسي والجمعي[1].

كانـت أحداث الفترة ١٩٨٤م – ١٩٨٦م فائقة الحساسية والتعقيد، وكان لابد من التعاطي معها بكثير من الحكمة والوعي والدقة، ولم يكن ذلك يسـيراً أو هيـناً، بسـبب اتساع وعمق الشرخ السياسي الحزبي والوطني، وتسـريع إيقـاع التناقضات وتسارع الصراعات.. وكنت لحظتها في مواقع حزبـية قيادية، عضوية اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، وأضطلع بمسئوليات ووظائف سياسية ودبلوماسية مختلفة. فقد كنت سفيراً فوق العادة ومفوضاً لدى جمهورية ألمانيا الديمقراطية، وسفيراً غير مقيم في جمهورية بولندا الشـعبية، ممـا ضـاعف مـن حساسية مسئولياتنا ومواقفنا حزبياً وسياسياً ودبلوماسياً.

إن إنجـاز مشروع هذا الكتاب، بمعنى إعادة قراءة الأحداث والمواقف، تاريخـياً وسياسياً، بمنهجية نقدية، تأجل كثيراً لأسباب شتى، كانت معظمها سياسية:

ـ لقـد ظلت المناخات والعلاقات السياسية، عقب أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦م المؤلمـة، غير مواتية، بما انطوت عليه من تناقضات وصراعات، تنذر بتفسخ وانهيار مقومات التحالف الجديد، كما تنامى الهاجس الأمني البوليسي، وتجـلى ذلك في ممارسات أمنية قمعية طائشة، ومتابعات وترصدات، وافتعال حوادث أمنية وسياسية لتكثيف حالة الرعب والفزع والإذلال...!!

ـ اضـطلاعنا بمهام والتزامات وظيفية وسياسية، في ظل أجواء سياسية معادية، وضغوط أمنية بوليسية خانقة، استنزفت جلّ وقتنا وجهدنا، فضلاً عن

---

[1] انظر الميثاق الوطني للجبهة القومية. ص ٥١

ما سببته لنا ولأسرتنا وأعز اصدقائنا من توتر وقلق، كدنا تحت ضغوطه، وفي أكثر من لحظة عصيبة، أن نخرج عن طورنا واتزاننا في التعاطي مع المكايدات المتلاحقة، وندفع بالأمور إلى حيث يراد لها من عواقب ومخاطر، مع أننا لم نتهاون في يوم ما في الوقوف بوجه العديد من الممارسات والمواقف الأمنية الرعناء، التي استهدفت الإيقاع بنا.

إن تأجيل إنجاز مشروع الكتاب إلى اللحظة الراهنة لم يكن في مجموعه سالباً.. ذلك بأننا خلال الفترة الفاصلة بين ١٩٨٦م-١٩٩٨م، استطعنا فتح حوارات سياسية وثقافية مع عدد واسع من الذين لهم تجارب حزبية وتاريخ وطني وكفاحي، أو من المثقفين والمتتبعين للشئون السياسية. استفدنا كثيراً من نتائج تلك الحوارات القيمة، التي أضافت إلى معارفنا وخبراتنا السياسية، وأتاحت لنا رؤية الأشياء والأحداث بصورة أنقى وأعمق.

ومن ناحية أخرى، كان لابد من فترة زمنية بين معايشة الأحداث والكتابة عنها، فترة تسمح بإعادة رؤية الأشياء وتقييمها وقد هدأت الانفعالات، وخمدت العواطف، وتخلصت النفس من توترات المرحلة وأجوائها، فضلاً عن تلاشي الكابوس الأمني البوليسي المرعب، كي لا تقع الكلمة تحت تأثير المواقف الخاصة، ولكي تأتي الكتابة أكثر هدوءا مما كان يمكن أن تكون.

وقد تناولت فصول الكتاب الثورة المسلحة في جنوب الوطن وما تخللتها من فتن وصراعات، والاستقلال وما تلاه من انقلابات، ونشأة الحزب الاشتراكي اليمني، ودوره كقائد للتجربة الوطنية. من خلال التعرض لأبرز إنجازاته وإخفاقاته ومواطن قوته وضعفه، مع الوقوف عند مؤتمراته ونتائجها، والدورات الدموية التي خاضها، ولاسيما أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦م، ونتائج ذلك على التجربة الوطنية الديمقراطية، وعلى مسيرة الحزب ومستقبله.

وقد جاء الكتاب موزعاً على ستة فصول، توزعت موضوعاته على النحو الآتي: الفصل الأول، يمثل مدخلاً تاريخياً تناولنا فيه بصورة موجزة التجربة الوطنية لبلادنا، ابتداء باندلاع الثورة، حتى إقالة عبد الفتاح من جميع مناصبه في أبريل ١٩٨٠م. وقد كان هذا المدخل ضروريا، لوضع القارئ في

السياق العام للأحداث والذكريات التي تناولتها الفصول اللاحقة من الكتاب. وقد تناول الفصل الثاني الأحداث التي أفضت إلى ١٣ يناير ١٩٨٦م وفي مقدمتها المؤتمر الاستثنائي للحزب الاشتراكي اليمني في أكتوبر ١٩٨٠م والمؤتمر العام الثالث في أكتوبر ١٩٨٥م. وخصصنا الفصل الثالث لأحداث ١٣ يناير ١٩٨٦م، فتناولنا كثيراً من وقائعها بالعرض والتحليل. وجاء الفصل الرابع ليكمل الحلقة بعرض واقع ما بعد ١٣ يناير ١٩٨٦م، من خلال سرد الوقائع التي عشناها مع السلطة الجديدة، بعد انتهاء فترة عملنا في ألمانيا وعودتنا إلى عدن في أواخر عام ١٩٨٦م. وعرضنا في الفصل الخامس العلاقات اليمنية الألمانية بعد أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦، وجعلنا للكتاب ملحقاً يضم عدداً من الرسائل الخاصة والوثائق الرسمية.

ولا شك في أن الكتاب لا يخلو من جوانب نقص، لاتساع موضوعه وتعدد القضايا التي يعرض لها، ولا سيما المدخل التاريخي، وليقيننا أن الحقيقة لا توجد في سلة واحدة فقد يكون جزء من الحقيقة معنا، والجزء الآخر لدى أشخاص آخرين، لذا فإنا نرحب بكل نقد بناء ينشد إغناء هذا الكتاب، وبسط الحقائق التاريخية أمام الأجيال الجديدة.

وفي الأخير أعرب عن خالص تقديري لجهد الأخ أ. د. أحمد قايد الصايدي وأخي محمد السروري، والأستاذين جميل ثابت، وعبدالله ميسري، الذين شاركوني عبء مراجعة وتصحيح مسودة الكتاب.

كما يتعيّن عليّ شكر الأخوين أ. د.صالح علي باصرة رئيس جامعة عدن وأ. د. عبدالعزيز صالح بن حبتور نائب رئيس جامعة عدن اللذين دفعاني لإخراج هذا الكتاب إلى النور، كما أشكر الدكتور محمد عمر باسليم مدير عام دار جامعة عدن للطباعة والنشر، والأخ وهيب مهدي- مدير الإنتاج وبقية الموظفين الفنيين عرفاناً بأدوارهم في الطباعة والإخراج للمسودات الأولى للكتاب.

(والحمد لله رب العالمين)

عبد الوكيل السروري

الفصل الاول

مدخل عام

إعلان الثورة المسلحة

وتعدد فصائل العمل الوطني:

يــتفق المؤرخــون والسياســيون على أن الكفاح المسلح الذي انتهى باستقلال جنوب اليمن من الاحتلال البريطاني، قد انطلق من جبال ردفان، يــوم ١٤ أكــتوبر ١٩٦٣م، بقــيادة الشيخ راجح بن غالب لبوزة وقبائل ردفان، التي أشعلت مقاومة قوية وناجحة ضد الاحتلال البريطاني، على إثر عــودتهــا من صنعاء حيث كانت تشارك في الدفاع عن ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م. وقــد تقدمتها انتفاضات مسلحة وقبلية في أكثر مناطق الجنوب الــيمني المحــتل. وقد سعت حركة القوميين العرب بزعامة قحطان الشعبي، الذي كان وزيرا لشئون الجنوب اليمني المحتل في حكومة صنعاء، إلى احتواء طلائــع الثورة بتخطيط من القيادة العربية وحكومة الرئيس السلال، اللتين كانتا تتطلعان إلى إشغال الإنجليز بثورة الجنوب عن التآمر مع القوى المعادية الأخــرى عــلى ثورة سبتمبر في شمال الوطن. وتحت قيادة الجبهة القومية انتشرت الثورة بعد ذلك في مختلف المدن الجنوبية، ولاسيما مستعمرة عدن المقر الرئيسي لقوات الاحتلال وأعمال الحكومة الاتحادية ومؤسساتها.

منذ اللحظات الأولى لإعلان الثورة المسلحة ومقاومة الاحتلال، برزت إلى الســطح تناقضــات وتباينات في المواقف السياسية لمنظمات وأحزاب القــوى الوطنــية في الســاحة، حيث أراد كل فصيل سياسي إبراز دوره،

والعمل بشكل منفرد عن الآخر، كما رأى بعضها أن مقاومة الاستعمار لا تقتصـــر على الكفاح المسلح، بل إن للعمل السياسي والنقابي والجماهيري أيضاً دوراً في المقاومة.

وشـــهدت تلك المرحلة من المقاومة أحداثاً كبيرة ربما غاب بعضها عن التاريخ، بفعل طبيعة العمل السري للمنظمات والأحزاب، الذي كان يتميز بانضباطية عالية، وبسرية شديدة.

ويمكنـــنا أن نشـــير هـــنا، إلى أن القـــوى الوطنية، بمختلف اتجاهاتها وفصـــائلها حينذاك، لم تكن واعية لأبعاد السياسة البريطانية في المنطقة، ولا للواقع القبلي فيها. كما لم تكن واعية لطبيعة وظروف كل فصيل من فصائل العمل الوطني في الساحة (أنظر الملحق وثيقة (١٢)، ويعود ذلك في تقديرنا، إلى تعقد التركيبة السياسية العربية، التي تعد القوى الوطنية في الساحة اليمنية امـــتداداً لها ولصراعاتها، مما أدى بكل فصيل إلى المقاومة على حدة، والسعي إلى اســـتلام السلطة وفقاً لمعتقدات ومفاهيم يراها من وجهة نظره صحيحة. وكانت أبرز تلك الفصائل التي امتلكت الدعم المالي والإعلامي والعسكري داخلياً وخارجياً هي:-

ـــ رابطة أبناء الجنوب العربي، التي تأسست في عام ١٩٥١م.

ـــ حزب الشعب الاشتراكي، الذي أعلن عن تشكيله في عام ١٩٦٢م، وحلّ نفسه بعد ذلك ليتحول إلى منظمة التحرير في عام ١٩٦٥م.

ـــ تنظيم الجبهة القومية، الذي أعلن عن تشكيله في عام ١٩٦٣م.

ولم تســـعَ قـــيادة تلـــك الفصائل إلى خلق أرضية مشتركة للعملية التحررية والكفاحية، حيث أهملت الحوار والتنسيق مع فصائل ومنظمات سياســـية أخـــرى موجـــودة في الســـاحة (منظمة حزب البعث العربي الاشـــتراكي، مـــنظمة اتحاد الشعب الديمقراطي). وسنتحدث بشيء من التفصيل عن تلك الفصائل في كتاب آخر إن شاء الله.

في تلك الفترة الحرجة والصعبة في تاريخ الثورة، تقدمت قيادة منظمة حـــزب البعث بمقترحات، في سياق بيانها المعلن من وحي محادثات لندن

سبتمبر ١٩٦٤م، وبيانها الآخر الصادر في يونيو ١٩٦٧م ، أكدت فيها على أهمية وضرورة توحيد كل الجهود الثورية في جبهة وطنية عريضة، لمحاربة الاستعمار، وتحقيق الاستقلال الوطني، وهذا ما كانت تدعو له الجامعة العربية، وقد أشار الدكتور أحمد عطية المصري إلى ذلك في كتابه (النجم الأحمر فوق اليمن) في ص ٢١٨، ٢١٣، ٢١٩، كما نادت منظمة التحرير للجنوب المحتل بالوحدة الوطنية وتأسيس جبهة تحرير الجنوب المحتل لتعزيز الوحدة الوطنية وتقوية الكفاح الوطني بشقيه السياسي والعسكري. وباركت الجامعة العربية ذلك، بل إن مصر عبد الناصر نادت أيضاً بأهمية توحيد الجهود، وتكثيف العمل الفدائي في جبهة واحدة، وشرعت في عقد لقاءات واجتماعات في القاهرة والإسكندرية بين الجبهة القومية وجبهة التحرير، ولم يكتب لتلك الجهود التوفيق وبذلك فشل مشروع الدمج، الذي تم إعلانه في ١٣ يناير ١٩٦٦م، وأثار مشاعر كبيرة من الفرحة والاستبشار لدى الشعب العربي.

نشرت الأهرام القاهرية في عام ١٩٦٧م تحت عنوان (اتفاق الجبهتين ضمان للنصر النهائي لشعب الجنوب) مايلي:-

"تلقى الشعب العربي أنباء الاتفاق بين منظمة تحرير جنوب اليمن المحتل، والجبهة القومية وتوحيد صفوفها بارتياح وأمل كبيرين، ذلك أن الصدام بين الجبهتين كان يشكل خطراً مهدداً لكافة المكاسب التي بذل شعب الجنوب دماء عزيزة عليه وغالية ليحققها، ولذا فإن الاتفاق بين قوى الجبهتين على وقف الصراع إنما يتيح لشعبنا العربي في الجنوب أن يعمل بشكل موحد ليجني ثمار كفاحه ونصره".

وأبرزت الأهرام بنود الاتفاق، الذي كان يمكن له أن يجنب الثورة اليمنية في الجنوب الكثير من المآسي والأحقاد بما يلي:-

"والاتفاق بين الجبهتين حل قضايا عديدة أخرى، مثل بحث تشكيل حكومة انتقالية مركزية تتسلم السلطة من بريطانيا، وإعداد برنامج ليكون دليل عمل في الفترة الانتقالية وإعداد دستور مؤقت لنفس الفترة أيضاً ".

الفتنة.. وبذور الحرب الأهلية

بدأت الفتنة تظهر داخل فصائل الثورة على إثر فشل دمج الجبهة القومية ومنظمة التحرير، بعد تسعة أشهر من إعلان الدمج (من ١٣ يناير ١٩٦٦م حتى ١٤ أكتوبر ١٩٦٦م)، حيث أدى ذلك إلى انقسام حاد داخل صفوف الجبهة القومية وقيادتها، وبروز تيار معارض لعملية الدمج. وهذا ما كان يريده الاستعمار البريطاني لتعميق روح الخلاف والفتنة، ونشر بذور الحرب الأهلية، بعد أن تأكد له أن وقت رحيله أصبح أمراً محتوماً، أمام اشتداد الكفاح المسلح ومقاومة الشعب بكل فئاته لوجوده. ولعبت الاغتيالات السياسية لشخصيات سياسية ونقابية وفدائية، دوراً كبيراً في إذكاء روح الفتنة والصراع، حيث أخذت كل جبهة تتهم الأخرى وتسعى للثأر منها، وبذلك تحقق للاستعمار هدف بارز من أهدافه، وهو نشوب حرب أهلية قبل وبعد رحيله.

وفي جانب آخر، انقسمت الحركة العمالية إلى ما كان يعرف آنذاك بمؤتمر عدن للنقابات (يتبع جبهة التحرير)، والنقابات الست (تتبع الجبهة القومية). في تلك الأجواء خاض الفصيلان المسلحان، الجبهة القومية وجبهة التحرير، حربين أهليتين في عام ١٩٦٧م، تقدمتا الاستقلال الوطني، وكان الضحية آلافاً من الأبرياء بين قتيل وجريح. ومثّل ذلك بداية النزيف الدموي في جسم القوى الوطنية اليمنية في الجنوب.

واســتمر الاســتعمار البريطاني الفتنة بدفع قوات الجيش والأمن إلى الانحــياز الكامل إلى فصيل الجبهة القومية، وتقديم كل الدعم لها من أجل إقصــاء جبهة التحرير، وإفشال محاولة مصر عبد الناصر في احتواء الموقف داخــل صفوف الثورة، وإعادة وحدة الجبهتين في ظل مؤتمر وطني للقوى الوطنــية اليمنــية في ســاحة الجنوب. وبهذا الصدد يروي الأستاذ عبده حسين الأدهل، في كتابه (الاستقلال الضائع)، مايلي:-

"في تاريخ ١٩٦٧/٩/٢٤م عقد مؤتمر موسع برئاسة المندوب السامي (هنري تريفليان) وحضور رجال من الجبهة القومية وبعض ضباط الجيش والأمــن العــام.. وضباط المخابرات البريطانيين لدراسة السبل المؤدية إلى التغلــب عــلى العناصــر العسكرية من جبهة التحرير والتنظيم الشعبي، المــتمركزة بقوة في مناطق دار سعد والشيخ عثمان والقاهرة والمنصورة. وكانــت المشكلة التي تواجه المندوب السامي هي تصفية هذه المناطق من الأحــزاب المضادة للجبهة القومية. كما اتفق على تنفيذ تصفية الأحزاب المضادة في حملة نفذت يوم ١٩٦٧/٩/٢٥م". ونأخذ على هذا النص عدم ذكره لممثلي الجبهة القومية وممثلي الجيش والأمن العام، الذين شاركوا في هذا المؤتمر.

وجــاء في كتيب (يوميات حرب التحرير في عدن)، صادر عن دار الهمداني للطباعة والنشر، ما يلي:

"في الســابع من نوفمبر ١٩٦٧م أعلنت القوات المسلحة وقوفها إلى جانب الجبهة القومية الممثل الوحيد لشعبنا، ودعت الحكومة البريطانية إلى الــتفاوض مع الجبهة القومية لنقل السلطة إليها". ولتمكين الجبهة القومية مــن استلام السلطة أعلنت بريطانيا عن تقديم موعد الاستقلال، من عام ١٩٦٨م إلى ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م.

وجــاء في صــفحة (٥٤) من الكتيب نفسه "في الخامس عشر من نوفمــبر ١٩٦٧م نشر بيان لوزير الخارجية البريطاني "جورج براون" ذكر

فيه أن مفاوضات الاستقلال ستبدأ يوم ٢٠ نوفمبر ١٩٦٧م بين الحكومة البريطانية والجبهة القومية باعتبارها ممثلة للشعب".

وبــالعودة إلى كــتاب الشهيد / محمد علي الشعيبي (اليمن الجنوبية خلف الستار الحديدي) نجد في صفحتي (٢٩،٣٠) تتبعاً لتطور الأحداث على النحو الآتي:

في ١٩٦٧/١١/٧ أعلن الجيش الاتحادي رسمياً ولاءه للجبهة القومية.

في ١٩٦٧/١١/٩ وجهــت الجبهة القومية نداء (مسرحيا) تدعو من خلاله بريطانيا للاعتراف بها والتفاوض معها لتسليمها حكم الجنوب.

في ١٩٦٧/١١/١١ ردت بريطانيا مجيبة النداء.

في ١٩٦٧/١١/١٣ أعلن قحطان الشعبي زعيم الجبهة القومية آنذاك، عن عدم استعداد جبهته لمفاوضات أخرى مع جبهة التحرير، حيث عقدت قبل ذلك اجتماعات عدة غير ناضجة في مصر، لمحاولة الوصول لحل وسط حول موضوع الاشتراك في حكم الجنوب بعد جلاء البريطانيين.

في ١٩٦٧/١١/٢٠ حذرت اللجنة الخاصة ببحث موضوع استقلال الجنوب، التي شكلتها الأمم المتحدة، من أن استلام أي من الجبهة القومية أو جبهة التحرير لحكم الجنوب متفردة، سيؤدي إلى عواقب وخيمة.

في ١٩٦٧/١١/٢١ بدأت المفاوضات بين وفد بريطانيا برئاسة (اللورد شــاكلتون) ووفد الجبهة القومية برئاسة (قحطان الشعبي) وانتهت بإعلان استقلال الجنوب في ١٩٦٧/١١/٣٠م.

وتنفي كثير من قيادات وعناصر الجبهة القومية، أية صلة لتنظيم الجبهة القومــية بــبريطانيا، فــالأخ محمــد سعيد عبدالله (محسن)، عضو المكتب السياســي، وزيــر أمــن الدولة يقول في صحيفة الثوري العدد (١٥٥٤): "والواضح أن تلك القوى لم تتخلص من الماضي وصراعاته والحاجز النفسي المركــب الذي صنعوه في عقولهم بأنفسهم، وردد بعضهم، وما زال يردد، أن بريطانــيا تواطأت مع الجبهة القومية بتسليمها البلاد. على الرغم من أن هذه القوى تدرك أكثر من غيرها أن ما أثير ويثار عار من الحقيقة".

يتضـــح من العرض السابق، أن تنظيم الجبهة القومية استطاع أن يدير الصـــراع لصـــالحه بـــنجاح، ويـــنفرد بتسلم الاستقلال، وينهي خصومه السياسيين، دون أن يكون هذا التنظيم مهيئاً لاستلام السلطة، لعدم امتلاكه لسياســـة وبـــرامج واضـــحة لما بعد الاستقلال. ونتيجة لانفراده بالسلطة، ورفضـــه القـــاطع لمشاركة أطراف الحركة الوطنية الأخرى في السلطة وفي تقاسم الأعباء الجديدة، الناتجة عن جلاء الاستعمار البريطاني وقيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية، نشأت خصومة سياسية بين السلطة الحاكمة ومعظم القـــوى الأخرى في جبهة التحرير وأنصارها، والأحزاب السياسية الأخرى. وفي اعـــتقادنا، أن ذلك قد أحدث شرخاً في الوحدة الوطنية، ظل يتسع وما زالت آثاره بادية حتى اليوم.

ولعـــل أبرز الأحداث والإشكاليات التي برزت منذ بدء الثورة وحتى الاستقلال، هي:-

١ ــ بدء العمل العسكري في جبال ردفان في ١٤ أكتوبر ١٩٦٣م.

٢ ــ قنـــبلة مطار عدن الدولي التي ألقيت على وفد المندوب السامي البريطاني، والوزراء الاتحاديين للجنوب العربي، وبعض المستوزرين السلاطين والمشـــايخ والضباط الإنجليز يوم ١٠ ديسمبر ١٩٦٣م، وهم في طريقهم إلى مؤتمـــر لندن الدستوري، الذي مني بالفشل الذريع، وهي القنبلة التي عدها بعضـــهم أول شرارة في مسيرة الكفاح المسلح ضد المستعمر في الجنوب.. وقد اعتقلت السلطات الاستعمارية حينها بسببها العشرات من الشخصيات الوطنية.

٣ ــ الدمج القسري بين منظمة التحرير والجبهة القومية الذي أدى إلى قيام جبهة التحرير في ١٣ يناير ١٩٦٦م.

٤ ــ اغتـــيال رئـــيس مؤتمر عدن للنقابات، علي حسين القاضي (من منظمة البعث) في فبراير ١٩٦٦م.

٥ ــ اغتيال أحد قادة النقابات الست، عبدالله عبد المجيد السلفي (من اتحاد الشعب) أبريل ١٩٦٦م.

٦ ــ إلقـــاء قنبلة على مقر المؤتمر العمالي في مدينة المعلا (عدن) في عام ١٩٦٦م.

٧ ــ إلقاء قنبلة على منزل أحمد محمد حيدر (من منظمة البعث العربي الاشـــتراكي في الجـــنوب)، في مديـــنة المنصورة ١٩٦٦م، عضو المجلس التنفيذي لمؤتمر عدن للنقابات، أمين عام نقابة المعلمين.

٨ ــ اغتـــيالات متـــبادلة سبقت الاستقلال الوطني لعناصر من الجبهة القومية وجبهة التحرير في عامي ١٩٦٦م/١٩٦٧م

٩ ــ فشـــل حوارات أغسطس ١٩٦٦م، التي عقدت في الإسكندرية (الجمهوريـــة العربـــية المتحـــدة) بين جبهتي الكفاح المسلح، الجبهة القومية وجبهة التحرير.

١٠ ــ انقســـام مؤتمر عدن للنقابات في عام ١٩٦٦م إلى قيادة شرعية وقيادة النقابات الست، وقد كان لهذا الانقسام دور في اتساع الشرخ في جـــدار الوحدة الوطنية، والنضال الوطني ضد الاستعمار البريطاني، ووحدة العمل النقابي.

١١ ــ انحياز قوى الجيش والأمن الاتحاديين إلى الجبهة القومية، بإيعاز من قبل السلطات الاستعمارية في نوفمبر عام ١٩٦٧م.

١٢ ــ اعتراف بريطانيا المتعمد بالجبهة القومية وحدها، والإعلان عن فـــتح الحـــوار معها في جنيف لاستلام سلطة الاستقلال في أواخر نوفمبر ١٩٦٧م.

١٣ ــ الاعتقالات.. والمطاردات.. والتصفيات الجسدية لعناصر جبهة الـــتحرير والتنظـــيم الشعبي للقوى الثورية وأنصارهما، وعناصر من فصائل العمـــل الوطـــني الأخرى (بعث، ناصريين، رابطة.. الخ)، فور تسلم الجبهة القومية الاستقلال من بريطانيا.

إعلان الاستقلال

وقيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية

تسلمت الجبهة القومية الحكم في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م، من الاحتلال البريطاني، الذي مكث في الجنوب اليمني ما يقارب (١٢٨) عاماً، وتم إعلان قيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية. وقد تميزت الفترة القصيرة التي تولى خلالها الرئاسة أول رئيس للجمهورية الفتية المستقلة قحطان محمد الشعبي (٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م — ٢٢ يونيو ١٩٦٩م) باضطرابات وانقسامات داخل قيادة التنظيم الحاكم، مما أدى إلى بروز تيارين متنافسين على السلطة، وهو ما عرف بصراعات اليسار واليمين، التي قادت إلى انقلاب ٢٢ يونيو ١٩٦٩م.

ولم تدرك حينذاك الجبهة القومية، أو بعبارة أدق أجنحة السلطة المتصارعة، معنى وجودها في قيادة بلد حديثة الاستقلال وخارج من سيطرة أجنبية مستعمرة، وما تركه الاستعمار من آثار اجتماعية واقتصادية وسياسية وأمنية بقصد إعاقة مسيرة الثورة بعد رحيله.

وفي الجانب الآخر، كان لرفع شعار (كل الشعب جبهة قومية)، مردود سلبي في أوساط الجماهير والأحزاب والمنظمات السياسية، التي

ســاندت الثورة منذ قيامها بمختلف أشكال الكفاح السياسي والعسكري والنقابي، ونتج عن ذلك عشية الاستقلال اضطرابات أمنية كبيرة وممارسة للقمع والإرهاب، كما امتلأت السجون بالمعتقلين، وأدى ذلك إلى نزوح كــثيرين إلى خارج البلد واعتقال آخرين ممن صنفوا عملاء للاستعمار أو ثورة مضادة للنظام الجديد.

ودون شــك، أن تلــك البداية غير الموفقة للسلطة الجديدة ونكرانها لــدور الآخــرين، قد جعلها في وضع شديد الحساسية، وعبر عن نظرة سياســية قاصــرة، وتحــدٍ غــير محسوبة عواقبه في مجتمع يتسم بالقبلية والعشائرية وعدم الاستقرار والتخلف.

ولا شك في أن جملة تلك الإشكاليات التي انتصبت أمام سلطة الجبهة القومــية، في تلك الظروف الصعبة فجر الاستقلال، قد عجلت بالصراع داخل صفوف التنظيم الحاكم (الجبهة القومية)، الذي ظهرت ملامحه إلى السطح بعد شهور قليلة من استلام السلطة في أحداث ٢٠ مارس ١٩٦٨ م، ثم في أحــداث ١٤ مــايو ١٩٦٨م، وصــولاً إلى انقلاب ٢٢ يونيو ١٩٦٩م، الــذي أطاح بقحطان الشعبي (أول رئيس للجمهورية) ووضعه تحت الإقامة الجبرية فضلاً عن اعتقال وتصفية العشرات من أتباعه.

هــناك مــن يرى، أن بروز الصراع كان بسبب اختلاف في الرؤية ووســائل العمل بين جناحين مختلفين داخل النظام، جناح قحطان وفيصل الــذي سمي بالجناح اليميني، وجناح عبد الفتاح إسماعيل وسالم ربيع الذي سمي بالجناح اليساري، المدعوم من يسار (حركة القوميين العرب). ويُتهم قحطــان، رئــيس الجمهوريــة، وزمرته بأنهم جعلوا من الاستقلال مجرد شــعارات، ونشــيد وطني وعلم، وسلطة بيروقراطية وأنهم خانوا مبادئ التنظــيم السياسي الجبهة القومية والكادحين، ودعا ذلك الجناح إلى التغيير الكلي وإعادة الوجه الحقيقي للثورة (بحسب بياناتهم وتصريحاتهم).

وعلى الرغم من خطورة الصراع الداخلي ومؤامرات بعض القوى الخارجية، فقد استطاع النظام الجديد السيطرة على الأوضاع وتوحيد واحد وعشرين (٢١) كياناً، ما بين سلطنة ومشيخة وإمارة، فضلاً عن مستعمرة عدن، في ظل جمهورية واحدة (جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية) ودولة مركزية واحدة، وتم إعادة التقسيم الإداري إلى ست محافظات، وعين لكل محافظة محافظ من ذوي المراكز القيادية العليا في التنظيم الحاكم، ومنحوا صلاحيات استثنائية في المجالات الإدارية والقضائية والأمنية. وهذه المسئوليات لم تكن بالأمر الهين، في ظل الأزمات والمشاكل الداخلية والخارجية، وغياب الخبرة الكافية لخلق البديل للحكم القديم، وفي ظل واقع قبلي وعشائري، وشحة في الإمكانات والموارد، وعادات وتقاليد متنوعة ومختلفة من منطقة إلى أخرى، وفي ظل غياب الطرق المعبدة ووسائل المواصلات التي تربط مناطق الجمهورية الجديدة بعضها ببعض.

كانت المناطق الريفية في ظل الاحتلال البريطاني والحكم السلاطيني، تعاني من سوء أوضاعها العامة وحرمانها من الطرق المعبدة ووسائل الاتصال ومياه الشرب النقية، والمستشفيات والمدارس لذلك استطاع تنظيم الجبهة القومية التغلغل في تلك الأوساط، لكسب ولائها في البدايات الأولى للثورة، بحكم حماس الجماهير للثورة والتغيير ونيل الاستقلال، وقيام جمهورية يمنية وطنية تكون دعماً وسنداً للثورة العربية في الوطن العربي الكبير.

وقامت السلطة تحت ذريعة تأمين الاستقلال وصيانة الجمهورية الوليدة، بتصفيات قبلية بين صفوف الجيش والأمن الذي كان يعرف بـ (جيش وأمن الحكومة الاتحادية)، والذي هيأت بريطانيا كل الظروف لانحيازه الكامل قبل الاستقلال إلى جانب الجبهة القومية، ولا سيما الضباط وصف الضباط وبعض القيادات العليا من أبناء العوالق، وحل محلهم عناصر من قبائل دثينة بالذات.

أدى هـــذا التعســـف من قبل عناصر في السلطة الجديدة، إلى نزوح بعـــض القادة العسكريين مع أتباعهم إلى الشطر الشمالي من الوطن، وإلى العربية السعودية، وقد وصفتهم السلطة بـــ (عناصر الثورة المضادة). وبدأ الصـــراع الخارجي يأخذ مداه باستضافة صنعاء والرياض كل المتضررين، مـــن الجـــيش والأمن والقبائل ورجال الحكم القديم والسلاطين ورجال حكومـــة مســـتعمرة عدن وبعض السياسيين البارزين في حركة التحرر الوطني في الجنوب.

الانقلاب الأول "٢٢ يونيو ١٩٦٩م"

وإعلان التسمية الجديدة (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية)

لم تنجح محاولة فيصل عبد اللطيف الشعبي في تقريب وجهات نظر الجناحين المتصارعين في التنظيم الحاكم، تنظيم الجبهة القومية، الذي ينتمي هو لأحد أطرافه، ولم يتراجع تحالف عبد الفتاح / سالمين عن موقفه من التغييرات المطلوبة ... كانت الحياة السياسية حينذاك تشهد اضطرابات متلاحقة، تخللتها مواقف تكتيكية وتصالحية مؤقتة بين الطرفين، ليعيد كل طرف ترتيب أوراقه في اللحظة المناسبة. في تلك الأجواء، عقد المؤتمر الرابع للجبهة القومية في مدينة زنجبار في مارس ١٩٦٨م، الذي عرف بمؤتمر التوازنات السياسية والقبلية، بهدف إخراج البلد من أزمتها السياسية الخانقة. وتتضارب التحليلات حول أهمية هذا المؤتمر، ومدى نجاحه أو فشله. فهناك من يؤكد على نجاحه وهناك من يرى بأنه قد فشل فشلاً ذريعاً، وأن من نتائج فشله، انقلاب ٢٢ / يونيو ١٩٦٩م. وهذا الرأي في نظري هو الأقرب للحقيقة. ونرى تماثلاً كبيراً بين هذا المؤتمر والمؤتمر الثالث للحزب الاشتراكي اليمني المنعقد في أكتوبر ١٩٨٥م، الذي أخفق في تجنيب البلد أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦م.

جاءت إقالة محمد علي هيثم الذي كان وزيراً للداخلية، في يونيو ١٩٦٩م، من قبل رئيس الجمهورية قحطان الشعبي، المسمار الأخير في

نعش حكومة الاستقلال، ذلك أنه كان الرجل القوي قبليـــاً، حيث كانت قبيلـــته (دثيـــنة) تحكم قبضتها على مفاصل قيادة الجيش والأمن فأنضم إلى جـــناح عبد الفتاح – سالمين، وبانضمامه تعززت قوة هذا الجناح اليساري المتشـــدد، وتوسعت شعبيته بين القبائل والفدائيين ومناضلي الثورة والجيش والأمـــن. حمـــل الجناح اليساري قحطان الشعبي، وابن عمه فيصل الشعبي، وعـــلي عـــبد العليم عضو اللجنة التنفيذية لتنظيم الجبهة القومية، مسئولية الأزمـــات والصـــراعات الداخلية، وخيانة مبادئ التنظيم السياسي الجبهة القومـــية (التنظيم الحاكم). وفي انقلاب أبيض في ٢٢ يونيو ١٩٦٩م، أرغم الرئيس قحطان الشعبي على إعلان استقالته من كل مناصبه، وفرضت عليه الإقامـــة الجبرية، حتى توفاه الله بعد عشرين عاماً من السجن الإجباري، في إحـــدى مـــنازل منطقة رئاسة الجمهورية في مدينة التواهي، واقتيد ابن عمه فيصـــل الشـــعبي رئيس الوزارة إلى السجن مع آخرين، وأعلن بعد فترة عن موته داخل زنزانته في معتقل الفتح بمدينة التواهي، وتم إعدام علي عبد العليم الـــذي استطاع التخفي لعدة شهور بعد ذلك الانقلاب، مع بعض القيادات الأخـــرى في محاكمـــة صـــورية. وسمي ذلك الانقلاب بخطوة ٢٢ يونيو التصحيحة.

وأفضـــى الانقلاب عن انبثاق مجلس رئاسة خماسي، شمل في عضويته كـــل القـــوى السياسية والقبلية داخل التنظيم الحاكم (سالم ربيع علي، عبدالفـــتاح إسماعيل، محمد علي هيثم، محمد صالح العولقي، علي عنتر). وأسندت رئاسة المجلس إلى سالمين الذي قيل أنه تردد، في البداية، في تحمل رئاســـة المجلـــس، وأسندت رئاسة الوزراء إلى محمد علي هيثم وشرعت القيادة الجديدة في تنفيذ برنامج مرحلة الثورة الوطنية، الذي كان من أهم قـــرارات المؤتمـــر الرابع في زنجبار، وكان من أهم الخطوات السياسية التي اتخذت، هو الانفتاح على فصيلين سياسيين فقط من فصائل العمل الوطني همـــا: الاتحـــاد الشعبي الديمقراطي (منظمة السلفي سابقاً) وحزب البعث

العربي الاشتراكي (الطليعة الشعبية بعد ذلك)، وعند تشكيل أول حكومة بعــد خطوة التصحيح، ضم اليها الأستاذ / عبدالله باذيب (اتحاد الشعب الديمقــراطي) والأستاذ أنيس حسن يحي (حزب البعث). ولم يكن هذا الانفــتاح سوى تكتيك اقتضته ظروف المرحلة، وبالمقابل جاءت موافقة حــزب البعث على المشاركة في التشكيل الوزاري بمبادرة فردية من ممثل منظمة الحزب في الحوار، دون أن تستفتى قواعده وقياداته في الداخل. كما كان للقيادة القومية لحزب البعث في دمشق موقف مغاير.. ولكن اعتبرت المشاركة أمراً واقعاً في تلك الظروف الصعبة لا مناص من قبوله.

الحوارات من أجل وحدة فصائل العمل الوطني

شـــكل دخـــول ممثلين لفصيلي البعث واتحاد الشعب الديمقراطي في التشـــكيلة الحكومـــية عقـــب انقلاب ٢٢ يونيو ١٩٦٩م، ثمرة من ثمار الحوارات الثنائية بين فصائل العمل الوطني الثلاث في جنوب اليمن (الجبهة القومية، البعث، اتحاد الشعب). وكان أول عمل مشترك هو لجان مناقشة الدســـتور المؤقـــت، وكنـــت أحـــد أعضائها، كما احتضنت المنظمات الجماهيريـــة بعض هذه الحوارات، فضلاً عن مجلس الشعب المؤقت. وكان ذلـــك عـــلى طـــريق إيجاد الثقة وإزالة الاحتكاكات، تمهيداً لخلق الأداة الواحـــدة. كان المد والجزر السياسي بين قيادات ومنتسبي تلك الفصائل، يشـــتد في مختلف المجالات، وينتج كثيراً من الاضطرابات، وكان من أكبر بواعـــث الخلافـــات سيطرة الفصيل الحاكم (الجبهة القومية) واستبداده بأجهزة السلطة.

وفي الوقت الذي كان الأستاذ أنيس حسن يحي (ممثل البعث) وزيراً في الحكومـــة للصـــناعة والاقتصاد، كان رفاق له يختطفون ويقتلون في محافظـــات لحـــج وعدن وشبوة، أمثال محمد سيف الأشبط، هائل محمد سعيد، أحمد سكران، عبد الرب العطاش، سالم الكليبي، وترمى جثثهم في صـــحراء مصـــعبين في ضواحي مدينة عدن، وفي صحراء الربع الخالي في محافظة شبوة. وظل علي سالم الغرابي مطارداً في جبال الشحر، في محافظة

حضـــرموت، لأكـــثر من ثمان سنوات بعد الاستقلال الوطني، وسجنت القـــيادة الطلابـــية للحزب في إحدى المنازل في دار سعد حتى تمكنت من الهروب من السجن إلى شمال الوطن، ودوهمت منازل بعض رفاقه في مدينة عـــدن، وكان منـــزلي، في حي المعلا، واحداً منها، وتم حجزي في شرطة خور مكسر. ولم يستطع الوزير تحريك ساكن أمام كل تلك الاعتداءات الفجة للأجهزة القمعية للسلطة.

أمـــا وزير التربية والتعليم (ممثل اتحاد الشعب)، الذي حاول تطعيم وزارتـــه ببعض العناصر الكفؤة من فصيله فقد أقيمت عليه الدنيا و لم تقعد بسبب ذلك الإجراء، حتى تم نقله إلى وزارة أخرى.

هكذا كانت بداية مشاركة الفصيلين في السلطة، تعطي مؤشرات غير مـــريحة عـــلى أرض الممارســـة العملية، علماً بأن الحوارات بين الفصائل الـــثلاث ظلت متواصلة، ويتخللها الشد والجذب، والترهيب والترغيب، وأعلـــن حينها سالمين في خطاب رسمي له، أن حوار الفصائل الوطنية يعتبر أطول حوار في العالم في أصغر بلد.. وكان رأي التنظيم الحاكم يدعو إلى الإسراع في دمج الفصيلين الوطنيين مع الفصيل الحاكم، بهدف إحتوائهما، في وقـــت كـــان الصـــراع داخـــل تنظيم الجبهة القومية على أشده بين اصطفافين، الأول يتزعمه عبد الفتاح إسماعيل، الأمين العام للتنظيم، الذي يمثل ما كان يسمى باليسار، والثاني يتزعمه رئيس الجمهورية، الأمين العام المســـاعد، ســـالم ربيع علي (سالمين)، الذي يمثل ما اصطلح عليه باليسار المتشدد، وكان الرجل الأقوى في ذلك الحين !!

وكـــان من الواضح أن جناح عبد الفتاح إسماعيل، الذي ضيق عليه الخـــناق، كـــان يبحـــث عن حلفاء جدد لإيجاد مساحة أوسع للحركة والضـــغط عـــلى الطرف الآخر (جناح سالمين) حتى يستطيع تمرير قضايا ومواقـــف سياسية داخل التنظيم والدولة، خصوصاً في ظل التوجه نحو ما كـــان يســـمى بالاتحاد السوفيتي.. وخلق تحالف إستراتيجي معه لحماية

النظام، وكان هذا الجناح، يرى أن دمج وانصهار الفصيلين مع الجبهة القومية في تنظيم سياسي واحد، سيؤدي إلى رفد ما يسمى بجناح اليسار الديمقراطي داخل فصيل الجبهة القومية، بينما كان يرى جناح سالمين في التحالف مع الفصيلين تكتيكاً لاحتوائهما وصهرهما تدريجياً في بوتقة التنظيم الجديد، مع استمرار أداة القمع ضدهما.

وفي الجانب الآخر، بدأ التململ والخوف داخل قيادات وقواعد الفصيلين (حزب الطليعة واتحاد الشعب)، وبرزت إلى السطح بعض التباينات والخلافات، فكانت هناك مخاوف من دمج الفصائل الوطنية مع الجبهة القومية، في حين رأى آخرون أن ظروف تلك المرحلة وصعوباتها المختلفة تفرض اعتماد شعار (السياسة فن الممكن)، حيث اعتقدوا أن وجودهم في التنظيم الجديد وقيادة البلد سوف يتيح لهم الفرصة في المساهمة في إعادة صياغة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن إبراز نشاطهم وفاعليتهم بعد أن عاشوا أوضاع الإهمال والعمل السري تحت الأرض والإرهاب، وقد واجه أصحاب هذا الموقف الأخير ردود أفعال قوية، وصلت إلى حد تجميد عدد من العناصر القيادية في كلا التنظيمين (حزب الطليعة واتحاد الشعب) نشاطهم الحزبي قبل وبعد اتفاقية ٥ فبراير ١٩٧٥م، اعتراضاً على هذا الدمج، واستكان آخرون لموقف الأغلبية المؤيدة للدمج. وعدت الأحزاب اليسارية في الوطن العربي ذلك الدمج موقفاً متقدماً، له إيجابياته في توحيد أداة الثورة اليمنية. والسؤال الذي يجب أن يثار هنا هو:

هل كان ذلك الدمج ديمقراطياً؟؟.

هذا ما لم يؤكده الواقع حينذاك، ولا يؤكده ما تولد عن الدمج لاحقاً من أحداث ومآسٍ مؤلمة حيث كان القوي يفرض شروطه وأفكاره. وسيتضح من خلال المحطات القادمة كم كانت الخسارة كبيرة على فصائل العمل الوطني عامة في جنوب اليمن.

وقعــت اتفاقــية ٥ فبراير ١٩٧٥م من قبل أطراف التحالف (تنظيم الجبهة القومية، حزب الطليعة الشعبية (منظمة البعث سابقاً)، اتحاد الشعب الديمقراطي، وكان أبرز ما جاء في هذه الاتفاقية:

ـــ فترة انتقالية لمدة سنتين.

ـــ لكـــل فصيل، من الفصيلين المتحالفين مع الجبهة القومية، عضوان في المكتب السياسي، أحدهما أساسي والآخر مرشح.

ـــ لكـــل فصـــيل منهما اثنا عشر عضواً في اللجنة المركزية للتنظيم السياسي الموحد الجبهة القومية.

ـــ في بقـــية المستويات التنظيمية، واحد من كل فصيل إلى ستة من فصيل السلطة.

وبـــرزت إشكاليات كبيرة بعد التوقيع على الاتفاقية، فأثيرت قضايا ســـاخنة داخـــل حزب الطليعة، الذي أنتمي إليه، من ذلك، التساؤل عن مـــدى التكافؤ في التحالف الناشئ بين فصيلين قادمين من خارج السلطة وفصـــيل ثالـــث تقع السلطة بكل فروعها وإدارالها في يده. وكانت بنود الاتفاقية وشروطها تؤكد صحة هذا الطرح، فضلاً عن تحفظات كثيرة من قـــبل التنظـــيم الحـــاكم الجبهة القومية، على العشرات من أعضاء حزب الطلـــيعة الشـــعبية، بحجـــة أن هذا ابن كمبرادور (رأسمالي)، وذاك ابن كهـــنوتي (من السادة)، وذاك غير مرغوب فيه، إلى آخر تلك الادعاءات والضـــغوط غـــير المـــبررة. وشاب العمل المشترك صعوبات ومتاعب لا تحصـــى، وعـــلى الرغم من كل ذلك، تم عقد المؤتمر التوحيدي للتنظيم السياســـي الموحـــد الجبهة القومية في أكتوبر ١٩٧٥م. واستمرت معاناة أعضـــاء الفصيلين في مختلف المواقع، وطردت كل العناصر التي كانت في حـــزب البعث من القوات المسلحة والأمن، ووظف المؤهلون عسكرياً من البعـــث في مهـــام التدريب العسكري لمادة التربية العسكرية في المدارس الـــثانوية بـــدلاً عن قبولهم في المؤسسة العسكرية، وذلك ناتج عن حظر

المناصب السيادية أمام كوادر الحزبين، من هؤلاء المناضل الراحل سعيد الخيبة والمناضلين:- فريد غالب، مسعد أحمد صالح، ناصر عزاني، خالد مهيوب، محسن حيدره وغيرهم من الرفاق. وهضمت حقوق عدد من المبعوثين للدراسات الجامعية في الخارج، لأنهم كانوا من فصائل العمل الوطني. ولم يكن مكتوباً لهذه الحرب غير المعلنة أن تقف عند حد، فكان لابد للصراعات الدموية التي شهدها البلد خلال أحداث يونيو ١٩٧٨م، وأحداث ١٣ يناير ١٩٨٦م، أن تشمل بويلاتها أعضاء هذين الفصيلين دون أن تكون لهم علاقة بتلك الأحداث. وكانت أحداث يناير أكثر مأساوية ووحشية، فتضاعف عدد ضحاياها من الفصيلين بصورة مهولة منهم على سبيل المثال: د/نجيب حزام، محمد ناجي سعيد، ناصر قحطان سيف، نصر عبدالله حسن، صالح فضل، فاروق رفعت، محمد سالم التوي، مصطفى مسرج، محمد عمر، جمال الخطيب، غازي علي سعيد، عبدالله صالح فضل، محمد صالح العوش، زكي بركات، محسن حيدرة، سعد سالم، سعيد سالم الخيبة.

وهكذا كانت المآسي المتلاحقة تأكيداً على عدم مصداقية ذلك التحالف الوطني في ٥ فبراير ١٩٧٥م، بين فصائل الحركة الوطنية في جنوب اليمن.

الانقلاب الثاني يونيو ١٩٧٨م

ازدادت أوجـــه الخـــلاف بين الاصطفافين داخل التنظيم السياسي الموحـــد، فشـــرع كل منهما يعمل على توفير الشروط الضرورية لتصفية حساباته مع الفريق الآخر، وزاد الصراع حدة وتسابقاً على كسب عناصر الـتحالف مـــن الفصائل الوطنية. وكان هناك تناقض واضح بين الوثائق الـــبرنامجية، التي تنطوي صفحاتها على أهداف وقيم ثورية نبيلة، من أجل تحقـــيق العدالة الاجتماعية والديمقراطية والمساواة بين المواطنين، والتطبيق والممارســـة اليومـــية الـــتي أصبحت جزءاً من هذا الصراع، تخدم غاياته وتذكـــي روح الفرقة بين الرفاق. لقد أصبح الجميع ينتظر سيناريو المعركة المرتقبة.. من سيبدأها؟ وكيف تبدأ؟ ولمن تكون الغلبة...؟

جـــاءت زيـــارة الرئيس (سالم ربيّع)، الأمين العام المساعد للتنظيم السياسي الموحد الجبهة القومية، للولايات المتحدة الأمريكية لحضور دورة الجمعـــية العامـــة للأمـــم المتحدة في سبتمبر ١٩٧٧م، لتكون القشة التي قصـــمت ظهر البعير، خصوصاً بعد أن قابل على هامش هذه الدورة وفداً مـــن الكونجـــرس الأمريكي، وأظهر إعجابه بما شاهده من تطور المجتمع الأمـــريكي، وأبدى حماسه لفتح حوار مع الدول الخليجية، وفي مقدمتها الســـعودية، لكسر الحصار الذي فرضته الدول الرأسمالية، والدول العربية السائرة في فلكها، على جمهورية اليمن الديمقراطية.

وقد تسارعت الأحداث نحو ساعة الصفر بدءاً بخدعة الحقيبة المفخخة المرسلة من القيادة في عدن إلى رئيس الجمهورية العربية اليمنية، أحمد حسين الغشمي، في يونيو ١٩٧٨م، التي أودت بحياته. وقد تبادل الجناحان المتصارعان الاتهامات، وحمّل كل منهما الطرف الآخر المسئولية. واستثمر جناح عبدالفتاح هذا الظرف، فاتخذ منه مبرراً لتنفيذ مخططه في تصفية الطرف الآخر.

دعيت اللجنة المركزية للتنظيم السياسي الموحد يوم ٢٥ يونيو ١٩٧٨ م، إلى اجتماع طارئ لمواجهة الأوضاع المستجدة، وحدد الموعد الساعة السابعة مساء في مقر اللجنة المركزية في مدينة التواهي. ذهبنا إلى الاجتماع في جو بوليسي متوتر، ونقاط عسكرية منتشرة على طول وعرض محافظة عدن، كان الظرف استثنائياً، توترت على الحدود مع (الشطر الشمالي) على إثر مقتل الرئيس الغشمي، كانت أصابع الاتهام موجهة للنظام في الجنوب، فالطائرة التي نقلت المبعوث الخاص حامل الحقيبة المفخخة جاثمة في مطار صنعاء، شاهد عيان على مصدر المؤامرة.

أصبحت مدينة عدن قاب قوسين أو أدنى من الاصطلاء بنيران الصراع، كل المؤشرات تؤكد قدوم العاصفة: انقسامات حادة بين كتائب الجيش والأمن والمليشيات الشعبية، أسلحة تعبأ، ومدنيون يتمركزون بأسلحتهم في بعض المواقع... في تلك الأجواء الملبدة بعوامل الانفجار توافد أعضاء اللجنة المركزية وبعض أعضاء المكتب السياسي من الدرجة الثانية والثالثة، ومكثوا حتى ساعة متأخرة من الليل، منتظرين أعضاء المكتب السياسي المعنيين بالأمر وأصحاب الحل والعقد في مثل تلك المواقف العصيبة، أدرك الحاضرون بعد ذلك أن الموقف بين المتصارعين قد انفجر، خاصة بعد أن حضر الرئيس سالمين إلى مقر الاجتماع، بصحبة حراسته الخاصة المدججة بالسلاح، معتقداً أن صقور المكتب السياسي (عبدالفتاح، علي ناصر، علي عنتر، محمد سعيد عبدالله "محسن"، صالح

مصلح، محمد صالح مطيع) موجودون، وكأنه كان يهدف إلى اعتقالهم !!! وحينما لم يجدهم، غادر القاعة مكفهراً وانسحب وراءه رجلاه (جاعم صالح وعلي سالم الأعور).. ويبدو لنا، أن حضور سالمين إلى قاعة الاجتماع كان بعد تقديمه استقالته، التي انتهت محاورات ومناورات الاتجاهين المتصارعين بواسطة محمد صالح مطيع وصالح مصلح قاسم وعلي عنتر إلى ضرورتها، لحسم الصراع سلمياً. وبعد برهة من مغادرة الرئيس سالمين قاعة الاجتماعات، وصل الطرف الآخر برئاسة عبد الفتاح، وبجانبه علي ناصر محمد وبقية أعضاء المكتب السياسي، حينها أسرع الأمين العام للجنة المركزية عبد الفتاح إسماعيل، إلى قراءة استقالة الرئيس سالمين من جميع مناصبه الحزبية والحكومية، وأبلغ المجتمعين بأنه قد أعدّ للرئيس وحاشيته طائرة خاصة، لنقله إلى أثيوبيا حقناً للدماء وإنقاذاً للموقف !!

قوبل موقف الرئيس سالمين بارتياح تام من قبل أعضاء اللجنة المركزية، الذين عدوا ذلك موقفاً حكيماً فوّت الفرصة على أعدائه. وبذلك انتهى أقصر اجتماع للجنة المركزية، وطلب من الجميع العودة إلى منازلهم. بعد ساعات قلائل من ٢٦ يونيو (الثالثة صباحاً)، تم إبلاغ أعضاء اللجنة المركزية، بالتوجه إلى مقر قيادة المليشيا الشعبية في محافظة عدن، لأن الرئيس (سالمين) أخل بالاتفاق، وفجّر الموقف عسكرياً في منطقة الرئاسة واللجنة المركزية، وقام بإطلاق النار على منزل علي ناصر محمد (رئيس الوزراء).

أدركنا بعد ذلك أن الحقيقة لم تكن تتفق مع ذلك البلاغ، حيث كان الجناح الذي أملى على سالمين أن يقدم استقالته، قد بيت العزم على تصفية الرئيس وأعوانه جسدياً، وتقديم مبررات لذلك بادعاء تفجيره للموقف واغتياله للغشمي. شرعت الطائرات بقصف قصر الرئاسة (القصر المدور) وما حوله، ونزلت الدبابات إلى الشوارع، وبدأت موجة

اعـــتقالات للعناصـــر المؤيدة للرئيس.. في ظل تلك التطورات تقدم صالح مصـــلح (وزير الداخلية) بمبادرة يتحمل فيها مسئولية الحقيبة، ويعلن عن ذلـــك مقابل أن يتوقف الرفاق عن القتال ... ! ولكن المبادرة رفضت ... !! وهكـــذا اســـتمر القتال حتى الساعة الخامسة عصراً من يوم ٢٧ يونـــيو ١٩٧٨م، وتم القـــبض على الرئيس سالمين ومن معه.. وروي أن ســـالمين ســـلّم نفسه ولم يحاول الهرب عبر البحر، وكان ذلك بمقدوره.. اقتيد الرئيس الأسير مع رفيقيه، علي سالم الأعور، وجاعم صالح، إلى مقر القـــيادة، في منـــتجع معاشيق، في مدينة كريتر، المقر المفضل لعبد الفتّاح إسماعـــيل، وكانت قيادة المكتب السياسي قد انتقلت بعد انتهاء اجتماع اللجـــنة المركـــزية، عبر طائرة مروحية، إلى هذا المنتجع لمتابعة الموقف من هناك.

واللافـــت للـــنظر في تلك الأحداث، هو ما أحاط بها من غموض وأسرار لا تسمح للرؤية بالنفاذ إلى كل زواياها، بدءاً بالحقيبة المفخخة التي أسقطت رئيسين بحجر واحد، وما زالت ملابسات هذا الحادث، وأهدافه الحقيقـــية، والجهة المخططة له، لغزاً يستعصي على الإجابة الشافية. وتزداد كثافة الغموض بتزامن هذا الحادث مع وصول وفد أمريكي من الكونجرس إلى صنعاء يوم ٢٦ يونيو ١٩٧٨م، كان ضمن برنامجه الرسمي زيارة عدن للمرة الثانية. ويأتي في سياق تلك الأسرار ما رواه لي أحد الزملاء، الذين عملـــوا معي في السلك الدبلوماسي بعد عام ١٩٧٨م، وهو فـــي نظري شـــاهد إثبات حقيقي، لكونه كان يعمل في القسم الخاص بـــ (الشفرة)، في قصر رئاسة الجمهورية (القصر المدّور)، بمدينة التواهي، يقول: قبل أيام قلـــيلة مـــن مقتل الرئيس الغشمي ٢٤ / يونيو ١٩٧٨م، ومقتل الرئيس (سالمين) ٢٦ يونيو ١٩٧٨م، كلفت من قبل الرئيس سالمين بالذهاب إلى محافظـــة مأرب، في الشطر الشمالي، برفقة عدد من الشخصيات في الجبهة الوطنـــية حينذاك، لنكون همزة وصل بين القصر المدور والمجموعة المكلفة

بعمــل لم نعرف عنه شيئاً !! فقد استدعاني الرئيس سالمين في ذلك اليوم، الســاعة السادسة مساء، وقال: سوف تذهب الآن إلى المطار، مع مجموعة مــن الرفاق، وسيبلغك (المجذوب) بالمهمة (المجذوب هو اللقب المتعارف عليه لوزير الداخلية صالح مصلح). وأخرج من جيبه (٣٠٠ شلن) وقال خــذ هــذه لك، وكل لوازمك ستعطى لك من المجذوب ... ثم غادرنا المطــار العســكري في خورمكسر، ووصلنا إلى محافظة شبوة مدينة عتق، ومــنها تحركــنا نحــو مأرب في المحافظات الشمالية. وفي يوم ٢٦ يونيو مساء، ونحن في الصحراء، سمعنا عن محاولة الانقلاب على الرئيس سالمين في عــدن فعدنــا أدراجنا بعد أن تقطعت بنا السبل. فما هي المهمة التي كانــت ستوكل لهذه المجموعة؟ ولماذا أرسلت إلى مأرب بالذات وفي ذلك الوقت؟ تساؤلات تصعب الإجابة عليها.

كيف أُعدم سالمين ورفيقاه؟!!!

نقــل الأســرى الثلاثة من مقر الرئاسة إلى معاشيق.. وكان يظن أن هــناك محاكمــة ستجرى لهم! كانت أيديهم مشدودة إلى ظهورهم بحبال متيــنة، وبصحبة حراسة مشددة بقيادة علي شائع هادي.. لم يسمح لأحد مــن أعضــاء المكتب السياسي بمقابلتهم أو التحدث إليهم، طلب الرئيس سالمين التحدث مع علي عنتر، وأبلغ عنتر ذلك، وتحمس للمقابلة لكنه منع من المكتب السياسي، لأنهم يشعرون بطيبته وشهامتــه وقد يقع في المحظور فيجير رفيق دربه وينقذ حياته . . .

وقــد حدثني شاهد عيان كان حاضراً في المشهد الأخير لحياة سالمين، قــال: كنــت واقفاً وكان سالمين وجاعم والأعور في العراء، خارج مبنى القــيادة، موثوقــين بحــبال وحولهم مجموعة من الحراسة. لم يحاكموا، ولم يــتحدث إليهم أحد من القادة، استدعي علي سالم الأعور وذهب ولم يعد، أخــذ بعده جاعم صالح ولم يعد، حينذاك أدرك الرئيس سالمين أنه قد مات منذ أُخذ الأعور، فجثم على الأرض وقبلها، ثم نهض.. وأخذ هو أيضاً ولم يعــد.. إلى أين يا ترى كانوا يذهبون بهم؟؟ لقد كانوا يؤخذون إلى خلف المبنى حيث يتم اعدامهم.

وهكــذا أسـدل الســتار على جناح يساري (انتهازي)، كما كانوا يســمون سالمين وزمرته، واتخذت قرارات تصفية جماعة سالمين من جسم الحــزب والدولة والمنظمات الجماهيرية والجيش والأمن، وظهرت (استمارة

التطهير)، فاكتضت المعتقلات بالكثير منهم دون مبرر موضوعي، وضاعت حقوقهم المالية والوظيفية دون سند قانوني أو أخلاقي، سوى أنهم حسبوا على جناح منهزم كان في قيادة الحزب والدولة. يقول الأستاذ أنيس حسن يحيى، أحد أعضاء المكتب السياسي، في مقالة في صحيفة الثوري، لسان حال اللجنة المركزية، عن أحداث يونيو ١٩٧٨م، العدد (١٥٥٤) بتاريخ ١٩٩٨/١٢/١٧م ما يلي:-

((بصرف النظر عما يمكن قوله بصدد وجود بعض تباينات في الرأي، بين التيار الذي كان يقوده (سالمين)، والتيار الآخر الذي كان يضم عبد الفتاح إسماعيل وآخرين، ففي رأيي أن تلك التباينات كان يمكن حلها فيما لو تمكنت قيادة الحزب من إدارة حوار ديمقراطي حقيقي وجاد حول مسائل الخلاف.. غياب الحوار الديمقراطي في الحزب، وداخل القيادة تحديداً، يسمح للعلاقات القبلية والمناطقية المتخلفة أن تحل محل الولاء للحزب، فتفجرت أحداث ٢٦ يونيو ١٩٧٨م، التي مثلت البداية لتراجع التقاليد الحزبية الحقة، لتحل محلها الولاءات القبلية والمناطقية المتخلفة، والتكتلات الشللية الضيقة)).

وليس من الغريب أن نجد تقييماً للأحداث مبايناً لهذا الطرح، ولكن يبرر تباينه أن صاحبه هو أحد رجال ذلك الصراع، يقول عبد الفتاح إسماعيل عن أحداث يونيو ١٩٧٨م: "خلافاتنا مع نهج جماعة سالم ربيع علي هو خلاف الفوضوية، واليسار الطفولي الانتهازي، ومرض التسلط الفردي في الثورة، لذلك فقد كان من الطبيعي أن تتعمق لدى سالم ربيع علي النزعة الفردية والروح الفوضوية المغامرة للبرجوازية الصغيرة فعندما انغمست في امتيازات السلطة أصيبت بداء الغرور، وبدأ إيمانه يبتعد عن الاعتراف بالدور القيادي للتنظيم السياسي، وتقاليد القيادة الجماعية والمركزية الديمقراطية" (راجع: الصراع في عدن، شاكر الجوهري ص ٢٦.)

انتصر الاتجاه اليساري (عبد الفتاح ورفاقه)، على الاتجاه اليساري الانتهازي (سالمين وزمرته)، حسب وصف الوثائق الحزبية للحزب

الاشـــتراكي، وكلف علي ناصر محمد بتحمل رئاسة مجلس الرئاسة، الذي شـــكل لفـــترة انتقالية مدتها تسعون (٩٠) يوماً، حسب الدستور، بعضوية عـــبد الفتاح إسماعيل، محمد صالح مطيع، علي عبدالرزاق باذيب، علي أحمد ناصـــر عنتر، وبدأ خلاف يدور بين أصحاب الاتجاه المنتصر، كان الخلاف خفـــياً يـــدور في كواليس المكتب السياسي والمقربين له من أعضاء اللجنة المركـــزية. وتركز الخلاف حول منصب رئاسة الدولة، فهناك من رأى أن عـــلي ناصـــر محمد هو أحق بهذا المنصب من عبد الفتاح إسماعيل، كي لا يسيطر الشماليون، الذين ينتمي إليهم عبدالفتاح، على كافة مفاصل السلطة السياســية والأمنـــية، فعبدالفتاح إسماعيل يشغل منصب أمين عام الحزب وهـــناك محمـــد ســـعيد عبد الله وزيراً لأمن الدولة وعبد العزيز عبد الولي، ومحمود عشيش، وراشد محمد ثابت، وغيرهم ممن يحسبون على عبد الفتاح وهـــم في مناصـــب وزارية. فكيف يكون الحال إذا اجتمعت لعبد الفتاح سلطتا الحزب والدولة؟!!.

ورأى الطرف الآخر أن تجربة الدول الاشتراكية (الاتحاد السوفيتي) هي الجمع بين قيادة الحزب والدولة، وأن عبدالفتاح مؤهل للجمع بين المنصبين. وهـــو الرأي الذي ساد وأوجد حساسية كبيرة، في اعتقادنا، جرّت نفسها على الصراعات التالية ومنها كارثة يناير ١٩٨٦م.

واســـتمر الخـــلاف إلى أن عقدت الجلسة الإجرائية لانتخاب مجلس الشعب الأعلى، في المسرح الوطني بالتواهي، بتاريخ ١ يوليو ١٩٧٨م حيث تأخرت الجلسة أكثر من ساعتين، بينما الموقف لم يحسم في مكتب الأستاذ/ عـــلي باذيب وزير الثقافة والسياحة، الذي يقع في الطابق العلوي للمسرح الوطني.

أخـــيراً تم انتخاب عبدالفتاح إسماعيل رئيساً لهيئة رئاسة مجلس الشعب الأعـــلى، وعلي ناصر محمد نائباً له ورئيساً لمجلس الوزراء. وبذلك جمع عبد الفتاح في يده سلطتي الحزب والدولة معاً.

قيام الحزب الاشتراكي اليمني (أكتوبر ١٩٧٨م)

كان الخطاب السياسي المعلن يفصح عن أن هناك صراعاً يدور بين اتجاه يـــريد التقدم، وتطور العملية الثورية في اليمن الجنوبي، وقيام حزب من طراز جديـــد، حـــزب اشـــتراكي ماركســـي، وآخـــر يرى أن الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، لا يسمح بقيام مثل هذا الحزب في الوقت الراهن، وأنـــه ســـوف يثير حساسيات كبيرة لدى الدول المجاورة (شمال اليمن ودول الخليج)، ويعود بآثار سلبية على الأوضاع في اليمن الجنوبي.

انتصـــر الاتجاه اليساري، وأعلن قيام الحزب الاشتراكي اليمني في أكتوبر ١٩٧٨م، وقد سبق ذلك بتاريخ ٢٣ سبتمبر ١٩٧٨م، توقيع اتفاقية إندماج فصـــائل العمـــل الوطني في شمال الوطن (بشكل سري) (الحزب الديمقراطي الـــثوري، حـــزب الطليعة الشعبية، حزب اتحاد الشعب الديمقراطي، حزب العمـــل، منظمة المقاومين الثوريين اليمنيين) مع التنظيم السياسي الموحد الجبهة القومـــية. ومن هنا أصبحت الأحزاب اليسارية في شمال اليمن، جزءاً لا يتجزأ مـــن الحـــزب الاشتراكي اليمني، ولكن بصورة سرية، في حين أنها ظلت في العلـــن تعمل في إطار الجبهة الوطنية الديمقراطية، باسم حزب الوحدة الشعبية، وهو الحزب الذي أصطلح على تسميته اختصاراً بـــ (حوشي).

وقـــد تميز المؤتمر بحضور حشد كبير من المندوبين المنتخبين من المؤتمرات الاســـتثنائية في المحافظات الست والجيش لإضفاء الشرعية عليه. انظر نتيجة

الانـــتخابات كما وردت في تقرير لجنة الفرز المنبثقة عن المؤتمر الأول للحزب الاشتراكي اليمني .

ويمكن أن نجمل أهم نتائج المؤتمر الأول للحزب في الآتي:

١ ـــ توحـــيد أداة الثورة اليمنية (فصائل اليسار في الشمال والجنوب)، على طريق تحقيق الوحدة اليمنية.

٢ ـــ دمج رئاسة الدولة مع الأمانة العامة للحزب.

٣ ـــ إعـــلان تمســـك الحزب بالنظرية الاشتراكية العلمية (الماركسية اللينينية)، وأنه لا صوت يعلو فوق صوت الحزب، والسعي إلى دخول الدائرة الحمـــراء، بخلـــق علاقـــات إستراتيجية مع الاتحاد السوفيتي ودول المنظومة الاشتراكية.

٤ ـــ العمـــل الـــدءوب عـــلى اســـتكمال مهام مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية.

٥ ـــ بـــدأ الإخلال بالتحالف بين فصائل العمل الوطني في الجنوب، التي وقعـــت اتفاقـــية اندماجية في الخامس من فبراير ١٩٧٥م، حيث قامت قيادة الجـــبهة القومـــية بإقالـــة عدد من عناصر الفصيلين المتحالفين معها (الطليعة الشـــعبية، اتحـــاد الشـــعب) من عضوية اللجنة المركزية، وكذا من المناصب الحزبية الأساسية في المحافظات والمديريات والمراكز، واعتبرت تلك أول وجبة غـــذاء في التهام الآخـــرين والإضرار بهم. وذلك شاهد على المرامي الحقيقية والخفـــية للجبهة القومية من التحالف الوطني مع هذين الفصيلين، التي تتمثل في القضاء عليهما بكل الوسائل.

لم يهـــدأ الصراع القديم الجديد في الحزب الحاكم، ولم يكن قيام الحزب الاشـــتراكي اليمني صمام أمان لاحتواء الصراعات والخلافات داخله، فكيف على مستوى المجتمع والوطن بشكل عام؟!! فأخذت الخلافات تنشب خلف الستار في قيادات الحزب والدولة وحدث تمرد خفي في مجلس الوزراء من قبل عـــبدالعزيز عبدالولي، ومحمود عشيش، وفضل محسن، وآخرين بقصد إحراج

رئيس الوزراء علي ناصر محمد، الذي بادر بدوره إلى إبراز ضعف أداء الأمين العام لمهامه، ليهز صورته عند أنصاره وفي الشارع السياسي، ويظهره بمظهر المثقف الذي يفتقد الخبرة العملية، فلا يصلح لأكثر من الكتابة النظرية والشعرية في برجه العاجي، في منطقة معاشيق الجميلة. كما تفاقم الصراع الحاد بين وزير الدفاع (علي عنتر) ووزير أمن الدولة (محسن)، حول الاستخبارات العسكرية في القوات المسلحة، حيث خاض الأخير صراعاً مريراً، أخفق فيه، لانتزاعها من وزارة الدفاع وإلحاقها بوزارته. وتبادل الطرفان التهم المختلفة، كل طرف يتهم الآخر بتجميع أفراد قبيلته أو حاشيته وأنصاره.. وشكلت لجان للتحقيق.. وكان من نتائج تلك الأزمة إقالة (محسن) من وزارته، التي أدمن على العيش في أروقتها، وتعيينه سفيراً في المجر الشعبية. وتحولت الوزارة إلى لجنة أمن دولة برئاسة علي ناصر محمد، ثم تقلد حقيبة أمن الدولة صالح منصر السيلي. لكن هل كان الخلاف حول الاستخبارات العسكرية هو المشكلة فعلاً؟؟ أم أن وراء الأكمة ما وراءها من مشكلات أخرى؟.. لقد أكثر علي عنتر من اتهامه لمحسن بإعدام مئتين وخمسين (٢٥٠) ضابطاً من قيادة الجيش والأمن على إثر انقلاب يونيو ١٩٧٨م، دون محاكمة ولا تفويض من المكتب السياسي. بينما تؤكد الوثيقة التحليلية النقدية الصادرة عن الكنفرنس الحزبي العام للحزب الاشتراكي اليمني، في يونيو ١٩٨٧م، أن الصراع الذي دار في أزمة أغسطس ١٩٧٩م، بين وزير أمن الدولة (محسن) ووزير الدفاع (علي عنتر)، لم يكن صراع اختصاصات، بل كان صراعاً في القيادة، وانقساماً في بنيتها، تعود جذوره إلى أحداث يونيو ١٩٧٨م (الانقلاب على سالم ربيع علي)، وأن عبدالفتاح إسماعيل لم يقدم استقالته نتيجة أزمة صحية كما أُعلن، ولكن كنتاج لتلك الصراعات والانقسامات داخل الحزب.

إقالة عبدالفتاح إسماعيل

في ضوء هذه الحقيقة التي تجرد أزمة (الاستخبارات العسكرية) من أي مـــبررات موضوعية.. يمكننا أن نقرر أن هذه الأزمة كانت مدخلاً لأزمات وصراعات لاحقة، ذهب ضحيتها الأمين العام للجنة المركزية، رئيس مجلس الرئاســـة، عـــبد الفـــتاح إسماعيل، الذي أُجبر على تقديم استقالته في أبريل ١٩٨٠م ومغـــادرة البلد إلى موسكو بعد ذلك، كما أُزيح عدد من عناصر تحـــالف عبدالفتاح من مواقعهم. وقد ورد في كتاب (الصراع في عدن ص ٢٠٥) "هكـــذا يتبين أن استقالة أو تنحية عبدالفتاح إسماعيل لم تكن نتيجة أســـباب صـــحية، كما قيل وقتها، بل كانت نتيجة صراع حاد، قام بدور المواجهـــة الرئيســـي فـــيه وزير الدفاع علي عنتر، فيما تقول القيادة الحالية للحزب الاشتراكي اليمني (أي جماعة البيض)، إن علي ناصر محمد قام بدور المخطـــط للحدث. ومع ذلك فإن علي ناصر محمد هو الذي قلد عبدالفتاح إسماعيل وسام ١٤ أكتوبر، في احتفال خاص أقيم لهذا الغرض".

وفيما يلي نص استقالة عبدالفتاح اسماعيل

تحية الثورة،

أقـــدم اســـتقالتي هـــذه لأسباب عديدة ومنها حالتي الصحية.. وعلى العموم فالافراد مهما كان فقدانهم إلا أن الأفكار والمباديء سوف تنتصر.

وأنـــا أغادر مواقع المسؤولية ثقتي بالحزب وبالثورة أكثر فأكثر، فمهما كانت الصعوبات في طريق الحزب إلا أنه الخالد وهو المنتصر في المستقبل.

عبدالفتاح اسماعيل
الأمين العام للحزب ورئيس هيئة الرئاسة

١٩٨٠/٤/٢٠

وأســـندت لــلأخ / عـــلي ناصر محمد حينها الأمانة العامة للحزب ورئاســـة هيـــئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى، وظل محتفظاً برئاسة مجلس الوزراء، على طريق التحضير للمؤتمر العام الثاني للحزب، الذي سنتحدث عنه في الفصل الثاني من هذا الكتاب.

الفصل الثاني

الحلفاء ـ الأعداء

الحلفاء - الأعداء

قبل أن تبرز بوادر الصراع بين ناصر وعنتر، نعم الرجلان بفترة وفاق يمكن أن يعد عام ١٩٨٠م ذروتها، عندما حُوّل المؤتمر الاستثنائي في أكتوبر ١٩٨٠م، بتواطؤ من أعضاء المكتب السياسي إلى مؤتمر ثان كامل الأعمال، خلافاً لقرار المؤتمر الأول للحزب في أكتوبر ١٩٧٨م، الذي كان قراره يقضي بعقد مؤتمر استثنائي لبحث القضية الاقتصادية فحسب، ولكنه تحوّل إلى مناسبة لإعادة صياغة التحالفات بين الاصطفافين الجديدين، من خلال إعادة تشكيل المكتب السياسي واللجنة المركزية، بتقاسم التركة المتحصلة من تصفية جناح عبد الفتّاح، التي كانت قد شملت كثيراً من عناصر التحالف الوطني الديمقراطي التي لم تكن لها صلة بجناح عبد الفتّاح، فتضرر كثير من عناصر حزب الطليعة الشعبية واتحاد الشعب الديمقراطي، فضلاً عن بعض أعضاء الجبهة القومية. وقد بدأ سيناريو التصفيات والتقاسمات بإسقاط عضوية كل أعضاء المكتب السياسي، باستثناء علي ناصر محمد وعلي عنتر، وانتخاب لجنة مركزية جديدة تنتخب بدورها مكتباً سياسياً. ولتأمين النتائج قدّم رئيس هيئة رئاسة المؤتمر علي سالم البيض قائمة مغلقة بأسماء المرشحين للجنة المركزية من عناصر الاصطفافين الجديدين، بما يتناسب والروح التقاسمية الجديدة ويحافظ على التوازن بينهما. وقد قوبل هذا التدبير باستهجان الحاضرين ورفضهم، ولكن رئيس جلسة المؤتمر أصر على العمل بها، وسمح بإضافة

أسمـــاء لمن يريد ذلك. و لم يكن هذا الإجراء سوى احتيال والتفاف على مشـــروعية المعارضة، حيث لم تكن له أية قيمة في إبطال أو تعديل النتائج التي حسمت سلفاً.

وقـــد أدار البيض الجلسة بكثير من التجاوزات، ويبدو أنه قد أغري بالاحـــتفاظ بعضوية المكتب السياسي، وتعيينه رئيساً للوزراء، وهو ما لم يحدث، حيث شملته لعبة التقاسمات وهبط إلى عضوية اللجنة المركزية.

وإذا كان المؤتمر الثاني هو مؤتمر التصفيات والتحالفات الجديدة، فلم تكـــن تلك التصفيات هي الأولى، ولم تكن، بكل تأكيد، هي الأخيرة، فقد حدث الأمر ذاته في عام ١٩٧٨م أي بعد تجربة سنتين فقط من العمل الـــتحالفي الهش والشكلي، لمبررات واهية لم تستطع أن تحجب حقيقتها التصـــفوية، ثم تواصلت التصفيات بصورة أكثر شراسة في يناير ١٩٨٦م. ومـــن المفارقـــات، أنه في الفترة التي كانت رموز فصائل الجنوب تصفى جســـدياً وسياســـياً وإنســـانياً، حافظ الحزب على الاتفاقية التحالفية مع الفصـــائل اليسارية في شمال الوطن، التي ظلت محافظة على قواها فلم تتأثر كـــثيراً بكـــل مراحل الصراع الداخلي، فهي تدخل في الفائدة وتخرج من الخســـارة، لأسباب وأبعاد إستراتيجية على مستوى الوطن اليمني، أتاحت لها أن تحدد في كل صراع موقفها مع المنتصر في آخر اللحظات الحاسمة.

أما تحالفات المؤتمر وما أدت إليه من تقاسمات وسّعت من حجم هذه الـــتحالفات، فقـــد كانت البوابة التي دخل منها المؤتمرون إلى قتال يناير ١٩٨٦م، حيـــث زُرعت بذلك بذور صراع المستقبل، التي أخذت تنمو في تربة العصبية والقبلية والجهالة، لتغدو أقبح من شجرة الزقوم وهي تطل برأســـها بعناقـــيد الغضب والموت والدمار في يناير المشئوم ١٩٨٦م. إنها ست سنوات من اختمار المشاعر والنوايا المتربصة بالآخر، ليتحول حلفاء الأمـــس إلى أعـــداء اليوم، حيث العداء المستحكم الذي لا يقبل بأنصاف الحلول، وإنما بطرف واحد يمحو الآخر ويكرس نفسه حاكماً مطلقاً لأمد

لـــيس ببعـــيد، ريثما تبدأ دورة جديدة من الصراع في الحلبة التي لم تهدأ عراكاتها منذ (٣٠) نوفمبر ١٩٦٧م، يوم الاستقلال الوطني.

وللحصـــول عـــلى صورة مفصلة عن نتائج المؤتمر العام الثاني يمكن العودة إلى تقرير لجنة الفرز في المؤتمر.

بين الوزارة والسفارة

كلفت بالاضطلاع بمهام ووظائف دبلوماسية لاعتبارات رأتها القيادة السياسية العليا في الحزب الاشتراكي اليمني وأقرت إمكانية الإستفادة مني في هــذا الحقل نظراً لنجاحي في عملي السابق كما ظننت، وبأقل قدر من الارتــياب تعاطيــنا مــع القرار، باعتباره تكليفاً حزبياً سياسياً لا يحتمل التهاون أو التقاعس.

كانت فترة تعييني سفيراً في الجزائر، هي فترة الاحتكاكات السياسية، الــتي أخــذت ترتقي إلى مقام الاختلافات ثم التناقضات، التي عبرت عن نفسها في صورة صراعات سياسية محمومة بين قيادات الحزب الاشتراكي اليمني، ابتداء من المكتب السياسي، فدوائر الحزب الاختصاصية المختلفة، واللجنة المركزية، نزولاً إلى أصغر منظمة قاعدية للحزب في مختلف أماكن وجودهـــا، متوازياً ذلك مع انقسامات في قيادة الدولة، نزولاً حتى أصغر وحدة إدارية وفنية في المرافق الخدمية و الإنتاجية.

كـــان الأمـــين العام للحزب الاشتراكي اليمني، رئيس هيئة رئاسة مجلـــس الشعب الأعلى رئيس مجلس الوزراء، علي ناصر محمد، وأنصاره، في طـــرف يقابلـــه في الطرف الآخر من الخصومة والعداء، عضو المكتب السياســـي، نائـــب رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى، الراحل علي أحمد ناصر عنتر، وأنصاره، الذي بدا متحمساً بل ـــ في مرحلة لاحقة ـــ مصـــراً، عـــلى عودة خصومه السياسيين السابقين، الأمين العام والرئيس

السابق عبدالفتاح إسماعيل وانصاره. بعد أن كان علي عنتر قد خاض ضدهم حملة حزبية وسياسية شرسة، أدت إلى إقصائهم عن قيادة الحزب والدولة في أواخر السبعينات، كما سجن بعضهم وشرد البعض الآخر، بل إن عبد الفتاح إسماعيل ذاته كان قاب قوسين أو أدنى من التصفية الجسدية، لولا الجهود المضنية التي بذلت من قبل علي ناصر محمد وعدد من أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية، وقيادات الاحزاب السياسية والدول الشقيقة والصديقة حينها، وأفضت إلى الاكتفاء بتقديم استقالته من كل مناصبه الحزبية والحكومية في عام ١٩٨٠م، وإرساله إلى موسكو للاقامة هناك.

في عام ١٩٨٤م كان التواصل العجيب بين علي عنتر وعبد الفتاح إسماعيل الأمر الذي أثار دهشة وامتعاض معظم القيادات الحزبية والسياسية، التي تعاطفت مع عبد الفتاح إسماعيل وأنصاره أثناء صراعه المرير مع علي عنتر، ووقفت وراءه وآزرته بل كانت مستعدة لخوض صراع دموي من أجله، ثم فقدت مواقعها الحزبية والحكومية عقب تولي علي ناصر السلطة الحزبية والحكومية، ولكن علي ناصر ما لبث أن أعادها إلى السلطة، حينما وصل صراعه مع علي عنتر إلى مفترق الطرق مما جعلها تغير ولاءها وتعاطفها وتصطف مع علي ناصر وترى عودة عبدالفتاح إضراراً بها.

لقد كان تقويم الصراع بين عبدالفتاح وعنتر يتكئ على فكرة أو تصور أنه صراع بين تيار متقدم مستقبلي وحضاري، وآخر متخلف وقبلي وعشائري.. وفي وقت لاحق أعيدت مسميات الصراع ذاتها، كأنما تكرر صراع الأمس، إذ تمت مناصرة ومؤازرة علي ناصر محمد في صراعه مع اصطفاف علي عنتر، باعتباره مجسداً للتقدم والواقعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومؤسس النفس الديمقراطي السياسي، والايديولوجي ذي النزعة السلمية في حل المشكلات والاختلافات

السياسية... لذا فإن صفاً واسعاً من العناصر الحزبية والسياسيين والمثقفين، وحــتى جماهير شعبية غفيرة، أصيبت بخيبة أمل، بل بصدمة نتيجة تحالف عبد الفتاح / عنتر، وناصرت علي ناصر محمد.

في هذه اللحظة الحزبية السياسية المأزومة، والمرشحة لمزيد من التفاقم وتحديـــداً في يولـــيو ١٩٨٤م، استدعيت من الجزائر إلى عدن للقيام بمهام أخـــرى، هكذا كان التكليف أو التوجيه الرسمي.. وعرفت فيما بعد، أنني رشحت وزيراً للأسكان، ثم ألغي هذا الترشيح، لاعتبارات تتعلق بضرورة التوازن السياسي، إذ كان محمد سعيد عبدالله، أبرز وأقوى ممثلي تيار عبد الفـــتاح، قد أطلق سراحه من السجن، ويقتضي الأمر سياسياً، تعيينه في منصـــب حكومـــي رسمي (وزير) بدلاً من سفير. وهكذا رشحت سفيراً مفوضـــاً فوق العادة لدى جمهورية ألمانيا الديمقراطية، ذلك الترشيح الذي كـــان، لاعتـــبارات سياسية، مفاجأة كبيرة لي، حيث تمثل جمهورية ألمانيا الديمقراطية، سياسياً ودبلوماسياً، أهمية قصوى لليمن الديمقراطية، ولم يكن مـــن المعـــتاد أن يسند منصب رفيع المستوى كهذا لعضو قيادي في أحد الفصيلين، اللذين كنتُ أنتمي لإحدهما قبل الدمج في ١٩٧٥م، حيث أني كنت عضواً في المكتب السياسي لحزب الطليعة الشعبية، وكان أهل الثقة لشـــغل هذا المنصب هم الذين ينتسبون إلى الجبهة القومية، التي ظلت تنظر إلى الآخرين بعين الريبة، وتعاملهم بشيء من الدونية.

وكما عرفت لقي هذا الترشيح معارضة علي عنتر وأنصاره، لأسباب مـــبهمة، على الأقل بالنسبة لي، ولكن الرئيس علي ناصر محمد أصر على شغلي لهذا المنصب.

وهكذا غادرت عدن إلى برلين الشرقية في اكتوبر ١٩٨٤م، وباشرت مهـــامي الدبلوماســـية سفيراً لدى جمهورية ألمانيا الديمقراطية، وسفيراً غير مقيم لدى جمهورية بولندا الشعبية.

عــودتي الى عــدن من الجزائر، وبقائي فيها لبعض الوقت، سمح لي بالـتعرف مباشرة على حقائق ما يحدث، تلك الحقائق التي لم يتح لي بعد عام ١٩٨٠م، أثناء وجودي سفيراً في الجزائر، الإطلاع عليها، فغاب عني الإلمــام الدقيق بحيثيات التناقضات التي أخذت تسخن من جديد، لتأجج الصراعات الحزبية والسياسية.. ذلك لأن المعلومات والإفادات التي كانت تصــلني رسمــياً مــن الداخل، أو تلك غير الرسمية التي أحصل عليها من القــادمين إلى الجزائــر، أو الــتي تــتوفر من خلال القنوات الدبلوماسية السياســية، والصحافة العالمية، على أهميتها، لم تساعدني على استخلاص رؤية شاملة ودقيقة لما كان يعتمل في الداخل.... فلمست وأنا في عدن، الوهــج الناجم عن تزايد درجة حرارة التناقضات والصراعات القابلة جداً للارتفــاع والاشــتعال، على نحو لا يبقي ولا يذر. وقد كان إعدام محمد صــالح مطــيع، عضــو المكتب السياسي، سكرتير اللجنة المركزية، عام ١٩٨١م، دون أي مــبرر، ثم موت عبد العزيز عبد الولي (عضو المكتب السياســي ووزير سابق) في جمهورية ألمانيا الديمقراطية في عام ١٩٨٣م في ظــروف مريبة، مؤشراً يفصح عن طبيعة الصراعات القادمة، ونذيراً بالهوة الــتي يترلــق إليها الجميع. تحدثت إلى الكثيرين وعبرت عن قلقي الوطني ومخــاوفي مــن نتائج ما قد يحدث فجأة ويدمر الانسان والعمران. وبدا لأغلب القيادات والهيئات السياسية والحكومية والجماهيرية أن علي ناصر محمــد، يدير الصراع مع خصومه بإيقاع محكم وبعقلانية وحكمة... وأنه ما يزال ممسكاً بأصابع قوية وماهرة بجميع الخيوط والعناصر... وإن كانت مرونــته السياسية الزائدة عن حدها في بعض المواقف، وضعته تحت ضغط أنصــاره وخصومه في آن واحد.. بل كانت سبباً في تشدد مواقف رموز التــيار الخصم.. كما بدا أن علي ناصر محمد يحظى بتفهم وتأييد الحليف الإســتراتيجي الأكــبر الاتحاد السوفيتي، وبالتالي معظم قيادات الأحزاب والــدول الاشــتراكية الصــديقة، فضلاً عن تعاطف الحكام العرب معه،

ولاسيما دول الخليج العربي، وفي مقدمتها الإمارات العربية والسعودية التي نجـــح في تحسين وتطبيع العلاقات السياسية معها، وكما كان الرئيس علي عبد الله صالح، في شمال الوطن، أكثر اطمئناناً وتأييداً لسياسته.

الإشكاليات في ألمانيا الديمقراطية

كـــان الوضـــع الحزبي، السياسي، الدبلوماسي، في سفارتنا في ألمانيا الديمقراطـــية، يعكـــس بصـــورة ما حشد التناقضات والصراعات الحزبية والسياســـية في الداخـــل... وكان لزاماً عليّ التعاطي معه بقدر كبير من المســـئولية الوطنية، وإدارة مختلف الاشكاليات والاحتكاكات والصراعات السياسية بمصداقية ووعي وحزم.. بدءاً من منظمة الحزب الأم لعموم ألمانيا الديمقراطـــية، وكوادر السفارة الذين حاولت توظيف طاقاتهم واهتماماتهم لـــتطوير فاعلـــية الســـفارة السياسية والدبلوماسية، وتمتين عرى الصداقة والـــتعاون مع الاصدقاء الألمان، واعتبرت ذلك مقياساً للمصداقية والجدية والإخـــلاص الوطـــني. وبالنســـبة للطلاب، ولاسيما طلاب الدراسات الاكاديمـــية العليا، أشعنا في أوساطهم مقولة أخلاقية سياسية (الوطن باق والقيادات إلى زوال وتجديد)، وأن الحب الحقيقي للوطن ولجماهير الشعب يقتضـــي المواقـــف الحكـــيمة التي تلم وتوحد، لا تلك المواقف التي تمزق وتشـــتت، وأن المهمـــة الوطنـــية والأساسية في ألمانيا هي تكثيف الجهد للتحصيل العلمي والنجاح... وأن ندع لهيئات الحزب، القيادية والقاعدية، معالجـــة الأمـــور وفقاً لنظم وقوانين الحزب الداخلية، وأن نساعدهم على حـــل الخلافـــات، من خلال الرفض القاطع لأي تصعيد أو إجراءات من شـــأنها تفجير الأزمة عسكرياً.. وقد أحرزت تقدماً في هذا الاتجاه، لكنه تراجع طردياً مع ازدياد حدة الصراعات في الداخل.. ومع هذا تمكنت من إدارة الأمور بأقل قدرٍ من الصدامات والإرباكات، وإن كان بشق الأنفس وبجهد يومي منهك..

بدايـــات السقوط

بدأ عام ١٩٨٥م.. وكأنه عام الحسم للصراعات الحزبية السياسية، إذ أخـــذت التناقضـــات تشتد بصورة أكثر خطورة، ليدخل الصراع مرحلة حـــرجة تتـــناقص فيها فرص الحل السلمي حتى تكاد أن تدنو من درجة الصـــفر وتتزايد القناعة بضرورة الحسم العسكري. فازدادت الاختلافات والخصـــومات حـــدةً، وتبلورت العداوات في مواقف وممارسات علنية، وتصـــاعد التوتر في العلاقات اليومية فضلاً عن الحزبية والسياسية، وكان أسوأ من ذلك كله التلويح باستخدام القوة وهو أمر جعل الصراع محكوماً بمـــبدأ القـــوة والغلـــبة، فـــأصـــبح الخصمان في وضع تحدٍ واستعراض للعضلات.

وقد رشح عام ١٩٨٥م عام حسم لمجمل تلك الصراعات، لأسباب عدة أبرزها:

١) إن التناقضـــات وصـــلت إلى ذروتها، فأفضت بالجميع إلى طريق اللاعـــودة. فقد أصبح الجميع في مأزق سياسي حقيقي، تقتضي معالجته وتجـــاوزه تقـــديم تنازلات وتضحيات باهظة لم يكن أي من طرفي العداء عـــلى اســـتعداد لـــتقديمها، وإن كان الرئيس علي ناصر محمد قد قدم ما بوســـعه، لاستيعاب تعنت وشطط الاصطفاف الآخر عنتر / عبدالفتاح.. ولطالما تعرض علي ناصر لضغوطات من أنصاره العسكريين والسياسيين، الذيـــن أكـــثروا من نقده، وعبروا عن استيائهم من مرونته التي تجاوزت حدودها، وبدت كأنها استسلام ورضوخ مجاني لابتزاز الخصوم.

٢) عودة عبد الفتاح إسماعيل إلى عدن، وتداعياتها الحزبية والسياسية والأمنية.

٣) الإعـــداد والتحضير لعقد المؤتمر العام الثالث للحزب الاشتراكي اليمني.

٤) تجاوز التناقضات والصراعات نطاق الحزب والدولة والمؤسسات الجماهيريـــة، إذ أخذ ايقاع الاستقطاب والاصطفاف يتحول عن مرجعيته السياســـية، لينـــزلق إلى ملاذات كريهة، فلاذ كل طرف بأصوله القبلية والمناطقية والشطرية.. حشداً للأفراد والجماعات التي تعاد تربيتهم وصياغة وعيهم وتثقيفهم على أساس عصبوي..

٥) غـــدا المشـــهد أكـــثر إثارة وخطورة: أسلحة توزع على أنصار الطـــرفين.. معسكرات الجيش والأمن والمرافق الحكومية تقسم على قاعدة أنصـــار / خصـــوم، حلفاء / أعداء احياء مدينة عدن تقسم على أساس عســـكري.. وكل طرف يستدعي أنصاره إليها ليتمترسوا بأسلحتهم في مواجهة الطرف الآخر.. إنها الكارثة آتية لاريب فيها.

٦) أجواء خانقة، سماء مدينة عدن غبراء، شوارعها أحياؤها وأركان حواريهـــا أزقتها غبراء.. مملوءة بوجوه غريبة عابسة.. شر ما في العيون، ومـــوت آت في الملامـــح.. لا أحـــد يخرج الى سواحلها الجميلة بعد أن هجـــرها ســـكانها مضـــطرين إلى الـــبقاء في منازلهم تحسباً لحدوث أية مضاعفات في الموقف تفجر الاوضاع عسكرياً بصورة مفاجئة

ومـــع كـــل هـــذا اســـتطاعت بعض من قيادات وعناصر الحزب الاشـــتراكي الـــيمني، والعناصـــر السياسية المستقلة، تشكيل اصطفاف مغاير لأصـــطفاف الطـــرفين المتصارعين.. وقد سعى هذا الاصطفاف منذ وقـــت مبكر، إلى فتح حوار موضوعي وصريح مع رموز وعناصر طرفي الصـــراع، كاشفاً عن طبيعة الإشكاليات، مفنداً الادعاءات التي تستر بها التراع ، مقترحاً المعالجات والبدائل المناسبة.. حتى إن بعضهم تحت ضغط الشـــعور بالمسؤولية الوطنية وتخوفاً من عواقب اتساع الاختلافات وحدة التناقضـــات واتخـــاذ الصراع شكلاً يوحي بالخطر، اضطر الى تجشم عناء وعبء السفر إلى موسكو لمحاورة الرئيس السابق عبد الفتاح إسماعيل، وقد حـــاول مثلاً الأستاذ المرحوم محمد عبده نعمان الشخصية الوطنية المعروفة

بمعـــية الكاتب والسياسي المعروف، المرحوم عمر الجاوي، أن يثني إسماعيل عـــن قرار عودته إلى عدن أو تأجيل ذلك، لأن الظروف السياسية المتأزمة غـــير مؤاتية، ولكن الرجل وأنصاره كانت لهم رؤيتهم وحساباتهم الخاصة في التعاطي مع تطور الصراع. وعلى مستوى آخر بذلت قيادات الأحزاب العربـــية التقدمية الشقيقة، وقيادات حزبية ودولية جهوداً مضنية ومخلصة لتخفيف حدة الأزمة ومعالجة أسبابها.

ولكـــن، وللأســـف الشديد، ذهبت تلك الجهود الوطنية والقومية والدولية الصادقة، التي طالما حرصت على تجربة الحزب الاشتراكي اليمني هباءً منثوراً، وإن كانت قد تمكنت إلى حد ما من تأجيل لحظة الانفجار، إذ كانت الأخبار المتناقلة تشير إلى أن لحظة الحسم المسلحة قد حددت في أوائـــل أو منتصـــف عام ١٩٨٥م ، وبفضل تلك الجهود تم الاتفاق على ترحـــيل الأزمـــة برمتها إلى أكتوبر ١٩٨٥م، لتطرح وتناقش في إطارها الحزبي الشرعي الأعلى: (المؤتمر العام الثالث للحزب الاشتراكي اليمني).

المؤتمر العام الثالث قنبلة موقوتة

عقـــد المؤتمـــر العام الثالث للحزب الاشتراكي اليمني، في موعده المحدد (١٣ – ١٥ أكتوبر ١٩٨٥م)، بعد أن أشيع عن تأجيله، في أجواء مغبرة وخانقة ومناخات عسكرية وآمنية مقلقة، الكل يترصد حركة الكل بحـــذر وتوجس وخوف...!! مؤتمر يبحث عن شرعية لم تكن يوماً من مقومـــات تجربته الحزبية والجماهيرية، حيث يلفه غطاء، اتسعت خرومه، للتســـتر على اقتسام السلطة، كغنيمة مباحة لقبائل وعشائر ومناطق معينة. عصـــبيات تتحالف وتتآزر وتركن الى قانون القوة لا قوة القانون، سنداً لوجودها في سدة السلطة العسكرية بما توفره من أسلحة مدمرة، فضلاً عن ما توفره من سلاح لقطاعها العصبوي المدني..

بعـــد جهود مضنية، ومساعي وفاق كثيفة تم التوصل الى إقرار وثائق المؤتمر العام الثالث للحزب الاشتراكي اليمني، وتنصيب أنصار كل طرف في الهيـــئات الحزبـــية القيادية: المكتب السياسي، اللجنة المركزية، الهيئات المركزية الأخرى، لجان المحافظات والمديريات، اللجان القيادية، وإن ظلت ورقـــة العمل التي قدمها الرئيس علي ناصر محمد كمشروع رؤية وعمل سياســـي واقتصـــادي واجتماعي وثقافي، محدثة إشكالاً، أخذ في سياق الإعـــداد والتحضـــير للمؤتمر صيغة التحدي، ومحاولة البرهنة على إفلاس

الاصطفاف المناوئ للرئيس الأمين العام للحزب حينذاك، وعجزه عن استيعاب شروط تطوير مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية.

كان المؤتمر تجسيماً لإرادة التزييف التي شملت كل شيء، حتى أكثر معاني وإجراءات الديمقراطية سطحية..، وحتى تلك المركزية الديمقراطية جرى العبث بها والتحايل عليها.. إنها العصبوية لحظة ضيقها بالحضارة، أو لحظة ضيق الحضارة بها فيرتد العصبوي مذعوراً إلى أصوله، يحرق العشب ويدمر العمران والإنسان ... إنها العصبية في أكثر حالاتها تجلياً، إنها العصبية تتمظهر في الحقل السياسي، تحايلاً على تاريخها وطبيعة تكوينها، إذ تتعرى في أتون التناقضات والصراعات متوسلة أصولها في الحل والمعالجة...

كانت قاعة المؤتمر مسرحاً: الممثلون أشباح.. والنظارة أشباح.... الإضاءة رديئة.. والصوت يخرج من حناجر ناشفة، ويصل مضطرباً غير واضح، على الرغم من حداثة وتقنيات مكبرات الصوت... كان الكلام المقروء مكرراً ومملاً يتحدث عن إنجازات حزبية وسياسية واقتصادية وثقافية، ناقصة وهشة... ويطرح مشاريع وهمية للمستقبل..، كانت القاعة ملغومة بكل عوامل الانفجار والانهيار... الموت المخيف يترصد في كل الزوايا... ولا بطل في مسرحية المؤتمر العام الثالث.

لم تتح لي ولا لغيري ممن يشاركونني في الرؤية والموقف، فرصة التعبير عن وجهة نظرنا فيما حدث ويحدث.. لم يتح لنا السؤال أو المناقشة، ولم يتح لنا حتى التعبير عن مخاوفنا وقلقنا، بل حتى عن حزننا على ما آلت إليه الأمور، باعتبار أن الامور قد حُسمت وأي اجتهاد إضافي قد يخل بما اتفق عليه أصحاب القرار.. ومع كل هذا ينبغي الاعتراف بأننا لم نكن في وضع يسمح بتسجيل أي موقف، أو التعبير عن الاستياء أو الغضب... كانت عناصر ومقدمات الموت في كل مكان في قاعة المؤتمر، كان هناك رجال جد قلائل يستحقون الاحترام وجديرين بالتقدير والثناء، لعل

أبـــرزهم وأســـطعهم حضوراً وتألقاً الدكتور جورج حبش، الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الذي برغم معاناته الصحية ساهم مساهمة عظـــيمة وتاريخية في إنهاء أعمال المؤتمر دون أن يتفجر الصدام وفي خروج الحـــزب مـــن مأزقه سالماً ولو إلى حين.. عند إحدى اللحظات الحالكة والاكثر حرجاً بكى د. حبش، بكى بكاء الرجال الأبطال العظام، كاشفاً عـــن إنســـانية وثورية ممتلئة بحب اليمن وعن نضج سياسي وحكمة!! أما أهـــل العصبية فقد اقتسموا الغنيمة / السلطة في الحزب والدولة، ورحلوا اقتســـام الجزء الأهم في الغنيمة، وهو توزيع المهام على المكتب السياسي، إلى وقت لاحق.

خـــرج الجمـــيع مـــن المؤتمر العام الثالث للحزب الاشتراكي اليمني منهكاً، ولعل الرئيس علي ناصر محمد، كان أكثرهم إنهاكاً بعد د. جورج حـــبش... وقـــد أجمعت معظم الرؤى والتحليلات السياسية على انتصار عـــلي ناصـــر محمـــد وخروجه كاسباً من المؤتمر، وأنه نجح تماماً في إدارة الصـــراع مـــع خصومه بدهاء وحنكة وصبر، فحقق أغلب النتائج التي أرادها..

أما تيار عنتر/ عبدالفتاح، فإن كان لم يكسب كل ما أراد ، لكن بلا شـــك حقق نجاحات ليست هينة، فقد احتل مواقع مهمة ومؤثرة في قيادة الحـــزب والدولـــة وربمـــا أغراه ذلك النجاح بالاعتقاد بإمكانية تحقيق مكاســـب أهـــم عـــند تعيين قيادات سكرتاريات اللجنة المركزية العليا والاختصاصـــية، وتحديداً سكرتارية الشئون التنظيمية وهي الأهم لصلتها المباشرة بسلطة الأمين العام للحزب، لذا أصر عنتر علي تعيين عبدالفتاح إسماعـــيل ســـكرتيراً لهـــا، نكاية بعلي ناصر واستفزازاً له بغرض تصعيد الصـــراع.. ويمكـــن معـــرفة الصورة بدقة من خلال الاطلاع على قائمة الاسماء الكاملة للهيئات القيادية المنتخبة، كما أعلنتها لجنة الفرز[١] .

---

[١] صحيفة الثوري ، العدد ٩٨٠ ، ١٩ أكتوبر ١٩٨٥م.

العودة إلى برلين ... ولقاءات بلغاريا ...

عـــدت إلى برلين الشرقية في ١٩٨٥/١٠/٢٥م، بعد المؤتمر، لمباشرة مهامي السياسية والدبلوماسية.. وظللت أتابع تطورات الأمور في الداخل، إذ كانت تقديراتي لنتائج المؤتمر وما تلته من أحداث ومواقف، تشير إلى أن احتمالات الصدام السياسي والعسكري مازالت ممكنة، خاصة أن عنتر بدا أكثر تشدداً وتصلباً في مواقفه عنه قبل المؤتمر.. وقد طلب مني وأنا أودعه في عدن أن ألتزم الحياد.

في ديســـمبر ١٩٨٥، قام الأمين العام، رئيس الجمهورية، علي ناصر محمـــد بــزيارة رسمية الى جمهورية بلغاريا الشعبية، وأثناءها دعا عدداً من الســفراء، كنـــت واحـــداً منهم، إلى لقاء تشاوري، تحدث خلاله عن تطـــورات الأوضـــاع الحزبـــية والسياسية، وأنه وجميع الرفاق في القيادة سيعملون، بعد نجاح المؤتمر العام الثالث، على تحويل نتائج المؤتمر إلى برامج عمـــل تهـــدف الى تطوير جميع الفعاليات الحزبية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتجاوز الأزمة. وفي لقاء ثنائي آخر جمعني به، أعرب الرئيس ناصر عن قلقه من إصرار تيار عنتر / عبدالفتاح على تأزيم الامور والذهاب في الصراع إلى آخر مداه، إذ يصر من غير مبرر موضوعي، على خلخلة توازن سكرتارية اللجنة المركزية، والمطالبة بالحاح على إقصاء كل من الأخوة: عبد الغني عبد القادر من سكرتارية العلاقات الخارجية، وأبو بكـــر باذيـــب من سكرتارية العلاقات التنظيمية، وأنيس حسن يحيى من ســـكرتارية الدائـــرة الاقتصادية.. !! مشيراً إلى غياب التوازن في المكتب السياسي، ومؤكداً على موقفه بعدم الرضوخ لمقترحات ليست ذات معنى على الإطلاق ولا تستند إلى حجة مقنعة أو بناءة، وأنه سيواصل الحوار مع الجمـــيع داخل المكتب السياسي وخارجه مهما كانت المشقة والصعوبة، مؤكداً على أن كل شيء تحت السيطرة.

وعلى مستوى آخر، التقيت الأخ علي سالم البيض الذي كان يرافق الرئيس ناصر مع كل من الأخوه: صالح بن حسينون، أحمد مساعد حسين، المرحوم الأستاذ سلطان أحمد عمر، وأنظم اليهم المرحوم الأستاذ عمر الجاوي الذي قدم من موسكو وآخرون.

كانت تقديرات البيض أن الأمور بخير حتى وإن وجد بعض التباين والاختلاف بين الجانبين، وأن الجهود ستوجه للعمل على تطوير وتعميق نقاط الاتفاق، وترك ما هو مختلف عليه إلى وقت مناسب. كما التقيت بالمرحوم صالح بن حسينون الذي كان له رأي وتقديرات مغايرة.. وكان أكثر صدقاً وصراحة معي، إذ أكد لي على استمرار الاختلافات والتناقضات في التصاعد، وأن الصراع يتأجج بصورة جد مقلقة، وأن الوضع في الداخل على وشك الانفجار، وأنه يسعى مع غيره إلى تقريب وجهات النظر بين الاصطفافين المختلفين، أملا في الخروج من دوامة هذه الصراعات التي إذا تفجرت عسكرياً سوف تؤدي الى نتائج لا تحمد عقباها...

العودة من صوفيا إلى برلين

غادرت مدينة صوفيا الى برلين الشرقية في نهاية ديسمبر ١٩٨٥م، بعد انتهاء اللقاء التشاوري مع الرئيس علي ناصر محمد، الذي غادر والوفد المرافق له الى أثيوبيا وصنعاء، عائداً إلى عدن. نتائج زيارتي واللقاءات في صوفيا أزعجتني كثيراً، فزاد قلقي وكثرت مخاوفي من إجراءات ومواقف تصعيد الصراع..، لمعت في ذهني مشاهد المؤتمر العام الثالث والموت يطل من أركان القاعة وزواياها المعتمة..، وداهمني شعور كئيب بالأشياء.. وتصورت فيما تصورت أن القيادة الحزبية السياسية تسوق الحزب وجماهير الوطن، الى حتف غير نبيل، وإلى موت بخس. وما عساها تكون هذه القيادة، التي جاءت إلى سدة السلطة في خلسة من

الزمن، دون أن تعبر بقنواتها الشرعية، وهاهي اليوم تصنع مأساة شعب طالما صبر على عبثها وطيشها؟!!

من نحن؟! علي ناصر، علي عنتر، عبد الفتاح، صالح مصلح، أنيس، عبد الغني، أبو بكر باذيب، علي سالم البيض ... من نحن؟ ماذا نعمل؟! ما هذا البلاء الذي نصنعه بأيدينا لنهلك أنفسنا وشعبنا ووطننا؟! كيف نرى الخراب العظيم آتياً ولا نحاول تفاديه، بل نعزز حلوله ونسرع حدوثه باصطفافات سمجة وراء كل تيار هدام..؟! ما هذه المصيبة الوشيكة الوقوع؟!

الأسئلة تتكاثر.. والجحيم بعينه قاب قوسين أو أدنى !!!

الأحد ١٢ يناير ١٩٨٦م تصل الأزمة الحزبية السياسية أقصى ذروتها..، علي عنتر يصارح السيد جورج حاوي، الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني، بنيته الأكيدة وإصراره على تصفية الرئيس علي ناصر محمد، إذا لم يوافق ويرضخ لمطالبه؟!! (تصريحات الأستاذ الحاوي للصحافة).

ويبدو أن الأمر لم يكن مزاحاً ولا حتى ترهيباً بل هو أكثر من جد.. كما فعل مع الرئيس سالمين في عام ١٩٧٨م. الحاوي يبلغ علي ناصر موقف وقرار عنتر النهائي ... وناصر يتحرك في الاتجاه المضاد.. على قاعدة (أفطر به قبل أن يتغدى بك) وليكن بعدها ما يكون !! تلك هي الرواية المتداولة حينها شعبياً، وحتى في هيئات الحزب والدولة !!

الفصل الثالث

الإنفجار

الانفجار

صباح الاثنين ١٣ يناير ١٩٨٦م الساعة ٢٠، ١٠ صباحاً.. انفجارات مدوية، قصف، إطلاق نار متبادل يعم كل منطقة الرئاسة في مدينة التواهي.. وبعد ساعات قلائل يمتد القتال إلى الشوارع والدوائر الحكومية.. وإلى مختلف معسكرات الجيش والأمن.

فوضى عارمة.. حرائق تندلع ... جثث طلائع الموتى تتكاثر ... الموت يحيط بالجميع ... جحيم في كل مكان...، الوطن ينهار يسقط... فيما كنت أباشر مهام عملي بصورة اعتيادية في سفارتنا في برلين.

نزل عليّ نبأ انفجار الأزمة الحزبية السياسية عسكرياً، في عدن، كالنازلة الربانية، أشد من صاعقة، زلزال بل زلازل تضافرت فجأة، تهزني وترجم بي الى حيث لا قرار ولا مدى ولا عقل يحفظ لي توازني.

تباً وتبت أيدي صنّاع الاقتتالات الأهلية، مدمري الوطن، تباً للجميع..، غضبت. كنت مصدوماً ومذهولاً.. لا أستطيع بل لا أريد أن أصدق أن ما سمعته وأسمعه يحدث حقيقة في مناطق وحواري وشوارع عدن، هناك أهلي وأصدقائي وزملائي ومعارفي، هناك رفاقي يتقاتلون من مبنى إلى مبنى ومن شارع إلى شارع، ومن ثكنة إلى معسكر...

إنها الطامة الأكبر، والكاسحة الأشد رعباً.

كـــان عـــليّ تجاوز ذاتي بالضرورة.. كان يجب الصعود الشاق إلى مســـتوى الحـــدث، المصيبة الأدهى !! عليّ أن أنسى أو أتناسى معاناتي، وأتحمـــل بمسئولية وشرف وطني وإنساني عبء واجباتي الوطنية والانسانية إزاء جميع الرعايا اليمنيين في ألمانيا الديمقراطية وبولندا الشعبية.. كان لابد أن أقف متوازناً على أرض تهتز وتميل، ضاغطاً على أعصابي، ومتغلباً على كل احتراقات نفسي... كان عليّ أن أتصرف كسياسي ودبلوماسي فيما مشاهد القتال، والموت، والدمار، تسيطر على عقلي ومخيلتي...

تعســـر علينا الاتصال بالوطن، وتواصلنا مع سفراء بلادنا في عدد من الـــبلدان: تشـــيكو ســـلوفاكيا، صوفيا، تونس، المجر، وهم على التوالي الاخـــوة: طـــه أحمـــد غانم، محمد حيدره مسدوس، محمد هادي، عوض مشـــبح.. فضلاً عن أن المرحوم عبدالله الخامري عضو المكتب السياسي بمعية السفير طه أحمد غانم كانا ضيفين على السفارة في برلين قبل ساعات من تفجير الأزمة عسكرياً.

ومـــن الإعلام عرفنا ماهو مروع.. محاولة اغتيال الرئيس علي ناصر، واعـــتقال ومحاكمة وإعدام عدد من أعضاء المكتب السياسي، باعتبارهم رواد محاولـــة الاغتيال (اتضح فيما بعد أن البلاغ كان كاذبا)،... وسمعنا بمحـــاولات الســـوفيت عن طريق سفارتهم، عقد اجتماع المصالحة لممثلي الطـــرفين في حي السفارات في خور مكسر لإيقاف نزيف الدماء، وفشل تلك المحاولات واستئناف القتال والتدمير.

لقاؤنا بالسفير السوفيتي في برلين

ازدادت مخاوفي وأنا أستمع إلى ما تتناقله وكالات الأنباء من أخبار مؤلمـــة عـــن حدة القتال وكثرة الضحايا، تداولت الرأي مع المستشار في الســـفارة حســـن عليوه في ما يمكن أن نعمل لإيقاف هذه الكارثة وإنقاذ الوطـــن والشعب، لم يكن هناك غير السوفيت يمكنهم أن يصنعوا شيئاً في

مثل هذه الظروف. طلبت موعداً عاجلاً مع السفير السوفيتي، وذهبت إليه بصحبة المستشار التجاري العقيد عبدالله المسيبلي ليقوم بدور الترجمة، تحدثت معه حول الأحداث والأضرار التي يتعرض لها الوطن والشعب، واحتمال تدخل قوى أخرى في شئوننا الداخلية ... كان دبلوماسياً قديراً، كبيراً في السن والخبرة، رصيناً في تعامله، ودوداً في حديثه، وبعد أن استمع إلى حديثي أجابني باختصار شديد: أيها الرفيق السفير لا تعتقد أن الاتحاد السوفيتي نائم على أذنيه، نحن نتابع الموقف وتطوراته في بلدكم دقيقة بدقيقة، ولكن ما حدث هو تهور الرفاق وعدم شعورهم بالمسئولية والمخاطر من حولهم.

العطّاس من نيودلهي إلى موسكو

ساعة انفجار أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦م المروعة.. كان حيدر العطاس، عضو المكتب السياسي رئيس الوزراء، في نيودلهي، في طريقه على رأس وفد رسمي لزيارة الصين الشعبية، وكان قد أجرى بعض الاتصالات بجهات معينة نصحته بالتوجه إلى موسكو، لمتابعة تطورات الامور على مقربة من قيادة النظام السوفيتي في الكرملين، ليكون له نصيبه في القسمة القادمة. وفي الحقيقة فقد ظل ولاء الرجل، قبل أن يعين في منصبه الجديد رئيساً للوزراء، يراوح بين طرفي الصراع، وعرضةً للشد والجذب، وقال حينها البيض لناصر كلمته المشهورة: إنه (أي العطاس) حقي ومعي ظالما أو مظلوماً ولن تجده أبداً بين صفوفك.

ولم نستطع الاستمرار في الاتصال بالداخل لأسباب تتعلق بتقنيات الاتصالات السلكية واللاسلكية بين برلين وعدن إلا إننا كنا على اتصال مستمر ووثيق مع معظم السفراء في سفارات بلادنا في الخارج لنتبادل الأخبار، والتشاور، وإدارة الأمور السياسية والدبلوماسية بصورة معقولة، كما كنا على اتصال منتظم مع رئيس الوزراء إلى قبل مغادرته موسكو

بأيام وعودته إلى عدن متوجاً رئيساً لهيئة رئاسة مجلس الشعب الاعلى، بعد انتصـــار تيار عنتر / إسماعيل في حرب ١٣ يناير الأهلية. وقد توجت تلك المشاورات بتوجيه رسالة إلى المتحاربين في الداخل، ناشدناهم فيها بوقف القتال، والاحتكام إلى العقل والمنطق (انظر الملحق، وثيقة رقم (١١)).

العطاس سكت فجأة عن الكلام

بعـــد عـــودتي إلى عدن أستخلصت من موقف السيد العطاس، الذي امتـــنع فجـــأة عن الكلام المباح معي، عشية انتصار تيار عنتر / إسماعيل اللذيـــن لقيا حتفهما، الأول في قاعة المكتب السياسي، والثاني في ظروف مريبة لم يكشف النقاب عنها رسمياً حتى اللحظة، أنه يتعمد قطع الاتصال بي خشـــية أن يحســـب ذلك عليه، ولتأكيد كامل إخلاصه للمنتصرين لم يـــتورع عن كتابة تقرير يستعدي فيه السلطة الجديدة علي. وكان هناك بلاغ كيدي تقدم به القائم بأعمال نائب وزير الخارجية حينها إلى المكتب السياســـي، يدعي فيه أنني تعمدت قطع الاتصال مع وزارة الخارجية أثناء أحداث يناير.

لم يجـــرني استخلاصي هذا إلى الانفعال أو الاهتزاز، فقد تعاطيت مع كـــل الـــتطورات بثبات في الرؤية والموقف، وحافظت على إدارة أعمال السفارة بالقدر ذاته من الفاعلية، ولكن بصورة صارمة وحاسمة وأكثر دقة، تحسباً لأي مصائد سياسية وأمنية واستخباراتية، إذ نشط العديد من أنصار التيار المنتصر ومن القافزين إليه بغتة، وتحول معظمهم إلى مجرد كتبة تقارير أمنية مجانية، وكانت جميعها مدعاة للسخرية والاستهجان، إذ حاول كتاها الاســـترزاق وتـــبرير مـــا لا يحتاج إلى تبرير، بقصد حماية ذواهم الهزيلة والمريضة بوهم الخيانة والتآمر.

وعـــلى مســـتوى الأداء اليومي السياسي والدبلوماسي في السفارة، اتخـــذت إجـــراءات واضحة وحاسمة في إدارة جميع الأمور.. سواءً أثناء

الاقتتال أو بعد حسم الموقف لصالح تيار عنتر/ إسماعيل، إذ وضعت عدداً مـــن الضوابط تحسباً لحدوث أية تصرفات أو سلوكيات غير مسئولة تجاه أي مواطن يمني، باعتبار ان الجميع رعايا يمنيون يدرسون في الحقول العلمية المدنـــية والعسكرية، ويحظون برعاية وحماية السفارة لهم، على الرغم من عددهم الكبير الواسع الذي يتجاوز إمكانية سيطرة السفير وطاقم السفارة عـــلى حركـــتهم... وكان ذلك من خلال تنظيمي للأمور وضبطها مع القيادة الحزبية والطلابية، وتعاون الأصدقاء الألمان الكبير.. على الرغم من حـــدوث بعض المواقف والسلوكيات غير المسئولة من قبل بعض الطلاب، ســـواء في أثـــناء تفاقم الأزمة، أو أثناء تفجيرها عسكرياً، أو بعد حسمها لصـــالح تيار عنتر/ إسماعيل، وقد تمت السيطرة عليها في حينها ولم يسمح لها بالتفاقم.

فـــيما كنـــت أحاول السيطرة وضبط مجريات الأمور وكبح جماح الســـلوك الانتهازي ضد عدد واسع من طلبة الدراسات العليا، الماجستير، والدكـــتوراه، فضلاً عن بعض كوادر السفارة ولاسيما الأخ حسن عليوه المستشار في السفارة الذي، تحت ضغوط عديدة، طلب بصورة قانونية، في ضـــوء اســـتدعاء له من وزارة الخارجية، منحه تذاكر سفر له ولأسرته، مفضـــلاً مغادرة برلين على الاصطدام بعناصر منفعلة، كما تعرض الأخ المستشار التجاري في السفارة للإشكاليات ذاتها مما اضطره لمغادرة برلين. وقد جعل كلاً منهما من دمشق محطة له.

وقـــد تمكنـــت مـــن لجم عدداً من أنصار السلطة الجديدة، الذين لم يـــتورعوا عـــن استغلال الظروف في القيام بمحاولة سرقة أموال السفارة بصورة وقحة.. إذ مارسوا ضغوطاً على الأخ ناصر عبيد محاسب السفارة بقصـــد ابتزاز الأموال منه، تحت مبرر أنهم لا يثقون به، لأن أخاه السفير أحمـــد سالم عبيد من جماعة علي ناصر، ومن ثم عليه تسليمهم ما بحوزته من أموال مرفقة بكشوفات عن أموال السفارة في البنوك.

كان هؤلاء مجموعة من الطلاب الذين لم يهتموا بدراساقم، يتزعمهم رئـيس الرقابة الحزبية في عموم ألمانيا وسكرتارية لجنة الحزب..ويحضون بتشجيع من بعض عناصر الداخل. (وللعلم فإن بعض من هؤلاء لم يعودوا للوطن واستقروا في ألمانيا تعبيراً عن غيرقم الوطنية الثورية!!).

وقـد علمت بما يحدث في المبنى الآخر من السفارة، حيث يوجد قسـم الحسابات، من محاولة لابتزاز أموال السفارة.. فذهبتُ تواً إلى هناك وقمـت بطرد أولئك النفر محذراً إياهم من أن أي تجاوز آخر سيعرضهم للمساءلة وتسليمهم إلى سلطات الأمن الألمانية.

ولعلـه جديـر بـنا الإشارة، إلى مواقف الأخ الأمين العام المساعد للحزب سالم صالح محمد، التي كانت أكثر إيجابية من مواقف الآخرين في التعاطي مع تلك الاشكالات، وأسهمت توجيهاته الصريحة إلى حد ما في تخفـيف تلك التصرفات والحد من رعونة ونزق صبيان السلطة الجديدة، الـتي استمرت في عدائها غير المبرر لنا وللطلبة المبعوثين في ألمانيا وبولندا الشعبية.

وعـند زيارتي الأولى إلى عدن، في مطلع فبراير ١٩٨٦م حملت دعوة رسمـية مـن قـيادة الحزب الاشتراكي الألماني الموحد، إلى قيادة الحزب الاشـتراكي الـيمني في عـدن، لحضـور المؤتمر الحادي عشر للحزب الاشتراكي الألماني الموحد.. وكان هدف الألمان من وراء ذلك بذل جهود إضـافية مـع قـيادة ما بعد ١٣ يناير، لترويضها ومحاولة ترميم الجروح والبحث عن قواسم مشتركة للمصالحة الوطنية، وإنقاذ من في المعتقلات، ولاسيما الذين كانت حياقم معرضة للموت الأكيد (د.حسن السلامي، فاروق علي أحمد، هادي أحمد ناصر، أحمد حسين موسى، مبارك سالم، عبد القادر باجمال وغيرهم).

خـلال عام ١٩٨٦م، أتيح لي الاطلاع من خلال القنوات السياسية الدبلوماسـية لقيادات الأحزاب في حركة التحرر الوطني العربية وبلدان

المنظومة الاشتراكية الصديقة، على تقييماتها وتقديراتها الخاصة لطبيعة الأزمة في الحزب الاشتراكي اليمني ولطبيعة أحداث ١٣ يناير ونتائجها المؤلمة.. كانت خلاصة ذلك التقييم أن الصراع هو صراع قبائل الحزب..(انظر الفصل الخامس خلاصة التعميم الحزبي للحزب الالماني الاشتراكي الموحد بعد الأحداث لقواعده).

ومن موقعي الحزبي السياسي والدبلوماسي، تعاطيت مع الأمور بنفس طويل وروح مرنة ومتزنة، فلم أكذب تلك التقييمات عامة، ولم أصدقها كلياً، ولكن كنت أحاول قراءتها وتقييمها في ضوء الوقائع والنتائج الملموسة والمتاحة، وإن كانت المعلومات الرسمية الواردة إلي غالباً شحيحة، إذا لم أقل نادرة، وتعكس وجهة نظر المنتصر، في حين كان الإعلام الرسمي تجسيداً لمزاعم المنتصر ومعتقداته.. فقد جاءتني بيانات وتوجيهات قيادة ما بعد ١٣ يناير ١٩٨٦م الحزبية والحكومية التي قضت بتعميم وجهة نظرها حول طبيعة الأحداث وما آلت اليه من تطورات ونتائج، وكنت معنياً بالاضطلاع بمثل هذه المهمات الرسمية، دونما اعتبار لتقديراتنا وآرائنا الشخصية واحترامنا لوظيفتنا الرسمية بل ودونما اعتبار لما هو أهم، وهو الإبقاء على التعاون والدعم الألماني لشعبنا الذي يتعارض مع وجهة النظر هذه.

وتعلمنا التجارب والخبرات السياسية أن في مثل هذه الحروب الأهلية والانقلابات التصفوية والدموية، عادة ما تكون المناخات مواتية فيها لتناسل الانتهازيين، ذلك النبت الشيطاني المتسلق، الذين يحبون على أيديهم وأرجلهم لكسب فتات العرش والسلطة.

البيان الأول للموت وتداعياته

مــن بــين السجايا المتأصلة في قيادة الحزب الاشتراكي اليمني، التي ورثهــا عن طبيعة التكوين السياسي والسيكولوجي لتنظيم الجبهة القومية، البيانات الرسمية غير الصحيحة.. دونما اكتراث بالرأي العام المحلي والعربي والعالمي.

وهكذا عجزت فصائل العمل الوطني الديمقراطي حلفاء الجبهة القومية في تشــكيل الحزب الاشتراكي، ولاسيما بعض قياداتها، عن إبطال هوس بعض قيادات الجبهة القومية وميلها إلى تزييف الحقائق.

لقــد جاءت بيانات اللجنة التنفيذية للجبهة القومية زائفة حول إقالة أول رئيس للجمهورية بعد الاستقلال الراحل قحطان الشعبي،، وابن عمه الــراحل فيصل عبداللطيف الشعبي. كما جاءت بيانات المكتب السياسي حــول أحداث ٢٦ يونيو ١٩٧٨م، وقتل الزعيم الوطني - بصرف النظر عــن منــزعه الفردي الاستبدادي - سالم ربيع علي وبعض رفاقه مضللة للــرأي العــام وحافلة بالادعاءات الباطلة. وشبيه بذلك بيان إقالة الراحل عبدالفتاح إسماعيل في أبريل ١٩٨٠م ومغادرته عدن إلى منفاه الاختياري في موســكو فضلاً عن البيان الخاص بموته المريب.وفي ١٣ يناير ١٩٨٦م أذيــع مــن أجهزة إعلام عدن، وعمم على الخارج، بيان يحكي عن نجاة

الأمـــين العام، رئيس الدولة، علي ناصر محمد من محاولة اغتيال آثمة قام بها قاســـم الـــزومحي، فيما كان الأميــــن العام متوجهاً إلى قاعة اجتماعات المكتب السياسي، واستشهاد نجله الأكبر جمال علي ناصر محمد.وقد جاء في البيان أن الأمين العام على الرغم من أصابته، قد ترأس اجتماع المكتب السياسي، الذي ألغى جدول أعماله ليكرس وقته وجهده للتحقيق السريع في خلفـــيات الحادثة ومدبريها، والذي كشف عن تورط كل من عنتر، عبدالفتاح، هادي، البيض وغيرهم في محاولة اغتيال الأمين العام، كما جاء في البيان تنفيذ حكم الإعدام فيهم!!

كـــان البـــيان الـــرسمي الأول للموت وتداعياته وبالا على الشعب والوطـــن، حيث استفز وهيج أنصار ومحاربي وقبائل من قيل إنهم أعدموا، فتنادوا وجاءوا من كل فج قبلي وعشائري، ليأخذوا بثأر رجالهم وقياداتهم التاريخية، فازدادت ضراوة القتال حدة وبأساً وشراسة..

وجـــاءت الحقيقة صادقة ومخزية ومحرجة، فلا زعيم الحزب والدولة، تعـــرض لمحاولـــة اغتيال، ولا المكتب السياسي اجتمع وتحرى وحقق في الحادثـــة المـــزعومة.. ولا من أعلن البيان عن إعدامهم ماتوا فعبد الفتاح إسماعـــيل حتى ١٥ يناير كان حياً، وخرج برفقة علي سالم البيض ويحيى الشـــامي وأحمد السلامي أعضاء المكتب السياسي، الذين ما يزالون أحياء يرزقون، ومعهم الراحل سعيد صالح، وهم لا ريب يشهدون بهذه الحقيقة، وإن كـــان قد مات عبدالفتاح بعد ذلك في ظروف غامضة اختفت فيها جثـــته، وأثارت كثيراً من الجدل والشكوك حتى الرفاق الألمان أكدوا لنا وجوده حياً في مبنى اللجنة المركزية مع الأخ البيض وآخرين يوم ١٧/١/ ١٩٨٦م فمن قتله؟ وأين قتل؟ وكيف؟ وأين أخفيت جثته؟

لم يكـــن البـــيان سوى تغطية للبداية الدموية للأحداث التي أثارت دهشـــة الكثيرين ممن يعلمون سلمية الرئيس علي ناصر محمد، فهو رجل سياســـة وهو رجل تسويات في المنازعات بين الفرقاء السياسيين في تنظيم

الجبهة القومية وفي الحزب الاشتراكي اليمني، فهو لا يميل إلى حل العقد والخصومات الشخصية أو السياسية بمنطق السيف والقوة والمواجهة الدموية، التي درج عليها كل من سالمين، وعنتر، وشائع، ومصلح وأخيراً المرحوم سعيد صالح، الذي يُشاع أنه الرجل الأشجع الذي حسم معارك ١٣ يناير ١٩٨٦م لصالح جماعة عنتر / عبدالفتّاح، والذي اختار وعين رموز سلطة فبراير ١٩٨٦م الحزبية والحكومية، وهو صديق عزيز للبيض، وكان يقال إنك إذا اقنعت البيض فقد اقنعت سعيد صالح، وقد جاء حادث وفاته مشفوعاً هو الآخر ببيان رسمي مثير للريبة والشك، حيث عزا البيان سبب وفاته في أبريل ١٩٩٣ ، إلى حادث سير انقلبت فيه سيارته وهو في طريقة الاعتيادي إلى منطقة ردفان، إثر محاولته تجنب صدام كلب كان يعبر طريق السيارات. هكذا جاء في بيان النعي الرسمي له، كان البيانُ غير مقنع للرأي العام، الذي ما يزال يشكك في صحة هذه الإفادة الرسمية، ولعل مصدر الشكوك أن الرجل لم يكن شخصاً عادياً، فهو يعرف الكثير من الأسرار الخطيرة المتعلقة بالصراعات القبلية والسياسية داخل الجبهة القومية والحزب الاشتراكي اليمني، ويعرف الكثير عن أحداث ومآسي ١٣ يناير ١٩٨٦م، فضلاً عن الغموض الذي ما يزال يغمر موت وضياع جثث بعض الرموز السياسية، وتحديداً جثة عبدالفتاح إسماعيل.

كان الرئيس علي ناصر محمد قد اتفق مع أنصاره في المكتب السياسي على مغادرة عدن إلى محافظة أبين، ليتابعوا من هناك سير الاقتتال الذي كان متوقعاً له أن ينتهي خلال ٢٤-٤٨ ساعة، ليعود الزعيم ظافراً إلى سدة الحكم والقيادة الحزبية والحكومية، ولكن الأحداث سارت عكس ما خطط لها، فبدلاً من العودة منتصراً مكللاً بالنصر إلى عدن، أدبر منكسراً إلى صنعاء.. وترك قوم عنتر وعبدالفتاح يعبثون بأرواح أنصاره ومحاربيه ومشايعيه.. ومن نجا منهم اعتقل وعذب وحوكم.. والأكثر حظاً طرد

مـــن وظيفته وأهين.. وقد صمد منهم من صمد في أرض الوطن.. ونزح منهم من نزح، وهم الأغلبية.

ومـــع ذلك فإن إعلام الرئيس علي ناصر محمد، أثناء وبعد المعارك، ظـــل يصـــدر الإفادات والبيانات المضللة، التي أرهقت أعصاب مناصريه وأعوانـــه والمـــتعاطفين معه.. كما أن إعلام جماعة عنتر وعبدالفتاح التي أطلقـــت عـــلى نفســـها اسم (القيادة الحزبية والسياسية التاريخية)، والتي استولت على إذاعة محافظة لحج المحلية وأذاعت منها أخبارها وبياناتها حول مجريات الأحداث وسير المعارك.. لم يتورع هو الآخر عن إذاعة الكثير من الأخبار غير الصحيحة والبيانات المضللة. فالجميع ينتمي إلى ذات المدرسة الحزبـــية الإعلامية وإن أثبت إعلام عنتر وعبدالفتاح أن حسمهم للمعارك وإدبـــار علي ناصر وزمرته إلى صنعاء كانت واقعة صحيحة وصادقة لمن راهنوا على انتصاره.

بـــدا السوفيت مرتبكين في إعلامهم وموقفهم السياسي، فمنذ اليوم الأول للمعارك وحتى يومها الثالث، كانوا في صف زعيم الحزب والدولة، عـــلي ناصر محمد. تلك كانت إفادات وعبارات إعلامهم الرسمي (جريدة البرافدا، إذاعة موسكو الناطقة باللغة العربية، التلفزيون السوفيتي) كما أفاد أعلامهـــم أن موسكو قد دعت حلفاءها إلى القدوم إليها لحل هذه المعضلة الدمويـــة.. بعد أن فشل السفير السوفيتي في تسوية الصراع بين الطرفين. وقد طـــلب من العطاس، وكان في الهند، تعديل خط رحلته والقدوم إلى موســـكو عوضاً عن بكين.. وأدرك العطاس أهمية هذا الطلب فأسرع في تلبيـــته، وقـــد بدا مضطرباً في إفاداته وتصريحاته الإعلامية التي تناقضت بصورة مكشوفة، كما أظهر تأييداً لتيار عنتر/ عبدالفتّاح، و لم يدخر جهداً في إثـــبات ولاء هذا التيار لموسكو، والذود عن أفكار الاشتراكية العلمية "الماركســـية اللينينية" ومصالح النظام السوفيتي في جنوب اليمن، من خلال

التزامه الأمين والمخلص بمعاهدة الصداقة والتعاون اليمنية السوفيتية، وذلك ما أكده أول بيان رسمي لسلطة فبراير ١٩٨٦م في عدن.

وتستمر آفة البيانات المضللة في الاستشراء.. ففي اللحظة التي كانت مدينة عدن ما تزال تمتليء بجثث القتلى أفرادا وجماعات، وكانت الآليات المدرعـــة والدبابات وناقلات الجنود المحترقة تجر من شوارع المدينة، ويتم ســـحب بعـــض الدبابات التي تركها جنودها خلف المنازل وأدبروا إلى بيوتهم.. وفيما كان بعض أنصار الرئيس علي ناصر ينسحبون خارج عدن إلى أبـــين باتجاه صنعاء أفاد إعلام سلطة فبراير ١٩٨٦م عن انعقاد اجتماع المكتب السياسي واللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، وأصدر بيانا رسمـــياً عـــن نـــتائج أعماله.. وعده اجتماعاً شرعياً لا غبار على سلامته وقانونيته، وبالتالي فكل ما صدر عنه شرعي لا لبس فيه..

هكـــذا على مرأى ومسمع من الناس في الداخل والخارج فأين هذا المكتـــب السياســـي؟! وأين هذه اللجنة المركزية؟! وأين هم أعضاؤها؟! الجمـــيع يعلم أن منهم من قتل، ومنهم من فر، وآخرون اعتقلوا وفرضت علـــيهم الإقامـــة الجبرية في منطقة معاشيق. فعن أية شرعية حزبية يجري الحديـــث والإعلان عنها في الإعلام الرسمي، دونما أي اعتبار لرأي الناس في الوطن وخارجه؟!

كـــان اجتماع المكتب السياسي، واجتماع اللجنة المركزية، وكذلك هيـــئة رئاسة مجلس الشعب الأعلي، يفتقد إلى النصاب القانوني.. فالرئيس عـــلي ناصـــر محمد لم يترك مجالاً للمنتصرين ليخلقوا شرعية تبرر الواقع الجديـــد، ومـــن ثم فـــإن نتائج الاجتماع ليست شرعية، بحسب النظام الداخلي للحزب والدستور.

صحيح أن للحرب قوانينها وتشريعاتها الخاصة، وتتيح للمنتصر ما هو محظور في نصوص الأنظمة الداخلية للحزب والدولة..ومع هذا كان يمكن لسلطة فبراير ١٩٨٦م معالجة المسألة بتشريعات تصون مصداقيتها الغائبة،

وتقدم نفسها للمجتمع اليمني في الداخل، ومن ورائه المجتمع العربي والدولي، باعتبارها البديل الأقل فوضوية ورعونة من السلف المندحر، والأكثر نضجاً وإحساسا بمسئوليتها الوطنية وعلاقتها العربية والدولية.. دونما حاجة إلى الحديث عن الشرعية.

هكذا دوخت قيادات الجبهة القومية، المتعاقبة على قيادة الحزب الاشتراكي وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، رفاقها ومواطنيها، فضلاً عن أشقائها وأصدقائها غير عابئة إلاّ بالسلطة /الغنيمة (الفيد)، ذلك المكسب الذي لا صلة له بالمعايير الموضوعية والملكات الشخصية. فغدت السلطة هدفاً لكل طامع يجد عصبية قوية تسنده وترى فيه ممثلاً لمصالحها، كما تغدو حلماً ساطعاً يعمي العيون عن الاهتداء إلى سبيل الحقيقة والصواب. فانحرف الرفاق في كل منعطف تاريخي عن العمل بما تمليه المصلحة الوطنية وإلاّ فكيف نفهم كثيراً من الوقائع التي تثير دهشة واستنكار كل من يطالع ذلك التاريخ، وتدين المرحلة برمتها؟

كيف نفهم عدم محاكمة أول رئيس للدولة المستقلة، قحطان الشعبي، وابن عمه فيصل الشعبي، محاكمة عادلة، بدلاً من فرض الإقامة الجبرية علي الأول في منزله في دار الرئاسة حتى الموت، الذي وافاه بعد عشرين عاماً من اعتقاله، واغتيال الثاني في سجنه؟!.

كيف نفهم مقتل الرئيس السابق سالم ربيع علي غدراً، مع رفيقيه الأعور وجاعم، بعد أن سلم بانتصار المتآمرين عليه، ووافق على المغادرة إلى أثيوبيا، ليس جبناً أو ضعفاً أو رضوخاً، بل حرصاً وطنياً عميقاً على عدم تفجير حرب أهليه دمويه؟! فافتعلت حرب الـ١٧ ساعة في ٢٦ يونيو ١٩٧٨م ضده، وقاتل الرجل ببسالة، حتى سلّم نفسه لمن اعتبرهم رجالاً وطنيين شجعاناً وفرساناً مثله - ولكن هيهات - غدر به، فقتل وهو أعزل ومحاط برفاق طالما كانوا أقزاما أمامه.. وكان دوماً هو العملاق في حياته..وموته.. رغم دمويته وشراسته.

كـيف نفهـم معنى وأبعاد وغايات الصراع الذي تفجر فجأة بين عبدالفتاح / محسن وعلي عنتر، وصعود عنتر إلى مكان إقامة عبدالفتاح في معاشيق ليضع المسدس في رأسـه، فكاد أن يقتله؟!

كـيف نفهم عدم الكشف عن مدبري كارثة طائرة الدبلوماسيين في ٣٠ إبـريل ١٩٧٣م، التي ذهب ضحيتها كوكبة من الساسة والمفكرين والمساهمين في صنع حلم الاستقلال الوطني، ليحاكموا أمام الشعب؟!

كـيف نفهم أسباب وأبعاد إعدام من اعتبر أذكى وزير خارجية في الجنوب محمد صالح مطيع، وكذلك أسباب إعدام عضو اللجنـة المركزية قائد المليشيـا الشعبية حسين قماطة؟!

كـيف نفهـم صحوة الضمير السياسي المفاجئ عند علي عنتر بعد انقلابـه المباغـت عـلى علي ناصر، بتبنيه لعودة عبدالفتاح من منفاه في موسكو إلى عدن، وإلى قيادة الحزب والدولة، الذي توج بقرار من المكتب السياسي واللجنة المركزية في فبراير ١٩٨٥م.

كـيف نفهـم خروج أنيس حسن يحيى وأبو بكر باذيب وعبد الغني عـبد القـادر مـن سكرتارية اللجنة المركزية، ليدخل عبدالفتاح وأتباعه إليها؟! ألم نكن قد أصبحنا حزباً واحداً، و لم نعد فصائل مستقلة؟!

كـيف نفهم الصراع المحموم الذي خاضه الحزب، ومعه الوطن كله، في ١٣ يـناير ١٩٨٦م، وفـق تقسـيمات مناطقية وقبلية تدحض كل الشـعارات الثورية التي يرفعها هذا الطرف أو ذاك، ليقتل حوالي ١٥ ألف شخص، ويجرح ويصاب بالعاهات المستديمة آلاف آخرون، وتترمل ويتيتم آلاف الأسر والأطفال.. وآلاف يفقدون وظائفهم، وآلاف ينـزحون إلى شمـال الوطـن ثم يشـردون في أنحاء الدنيا.. وآلاف يعتقلون ويعذبون ويموتـون عذابـاً يومـياً في المعـتقلات، وعشـرات يحـاكمون ويعدمون...(فرحان، فاروق، موسى، هادي، مبارك إلخ)؟!

ولا يجــوز أن نعــد أحداث يناير هي آخر المطاف في الصراع على السـلطة الذي تحكم في سيرورة تاريخنا السياسي، فما كاد المنتصرون في يـناير أن يسـتجمعوا أنفاسـهم المتعبة، حتى دبت بين صفوفهم عوامل الخـلاف، بسـعي الأمين العام للحزب علي سالم البيض في ١٩٨٧م إلى ربـط منصـب الأمانة العامة بالرئاسة، كما عمل أسلافه، ودمج وزارتي الداخلـية وأمن الدولة في وزارة واحدة، ومحاولة إلغاء منصب الأمين العام المساعد، وإبدال وزير الدفاع بوزير موالٍ له. هذه المحاولة هي الشعرة التي قصـمت ظهر البعير، فانهار تماسك التحالف المنتصر، وبرز فيه اصطفافان جديـدان يتكـتلان ويتصـارعان وكانت الاستعدادات تجري في الخفاء لانقـلاب عسـكري، غدا قاب قوسين أو أدنى، على سلطة الأمين العام وصحبه.. فكان الهروب إلى الوحدة التي تمت في الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م، للاحـتماء بمـا تمليه من متغيرات جديدة في الواقع السياسي، بحجـة أن الوحدة خيار إستيراتيجي منذ نشأة الحركة الوطنية الديمقراطية اليمنـية قـبل اسـتقلال جنوب الوطن المحتل. وكان اكتشاف المخطط الانقلابي من قبل اصطفاف الأمين العام صدفة، من خلال أحد العقداء في الجـيش من الاصطفاف الآخر وهو حسين علي حسن، وقد كان مرشحاً وزيـراً للدفـاع.. وقد دعا الأخ البيض فور اكتشافه العملية إلى اجتماع عـاجل مـع القـيادات العسكرية والأمنية لإبطال الخطة، ولو إلى حين، للاستفادة من إرباك الطرف الآخر، وقد أبلغ البيض بعض أعضاء المكتب السياسـي في تلـك الفترة البالغة الدقة والخطورة، أنه سيدخلهم في نفق مظلم لا يمكن الخروج منه.

قرآءة في ملف ١٣ يناير ١٩٨٦م

الأثـــنين ١٣ يـــناير ١٩٨٦م، صباح شتوي عدني جميل، أقل رطوبة وحـــرارة مـــن أيام الصيف القائظ...، حركة الناس في الشوارع والأسواق والمـــرافق والمـــدارس والمستشفيات ... شبيهة بكل يوم، لا شيء يشير إلى احـــتمال أن يحدث ما يغير حياة الناس اليومية.. ولا يدل على إمكانية وقوع واقعة تزلزل الأرض وتخرج أثقالها، فتندلع الحرائق وتملأ أدخنتها الأجواء ...، كـــان كل شيء اعتياديا ...، لا يوجد ما يلفت النظر.. حتى جاءت الساعة ١٠,٢٠ وفجـــأة تـــتعطل حركتها الاعتيادية، تتوقف، ريثما تكتب سطور جديـــدة وحاسمـــة في تاريخـــنا السياسي الحديث ... وذلك ببدء سيناريو الإنقلاب الجحيمي ...

المكـــان: مديـــنة الـــتواهي.. قصـــف صاروخي من بوارج حربية، انفجـــارات مدوية مرعبة ...، رصاص كثيف يلعلع دونما توقف ... تسمر المـــارة في الشوارع، تسمر الموظفون والطلاب والتلاميذ فوق مقاعدهم ...، ثم هـــرعوا إلى حيث لا يدرون.. الرجال والنساء والأطفال يركضون بأقصى ســـرعاتهم في كـــل اتجاه ...، السيارات تصطدم ببعضها ولا أحد يقاضي الآخـــر.. كل الناس سائرين وراكبين سياراتهم يفرون، لا يدرون من ماذا ولا إلى أيـــن يفـــرون، منازلهم بدت وكأنها في آخر الدنيا وهم يذهبون إلى موت يـــأتي لهـــم من حيث لا يدرون... نساء يقعن على الأرض مغشيات عليهن ... ونســـاء يركضـــن باكـــيات نائحات باتجاه مدارس أطفالهن وأولادهن وبـــناتهن، ورجال يفعلون مثلهن.. يزدحم المواطنون على المتاجر لجمع أكبر

قــدر مــن المــئونة وضرورات الحياة المادية.. وكان الهلع والذهول يستبدان بملامح المواطنين.. رعب يدق العظام ويشل من تفكير الناس وحركتهم.

فيما يتصاعد القصف ويتوالى الرصاص فيختزل الحياة بكثافة ... إبادات جماعــية شــنيعة ... مجازر آدمية تبدأ في قاعة اجتماعات المكتب السياسي كالوبــاء المــاحق، ثم ينتقل كالبرق إلى الثكنات والمعسكرات وإلى مكاتب المــرافق الحكومــية وإلى الشــوارع والأسواق والمدارس ... إلى مفترقات الطرق.. وفي باحات وأقسام المستشفيات. كان الموت المسرف واقفاً في كل زاويــة وركن وشبر من المدينة ينشره رجال يتوزعون على مداخلها ومخارجها ... يفتشــون السيارات، يبحثون عن كل ما يريب وما لا يريب بين حشود المارة.

ومــا يزال القصف مستمراً ... والرصاص ملعلعاً ...، طائرات حربية تطــير ... دبابات تأتي وتذهب دون أن تصل ...، دبابات بأحجام مختلفة ... تســرع باتجاه أماكن المجازر الجماعية الأولية ...، لا تلوي على شيء، جماداً كان أو حيواناً أو إنساناً، سيارة كانت أو مبنى، أو بيتاً يضم بين جنباته أطفــالاً يبكون وأبوين مفزوعين من القادم المجهول ... تستوي كل الأشياء أمــام جــنازير الدبابــات في سبيل الوصول بأسرع وقت إلى موقع المجزرة الجماعــية، فهــناك أولــياء الحزب الاشتراكي اليمني الصالحون الذين يجب إنقــاذهم، مهما غلا الثمن ومهما كانت التضحيات، وإن كلف الأمر أن تمر الدبابــات فــوق الســيارات المدنية بركابها من المواطنين الفارين من الموت ليجعلوه تحت جنازير وعجلات الدبابات والمصفحات ...

يــزداد كــم الانفجــارات والرصــاص.. يكثفون الموت في كل أزقة وحــواري المديــنة.. كان المشهد مترعاً بالفناء.. تمارين شيطانية على اتقان الإفناء الجماعي.. هلاك جماعي أسطوري.. يتوزع الناس بين هالك ومهلك، الفرد يبيد العشرات، العشرات تبيد المئات ... ليس قتلاً فحسب بل تشويهاً وتمثــيلاً بجثــث القتلى...، إبادات جماعية تنم عن وحشية.. تبدلت طبائع الأشــياء وتحولــت العلاقات الإنسانية الحميمة إلى علاقة قتل وإبادة فتقاتل

الـــرفقاء وتقاتل الجيران وتقاتل الزملاء في مرافق العمل، وأكثر من تقاتل هم زمـــلاء السلاح الواحد حين انقسمت المعسكرات على نفسها فوجه الجندي ســـلاحه إلى زمـــيله الـــذي يشاركه كل شيء حتى طعامه وشرابه ومسكنه وطبيعة عمله. فامتلأت الثكنات والمعسكرات وكل المرافق الإنتاجية والخدمية بالقتـــلى والمعـــتقلين..، في الشـــوارع كان القتلى بالعشرات وفي الطرقات تكدســـت ســـيارات ودبابـــات محترقة بداخلها مسلحون مدنيون وجنود تفحمت جثثهم، وتطايرت جثث وأعضاء بعضهم إلى الخارج...

إنـــه الفناء الداهم، يترصد بالجميع ويوزع الموت مجانا بإيقاع تراجيدي مـــبك، إنه فعل الكنس المرعب للبشر والحجر دون ذرة وازع من قيم الإخاء الرفاقـــية والإنسانية، إنه زمن حشر الحزب الاشتراكي اليمني، قيامته التي طالما أجـــلها مـــنذ حـــرب التحرير الوطنية ... كانت الحروب الأهلية السابقة، تمرينات إبليسية على إتقان الإفناء الجماعي لحظة اندلاعها ...

كارثـــة ١٣ يناير بأحداثها المروعة.. كشفت عن مستور قيادات وبعض قواعـــد الحـــزب الاشتراكي اليمني، نزعت البراقع الملونة عنهم وبدت وجوه شيطانية..عيون محمرة جراء الخبث الصارم.. ملامح قاسية تنضح بحقد دفين، مرضـــى..عصابيون.. تجليات انفصامية عميقة تحثهم بجنون على العدوان..، مخادعون، ضلاليون من طراز فريد.

أيـــن هـــي الرجولة.. والفروسية ...والبطولة.. والوطنية والإنسانية في كارثـــة ١٣ يناير ١٩٨٦م؟! أين هو العقل والحكمة.. والحلم.. والاتزان..؟! أيـــن الفكر والثقافة والموقف الحضاري؟! بل أين هي المسئولية الوطنية العظمى في المجـــازر والمجازر الثأرية المقابلة الأكثر همجية والأقل أخلاقية؟! كارثة ١٣ يـــناير ١٩٨٦م، هـــي بكـــل المقاييس الوطنية والإنسانية أكبر وأقبح خطايا الحـــزب الاشـــتراكي اليمني، التي ضاق ويضيق بها التاريخ السياسي للحركة الوطنـــية اليمنية وحركة التحرر الوطني العربية والإنسانية، ويتقزز منها ويلعنها كـــل الناس، ولن يغفرها رب ولا نبي ولا ضمير عامر بالإنسانية، ولن يغفرها طفـــل يتيم، ولا زوجة ترملت، ولا أسرة فجعت وشردت وأهينت وقاست

ويلات الحياة.. ولن يغفرها قريب، ولن يغفرها صديق أو جار.. لمعذبي وقتلة عزيز عليهم..

هــذا هــامش أخلاقــي نقدي غاضب، مشدود ومذهول.. إذ تتكاثر الأســئلة لتنبش في الأحداث، واقعة واقعة، فنجد أنفسنا أمام تاريخ لا يعدو أن يكــون مسلســلاً من الصراعات والمؤامرات والخيانات، مما يثير ارتيابات وشــكوكاً مضنية بالأشخاص، تاريخهم، رؤاهم، مواقفهم، وعموم ممارساتهم الحزبية والسياسية والوطنية والإنسانية.

ولعلــنا في لحظات إنسانية نقدية نرتد إلى ذاتنا لنبحث علنا فيها.. ومن جديد نوجه أسئلة غالباً ما تكون الإجابة عليها قاصرة وغير مقنعة..

معادلــة جــد دقــيقة وجد حساسة، تتم صياغتها بين الحقيقة الضائعة واللاحقــيقة السائدة، مع أن التاريخ لا يقبل بتسطيح وتبسيط الأشياء، ولا يقبل بإعادة إنتاج ما روي أو قيل من سفه سياسي رسمي، حزبي أو سلطوي. وإن كان للتاريخ معادلة فإن شرط استقامتها هو الممارسة النقدية المتحررة من جميع الضغوط النفسية والحسابات الشخصية الضيقة.

طامــة ١٣ يــناير.. بما فيها من تداعيات مروعة، لم تكن بأي حال، أو بــأي منطق تاريخي وسياسي، مجرد أحداث دموية، وقعت بغتة أو فلتت من عقال الإرادة في لحظة غفلة لم تدخل في الحسبان.

كما لم تكن أحداث يناير، ولا ما سبقها من صراعات ونزاعات، تعبيراً عــن صراع طبقي اجتماعي، ولا يدعي ذلك سوى ضال أو مضل يريد أن يخرج الناس من وضح النهار إلى غياهب الضلال. فأي طبقات اجتماعية هذه الــتي تطاحنــت وســفكت الدماء دون رحمة أو هوادة؟! أين هذا الإقطاع وأتــباعه وأشــياعه وأحزابه وممتلكاته ...؟!. أين هو هذا الرأسمال السالب والناهــب لعــرق وحقوق العمال جراء عملهم في مصانعه الكبيرة والضخمة المنتشــرة في طول وعرض البلاد؟! أين شركات رأس المال الاحتكارية؟! أين هــي المؤسســات الانتاجية الضخمة؟! أين هم الرأسماليون المحليون والعرب والأجانــب وفي أي خرم من أرض اليمن الديمقراطية يعيشون ويتناسلون بشراً

وأحزاباً وجيوشاً وسلاحاً؟! وأين هي هذه الطبقة العاملة اليمنية المنتصرة؟! في أي مصنع تعمل؟! كم نسبتها وكم وزنها في حزبها الطليعي، الحزب الاشتراكي اليمني؟! أين نقاباتها التي كانت في الخمسينات تقيم الدنيا ولا تقعدها؟!

إن كارثة ١٣ يناير١٩٨٦م هي ذروة ما وصل إليه المد العصبوي، القبلي، العشائري، المتناقض والمتناحر مع العصبية القبلية العشائرية الأخرى... هذا التضاد المخصب بموروث مهول من الخصومات والثارات المتبادلة، الذي أغنته وعمقته السياسة البريطانية الكولونيالية (الاستعمارية) على مدى قرون طويلة، فغدا مستحكماً وموجهاً لمجمل العلاقات الاجتماعية، بل مشكلاً لجوهرها الأصيل.

هذا الموروث الغابر، الحاضر في صيرورة التكوين التاريخي، الاجتماعي، التربوي والثقافي، كان وما يزال ساطعاً وحاسماً، في التكوين اللاحق لبنى المؤسسات والحركات الوطنية الثورية في جنوب اليمن وشماله.. بل إن هذه المؤسسات والحركات أعادت إنتاجه، موظفة إياه، عاملاً جوهرياً في صراعاتها وممارساتها السياسية، مما اكسبه كسوة مدنية، حضارية براقة، حيث كان الاستقطاب الحزبي يبدأ بالأهل.. ثم العشيرة.. ثم القبيلة. وغالباً ما يختل هذا الإيقاع عند حدوث خصومات أو صراعات وأزمات.

إن هذا التناقض المشحون بشتى الأوجاع والقهر والتحقير، وبسايكولوجيا العدوان والانتقام، والرغبة في تصفية حسابات غابرة وأخرى ما زالت طرية في ذاكرة أفراد و قبائل وعشائر ما، مع غرمائهم، ظل يُرحل من أزمة إلى أخرى، أو يعالج على نحو تبسيطي، تكتيكي، يؤجل الانفجار ولا يلغيه، بل ربما يمده طردياً بأسباب تؤججه..

هكذا وصلت التناقضات المتراكمة في تكوين ما يسمى بيسار تنظيم الجبهة القومية إلى ذروة احتقاناتها، التي عجزت كل المحاولات الجدية والمخلصة عن معالجتها أو التخفيف منها، لتنفجر وتفجر الجميع صباح الأثنين ١٣ يناير ١٩٨٦م.

ولم تكـــن هذه الحقيقة غائبة عن رجال ذلك الصراع، فالرئيس السابق عـــلي ناصـــر محمـــد يؤكد في لقاء تلفزيوني بث من محطة الجزيرة القطرية الفضـــائية مســـاء الأربعاء ٢ ديسمبر ١٩٩٨م وكان يتحدث خلاله بركاكة وقلة ثقة عجيبة، أن الحروب الأهلية لم تكن سوى صراع على السلطة. كما ورد في كـــتاب الأستاذة حميدة نعنع (الصبح الدامي في عدن) حديث على لســـان عـــلي ناصـــر محمد يؤكد البعد القبلي في الصراع على السلطة: "إن التكـــتلات داخـــل حزبنا لم تتسم يوماً من الأيام بطابع مبدئي، وحتى وإن كانـــت في مظهـــرها كذلـــك لكنها ما زالت ذات طبيعة قائمة على أسس العلاقـــات الاجتماعية المتخلفة، وهذا ينطبق تماماً على تكتل علي سالم البيض وحـــيدر أبوبكر العطاس وصالح منصر السيلي حالياً، كما أن الانقلاب الذي جمع هؤلاء قبل الأحداث في موقع واحد، لم يكن ذا طابع وطني وتقدمي بل كان ذا طابع قبلي مناطقي". أما الأمين العام السابق علي سالم البيض فيعترف عـــلى استحياء بوجود العامل القبلي كأساس للصراع معتبراً ذلك مرضاً من مخلفات الماضي عمل علي ناصر على تذكيته وتأجيجه.

وفي قـــراءة متأنـــية لملفات الماضي كتب الأخ / أنيس حسن يحيى عضو المكتـــب السياســـي لـــلحزب الاشتراكي اليمني سابقاً من على منبر جريدة الثوري لسان حال الحزب.. الخميس ١٧/١٢/١٩٩٨م العدد (١٥٥٤):-

" لقـــد تغذى الانقسام الداخلي للحزب الاشتراكي، في القيادة والقاعدة عـــلى الســـواء، بمـــيول مناطقية وقبلية صارخة، هذه المرة تسببت في انفجار أحـــداث دمويـــة مروعة، تركت شرخاً عميقاً في صفوف الشعب في الجزء الجـــنوبي مـــن الوطن، واستمر هذا الشرخ العميق حتى انفجار حرب صيف ١٩٩٤م.. ومـــع الأســـف لعبت الشعارات البراقة والخادعة دوراً كبيراً في تضليل كادرات الحزب وقواعده، وفي تمزيق الحزب.. والشعب".

وتقف وراء هذه الكارثة، أيضاً، مرجعيات أخرى إقليمية ودولية، كانت ومـــا زالـــت ذات مصالح إستراتيجية وحيوية في جمهورية اليمن الديمقراطية الشـــعبية،.. وكانت وما زالت تتمتع بنفوذ خفي أو جلي، سمح لها باستيعاب

وتوظيف مختلف التناقضات والصراعات لتأمين استمرارية مصالحها الإستراتيجية، في ظل تصاعد مضطرد لشتى أشكال التزاع والصراع الدولي وتجلياته في حرب عالمية باردة. وبلغ الخطر ذروته عندما تم حشد مشاة البحرية الأمريكية وبصحبتها حاملات الطائرات (كنستليشن) على سواحلنا، بهدف التدخل المباشر في محاولة للإجهاز على نظامنا الوطني، وذلك في فبراير ومارس من عام ١٩٧٩م.

صحيح أن هيمنة النظام البريطاني الكولونيالي المباشر، انتهت، رسمياً، ليلة ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م بإعلان جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية توكيداً على الاستقلال الوطني، لكن عناصره استطاعت أن تنط برشاقة إلى حركة التحرر الوطني مستثمرة انتصار طرف منها على طرف آخر، وبالتالي تنط برشاقة أكثر إلى مراتب عليا ومتقدمة في قيادة المؤسسة الحزبية الحاكمة: الجبهة القومية، التنظيم السياسي الموحد الجبهة القومية، الحزب الاشتراكي اليمني، على التوالي وتصل دونما عناء إلى سدة الحكم، مؤثرة تأثيراً مباشراً في التحولات السياسية والصراعات والأزمات، من غير أن تتورط فيها مباشرة..

.. وصحيح أيضاً، أن الاتحاد السوفيتي منذ عام ١٩٦٩م، عقب انتصار يسار الجبهة القومية على يمينها الرجعي، حسب عبارة المنتصر، في ٢٢ يونيو ١٩٦٩م، ورث ما كان يتمتع به النظام البريطاني الكولونيالي من مزايا وإمكانات إستراتيجية، وإن أخذت العلاقة مع البريطانيين الصيغة الكولونيالية، ومع السوفيت ومنظومة البلدان الاشتراكية صيغة الصداقة والتعاون، ولاحقاً في نهاية السبعينات وبداية الثمانينيات أخذت صيغة أرقى، التحالف الإستراتيجي غير الناقص.

في ٢٥ أكتوبر ١٩٧٩م قام الأخ / عبدالفتاح إسماعيل الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى بزيارة موسكو ووقع خلالها (معاهدة الصداقة والتعاون) مدة سريانها عشرين عاماً تضمنت المعاهدة مجموعة من المواد ذات العلاقة بالشئون العسكرية.. والأمن.. وتوسيع التعاون السياسي.. والاقتصادي.. والثقافي والعلمي

وغـــيره.. ونصـــت أيضاً على أن الطرفين سيعملان بكل قواهما لتأمين سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط (أنظر: شاكر الجوهري، الصراع في عدن ص ٢٧٨، ٢٨٨). ومثلـــت المعاهدة اليمنية السوفيتية أهمية خاصة للنظام الوطني الديمقـــراطي، الـــذي وجد نفسه مهدداً من جيرانه، فالمعروف أنه منذ الأيام الأولى الـــتي أعقبت استقلال الشطر الجنوبي من الوطن اليمني، شرعت القوى التي أزعجها أن يحصل شعبنا على استقلاله ويشرع ببناء حياته الجديدة، تدير المؤامـــرات وتعد للتدخلات الخارجية المسلحة.وقد بلغت الهجمات العسكرية الخارجـــية ذروتها بعد حركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩م، حيث شنت ثلاث حروب خارجية ضد نظامنا الوطني.

إن نفـــي الهيمـــنة البريطانية وإثبات النفوذ السوفيتي على جمهورية اليمن الديمقراطـــية الشـــعبية، يتأكد بجلاء بالنظر إلى ما تدعيه كل قيادات الحزب والدولـــة بعـــد كـــل منعطف تصفوي، من حب ليلى وإخلاص غير محدود لعهدهـــا، بمعنى أنه بعد انفجار كل أزمة مقنعة بلباس سياسي يسرع المنتصر إلى التأكيد على تشبثه، إدعاء، بالفكر الماركسي اللينيني وحرصه على الحزب الطليعي، حزب العمال والفلاحين من طراز جديد، وتفانيه في صيانة وتطوير علاقة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفيتي وسائر بلدان المنظومة الاشتراكية، معمقاً العداء - إدعاء - للرجعية والإمبريالية العالمية.

ونـــلحظ أن بين هذين الثوبين تتداخل الأنساق الإقليمية بما فيها اليمن، تداخـــلاً تـــرجح فيه كفة الهيمنة الكولونيالية، التي استطاعت أن ترسخ عبر تاريخهـــا الطويل علاقات إستراتيجية تضمن لها شد تلك الأنساق إلى فلكها الواســـع، فضلاً عن أنه لم يفتها أن تستحدث في أرض الذين يدعون عداءهم الـــتاريخي لهـــا، قوى موالية تعمل بإخلاص في سبيل إجهاض كل مشروع يـــنطوي عـــلى بشـــرى الابتعاد عن فلكها، وفي مقدمة ذلك النظام الوطني الديمقراطي في جنوب اليمن.

إن سلســـلة الصراعات والأحداث التي خاضتها السلطة في عدن لم تكن مقطوعة الصلة بمخططات بعض الدول الأقليمية والعالمية، وإلاّ كيف نفسر:-

ـــ مهادنة وسكوت الاتحاد السوفيتي عند تفاقم الصراع منذ السبعينيات وحتى الثمانينيات.. بل وعمل على عدم اتساع رقعة الاقتتال الأهلي في يونيو ١٩٧٨م وعزز موقف إسماعيل ضد ربيع.

ـــ سمـــاح الاتحـــاد الســـوفيتي باستسساد ما كان يسمى بالتيار المتخلف بـــزعامة عنتر، ضد التيار الحليف بزعامة عبدالفتاح في عام ١٩٨٠م، ثم إنقاذ عبدالفـــتّاح من براثن عنتر ليخرج من عدن إلى منفاه الاختياري في موسكو معززاً مكرماً..

ـــ سمـــاح الاتحـــاد السوفيتي لتيار علي عنتر بالاستسساد مرة أخرى على حليفهم الاشتراكي الديمقراطي الواقعي علي ناصر محمد، الذي قيل إنه أصغي إلى نصـــائح القيادة السوفيتية الجديدة، واستوعب الجروباتشوفية وتمثلها جيداً، واعـــاد صياغة الحياة الحزبية والسياسية والاقتصادية والسياسة الخارجية على أساســـها، والذي كاد أن ينجح في تهيئة الأجواء الأقليمية لقبول التعاطي مع الاتحاد السوفيتي وتأمين بعض مصالحه الحيوية، وبالتالي أصبح الاتحاد السوفيتي بقـــيادة غورباتشوف قاب قوسين أو أدنى من دخول المياه الدافئة في الجزيرة والخليج العربي. ومع ذلك فرط على نحو مهين بهذا الحليف ذي الوزن القبلي والشـــعبي الكبير إذ سمح بهزيمته وهزيمة الجنوب كله، وانتصار حوالي مديريتين أو ثلاث مديريات، ونزوح آلاف الكوادر العسكرية والمدنية إلى صنعاء..

ـــ سمـــاح الاتحـــاد السوفيتي لعبد الفتاح إسماعيل بالعودة إلى عدن، في ظروف صراع حادة وحرجة، وهو يعلم، أن عودة فتاح إلى عدن تعني حرب أهلية بالضرورة..

ـــ تفـــريط الاتحـــاد السوفيتي بحليفه العزيز عبد الفتاح إسماعيل، فتركه يموت بصورة غامضة ومريبة.

- الظهـــور المفاجـــئ لطائـــرة مقاتلة فضية اللون في سماء حي المعلا.. وتحديـــداً فـــوق مخازن السلاح في جبل حديد ظهر / عصر يوم الأربعاء أو الخميس، وضربها لتلك المخازن أو بعض منها..(شاهد عيان).

- الظهــور المفاجئ لليخت الملكي البريطاني في مياه الخليج، ومساعدته في إجــلاء ونقــل الــرعايا البريطانيين والأجانب من ميناء عدن..(متابعات صحفية).

- هــروب زعــيم الحزب والدولة الرئيس علي ناصر محمد ومجموعة كــبيرة من أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية والوزراء ونزوح آلاف مــن المدنيين والعسكريين إلى صنعاء. كيف تم ذلك؟!. من أمر بذلك؟!. من أمــر بانسحاب المقاتلين المناصرين للرئيس علي ناصر محمد، وكانوا قد دمروا معظــم دبابــات هيثم (قائد لواء الدروع)؟! وفي كلمة للفقيد سعيد صالح، عضــو المكتــب السياســي، وزير أمن الدولة، في الفترة ٨٦-١٩٨٧م امام مجموعــة من المعتقلين من أنصار علي ناصر محمد هتف بهم: لو صمدتم ساعة واحــدة فقط، لكنتم انتصرتم علينا.. هذه العبارة على زهوها وسذاجتها تفتح هامشاً واسعاً للتساؤل والارتياب.!!.

هــذه طائفــة من الوقائع يمثل بعضها مفاصل بارزة في تاريخنا السياسي المعاصــر، وهــي تشير بوضوح إلى وجود قوى خارجية تتدخل، من خلف الكوالــيس، في تسيير الأحداث وتوجيهها في اللحظات الحاسمة، بما يتوافق مع مصــالحها وأهدافهــا غير المعلنة في الغالب، مما يجعل جزءاً أساسياً من ماضينا السياســي محكوماً بالمفارقات، وغير قابل للتفسير المنسجم مع الواقع والحقائق المعروفة.

الفصل الرابع

الزيارة الأولى لعدن

الزيارة الأولى لعدن

في ٢٥ يناير ١٩٨٦م، استلمت أول دعوة رسمية من وزارة الخارجية، تدعوني فيها إلى العودة إلى عدن بغرض التشاور، ارتأيت التريث، وإرجاء الاستجابة والعودة إلى عدن إلى وقت لاحق وفي ظروف أفضل، إذ ما زالت الأوضاع في عدن، حتى ذلك التاريخ، غير مستقرة سياسياً وعسكرياً وأمنياً، حيث كانت المعلومات المتوفرة دبلوماسياً وإعلامياً تؤكد استمرار القتال بصورة متقطعة وبقاء حياة الناس رهناً للمطاردات والمتابعات البوليسية الأمنية، والاعتقالات الجماعية، غير القانونية، وتزايد أعداد المعتقلات العشوائية، والنشاط المحموم لزوار الفجر والمداهمات المرعبة للمنازل.. الأخطر أن تيار الحسم العسكري عنتر / إسماعيل بالرغم من اكتساحه لتيار ناصر، إلاّ أن انتصاره حتى تلك اللحظة لم يكن قد ترسخ تماماً، ولم يستطع السيطرة بعد على رعونة ووحشية عساكره وأنصاره المسلحين، الذين عبثوا بالمعتقلين بما فيهم أناس لم يتورطوا في الحرب الأهلية تعذيباً وقتلاً على نحو بشع..

بل إن هناك معلومة خطيرة مصدرها شاهد عيان، مفادها أن الأمين العام الجديد، في اجتماع مع العسكريين وتحت ضغط رموز القبائل المنتصرة المتحالفة معه قد أباح لهم قتل وتصفية من أرادوا، شريطة أن لا ينجم عن ذلك إشكال أو عبء أو إحراج سياسي أو قانوني للسلطة

الجديدة، ولما استشرت عمليات الإبادة الجماعية اضطر الأمين العام الجديد إلى اتخاذ إجراءات للحد منها، إلاّ أنها لم تكن فعّالة، إذ استمرت عمليات التعذيب والقتل.. حتى أواخر فبراير.

في مطلع فبراير ١٩٨٦م، تلقيت دعوة ثانية للعودة إلى عدن للتشاور بحسب طلب الخارجية، وفي ذلك التاريخ، كانت الحكومة قد شكّلت برئاسة الأخ ياسين سعيد نعمان، الذي حاول أن يضغط للسيطرة على هوس القتل عند عسكر وقبائل وأنصار سلطة يناير، كما اتخذت إجراءات عدة لإعادة تطبيع الحياة بصورة معقولة..

كان قراري بالاستجابة والعودة إلى عدن، يحمل الكثير من المجازفة والمخاطرة بحياتي الشخصية، وكان يحمل في جوهره كثيراً من التحدي للذات وللآخرين وللواقع المستجد ...لا أزعم البطولة والبسالة الخارقة للمألوف، إذ كان في داخلي خوف وتوجس ولكني مع ذلك غامرت وحاولت ضبط إيقاع حركتي في التعاطي مع ما اضطررت إلى التعاطي معه...

غادرت برلين إلى عدن ومعي المئونة الأساسية: قميصان وبنطلونان، ملابس داخلية، فرشاة ومعجون أسنان.. متوكلاً على الله ومتوقعاً أسوأ الاحتمالات ...

وصلت عدن في مطلع فبراير١٩٨٦م.. كانت تلك أول زيارة لي بعد كارثة يناير.. احتشدت في ذهني عشرات الصور لمناظر الدمار التي تخلفها الحرب عادة، فهل تكون عدن قد أصبحت حقاً مدينة أشباح، كما أُشيع عنها في الإعلام العالمي؟

وصلت مطار عدن صباحاً.. كان هناك بؤسٌ وأجواء أمنية خانقة، مخبرون وعسكر سيماؤهم من مناطق يمنية معينة .... كانوا تجسيماً مسلحاً لذهنية السلطة الجديدة.

هذه خورمكسر، خراب ... وأطلال ... روائح البارود والحرائق ما زالت طرية ... ذهلت ... وانتابني الفزع ...

مـــاذا حـــل بهذا البلد الأمين؟؟ !! هل قام هولاكو من موته وغزا عدن..؟؟ !!

خورمكســـر الحـــي الراقي ببيوته البيضاء، الرقعة الرومانسية، واجهة الدولـــة الرسمـــية ... منطقة هامدة، أُناس يرقدون رقدتهم الأبدية ...، أحســـــت أن عدن لم تعد عدن.. وأن الطوفان القبائلي قد أتى على كل جميل ومبهج ...

وفقاً لبرنامج الزيارة الرسمي الذي أعد لجميع السفراء، زرنا أولاً قاعة المجـــزرة لأبرز وأهم خصوم ناصر من أعضاء المكتب السياسي، سردوا لنا سيناريو المجزرة، الذي بحسب الرواية، كان بشعاً وخرافياً.. كنت أستمع للشارح وكأنه يحـــكي لنا عن آخر أفلام الرعب الأمريكية..

كانت القاعة مخضبة بآثار الذبح الجماعي بل كنا نستطيع شم روائح الموتى بالرغم من رش القاعة بالمبيدات الكيماوية..

كان المشهد مرعباً بما يفوق التخيل.. وأصبت بغثيان ورغبة في التقيؤ ... وهكـــذا زرنا مواقع المجازر الصغيرة والكبيرة، الفردية والجماعية، التي نسبت إلى جماعة علي ناصر محمد ...

لهـــذا الذي حدث ويحدث معان عميقة.. ويبدو فهمها صعباً، على الأقـــل في تلـــك الـــلحظات التي ما زالت الأحداث ماثلة فيها ومازالت تأثيراتهـــا شـــديدة. كـــان الحديث الرسمي وغير الرسمي من رجال القيادة الحزبـــية السياســـية الجديدة يصيبنا بالهلع والدوار.. أية نفسية هذه التي أباحت القتل الذي دمر كل شيء في عدن بحقد دفين ...؟!

مهمـــا يكـــن الأمـــر ... كان وما يزال يستحيل علينا مجرد تصور إمكانـــية قـــتل أي رفيق أو أي إنسان.. المسألة لا تتعلق بالشجاعة، إذ ما حـــدث ويحدث من قتل وتدمير لا صلة له إطلاقاً بالشجاعة كقيمة وطنية

وأخلاقية.. لكنها العقول والنفسيات المريضة وأي مرض؟! إنها النوايا والرغبات والحقد المتراكم المكبوت لعقود من أزمنة التصفيات والثارات المتراكمة، التي كانت هامدة.. ولكنها كانت حقداً مدفوناً تحت رماد.

وأحسست أن شيئاً ما ينتظرني ... إنه الطوفان الذي يجرف الجميع فكيف أستثنى منه؟! إنني، لا محالة، جزءُ ممن ستقترب منهم رحى الدسائس العمياء في هذه الأجواء المحمومة بالرغبة في الانتقام من أي شيء ومن كل شيء.. وما يحدث من تصرفات بما فيها تصرف الجهات الرسمية معي، الذي تمثل بعدم الاكتراث وعدم اللياقة والكياسة الأدبية والكثير من الرعونة والطيش، ما هو إلاّ تباشير لما يحتمل أن نعانيه من عذاب واضطهاد وتنكيل..!!

خارج برنامج الزيارة الرسمية

خارج البرنامج الرسمي للزيارات، تفقدت أحوال الأهل والأصدقاء والزملاء ... كانت المآسي والأحزان مبثوثة في كل بيت.. كنت أستطيع قراءة إحساس المواطنين بما حل بهم من خلال ملامح وجوههم... خسرنا وفقدنا آلاف الأصدقاء.. ماتوا هدراً.. وغدراً ... أو في مواجهات غير مشرفة...

كثيرون من الأصدقاء والمواطنين، أخذوا عنوة من منازلهم وسلموا إلى معتقلات جماعية غير قانونية، عذبوا من قبل رفاقهم وأصدقائهم.. وربما جيرانهم ... بعضهم سحل وقتل أمام أعين أسرته ... منهم الصديق فيصل مكرد الذي سحل في حي عمر المختار ... كما سمعت عن صنوف من التعذيب مرعبة لم يعرفها التاريخ حتى تاريخ النازية في معتقلاتها الشهيرة، إذ كان يفرض على المعتقلين المشي حفاة على مساحة غمرت بمادة الزفت (الدامر) الساخن فتسلخ بواطن أقدامهم ... وكان

الجـــلادون غالـــباً ما يبتهجون وينتشون بتعذيب رفاق وأصدقاء الأمس القريب.. إنه الجنون ... بل هو الجحيم بعينه.

وفي معـــتقلات مـــثل الصولبان في عريش خورمكسر، كانت مجازر الإبـــادة الجماعـــية تبدأ بعد منتصف كل ليلة.. الجلادون مخمورون حتى الـــثمالة كالعادة.. يفرزون معتقليهم، وبكل برود وسرور يأخذ أحدهم مدفعـــه الرشـــاش ليحصد أرواح عشرات وربما مئات من المواطنين ومن كـــوادر الحـــزب القـــيادية والكوادر المدنية من الاعلاميين ومن المثقفين المبدعين.

والأدهـــى أن كـــل هؤلاء الذين أُعتقلوا ثم فقدوا لم يُعلن رسمياً عن مصـــيرهم الحقيقي حتى اليوم، باستثناء مجموعة صغيرة اعتقلت وحوكمت علـــناً على شاشة التلفاز، وقد حُكم على بعضهم بالإعدام وهم: فاروق عـــلي أحمد، هادي أحمد ناصر، علوي حسين فرحان، مبارك سالم أحمد، أحمد حسين موسى.

كـــان المـــرحوم هادي أحمد ناصر، منذ لحظة اعتقاله قد عبث به أيما عبـــث!! عـــذّب في الطريق إلى معتقل الفتح في التواهي، وهناك تفننوا في تعذيبه. الروايات التي سمعناها عن تعذيب هادي أحمد ناصر وغيره تقشعر لهـــا الأبـــدان وتصيب المرء بالدوار والغثيان.. وعلى الفيديو شاهدنا أول ظهور متلفز له وهو يعترف ويقر بتورطه فيما حدث ...

كـــان هـــادي الشاب الوسيم منهاراً ومرعوباً.. يتلعثم فلا يُفهم ما يقـــول. وكـــان علوي فرحان أقل من نصف حي ... وهكذا الحال مع الأديـــب والشـــاعر فـــريد بركات وغيرهم ممن اعتقلوا وعذبوا بقسوة، ولاحظـــنا آثـــار ذلـــك بجلاء عند بعضهم في التلفزيون ليعترفوا مرغمين بتورطهم في مناصرة الرئيس علي ناصر محمد ...

أيقنت أن الحزب الاشتراكي اليمني انتهى.. وأن دولة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية أصبحت أثراً بعد عين ... وأن المواطنين إما على عتبة

الجنون أو على مشارف الثورة.. المدهش أنني لمست صلابة اختلطت بمراراة واستياء عند بعض الزملاء والأصدقاء، الذين نجوا بمعجزة من الموت الأكيد ومن الاعتقال، إذ أنهم اضطروا إلى الاختفاء في منازل وأماكن أخرى، أثناء هيجان قبائل وعسكر المنتصرين، وبالتالي الاحتماء برفاق وأهل لهم من أنصار تيار عنتر / عبدالفتاح ... وربما كانت مكانتهم الأدبية والاجتماعية والإبداعية قد ساعدت على عدم مسهم بعد هدوء الأوضاع، وإن لم يستثنوا من انتزاع وظائفهم وتوقيفهم عن العمل واستفزازهم بصور مختلفة.

العودة من عدن إلى برلين

أُذن لي بالمغادرة والعودة إلى برلين الشرقية، حاملاً معي ملفاً يحتوي على وجهة النظر الرسمية للقيادة الحزبية والسياسية الجديدة في اليمن الديمقراطية، حول الصراعات والأحداث في ١٣ يناير المشئومة.

عرضت وجهة النظر الرسمية تلك على المسئولين في قيادة الحزب والدولة الألمانية الديمقراطية، الذين كانت لهم تقويماتهم وتقديراتهم الخاصة حول طبيعة الصراع، وما آل إليه من اقتتال ضار وتدمير غير مسئول، بل إنني لمست استياءهم الشديد لما حدث وما يزال يحدث في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

كنت قد وصلت برلين وأنا منهك القوى تماماً، كنت في حالة دوار دائمة.. كانت مشاهد الحياة وأحاديث الزملاء والأصدقاء ومعاناة كل الناس ثابتة في مخيلتي.. كنت أحس بجرح عميق، يتسع في بدني وروحي ... كدت أجن وأنا أحاول إعادة قراءة ما يحدث وعلى ذلك النحو من البشاعة والإسراف في الوحشية ... وكدت أجن وأنا أحاول استبصار ما سيحدث ....

هـــذا هـــو بعـــض حالي ... فما هو حال الناس هناك في عدن في المعتقلات وفي كل محافظات الجمهورية؟!

ويزداد استنكاري وأنا أتابع تصرفات ومواقف العديد من القياديين في الحزب والدولة من تيار علي ناصر، الذين تمكنوا من مغادرة البلد ليعيشوا في دمشـــق وعواصـــم أخـــرى.. ثم يستاءون من عدم انضمامي إليهم. يســـألونني عـــن الـــبلد.. أجيب: وأي بلد تركتم؟! لقد حلت الكارثة الكاســـحة في كل شبر من عدن وغيرها من المحافظات، الناس موتى.. أو يموتـــون مـــن تداعيات الموت ذاته.. عدن كفت أن تكون عدن ... إنه السقوط العظيم والمدوي للحزب وللدولة.

عندما نذرت روحي وكل ذاتي للوطن وبنائه وتطويره والحفاظ على خيراتـــه، اعتقدت إمكانية تحقيق ذلك من خلال العمل السياسي، باعتباره الحقـــل الأرحب لاستيعاب ملكات وفاعليات الفرد، وبالتالي كي ننهض بعمل سياسي فعّال ومغاير لواقع ما بعد ١٣ يناير كان لابد من الانضواء في وســـط سياســـي تنظيمي وطني جديد، يعيد صياغة الفاعلية الإنسانية، فكـــراً وثقافة وحضارة ... للاضطلاع بمختلف المهام الوطنية التحررية.. وهكـــذا فـــإن نخـــبة من الرفاق منهم الأستاذ الدكتور صالح علي باصرة والأســـتاذ الدكـــتور عبدالعزيز صالح بن حبتور والأستاذ محمد إسماعيل الســـروري والدكتور محمد الغزالي.. بحثوا الأمر وتحاوروا، وأصدروا بيان بوتسدام على طريق خلق منبر ديمقراطي داخل وخارج الحزب مكوناً من عشـــر نقـــاط (أعيد نشره لاحقاً في جريدة السفير اللبنانية في ١٩ فبراير ١٩٩٢م، تحـــت عـــنوان بـــرنامج مجموعة الحوار الديمقراطي، ثم أنشأنا مجموعـــة الحوار الديمقراطي سراً.. وقد قابلتها صعوبات جمة لم تحل بينها وبين أدائها لدورها السياسي والوطني في خضم التقلبات السياسية الكثيرة.

... وتأسيســـاً عـــلى هـــذا الأمل، الذي يبدو أنه مغرق في المثالية، تعاطيت مع القضية الوطنية ... ولطالما عانيت وخسرت، معتبراً ذلك من

لـوازم الكفـاح الوطني حيث لابد له من ضريبة أدفعها بسخاء ومن غير ندم..، فكم تعرضت للأذى النفسي وكم تهمة ألصقت بي، كما ترصد لي الموت في أكثر من لحظة من لحظات الحقد والخصومة ... ولم أيأس لحظة مـن إمكانـية تحقـيق الحـلم الوطني بالتحرر من كل صنوف الشقاء، والحـرمان والتعسـف والقهـر والكـبح ... ولطالما صدمت بويلات ونكسـات ولكن كل ذلك لا يقارن بزلزال ١٣ يناير ١٩٨٦م الذي هز وجداني بصورة بالغة.

أعترف أنني صدمت، وأنني كدت أفقد الإيمان بالكثير من القيم، كما أؤكـد أنـني فقـدت احـترامي لكثير من الأشخاص، سقطت هالتهم وقدسـيتهم الوطنـية والثورية، تلوث تاريخهم الكفاحي، أمسوا عناصر تآمـرية ... أو مرتزقة سلطة ... ومع ذلك فإنهم لا يتوانون عن التستر خلـف الشـعارات الوطنـية، وتسخير القوى الوطنية والسياسية لخدمة صـراعاتهم وأهدافهـم، فما أن تنقسم القيادة إلى صفين متصارعين حتى يتحول الجميع إلى حطب لذلك الصراع، يتنازع الخصمان على حزم أكبر قدرٍ منه وإحراقه في وجه خصمه!!

فهل علينا أن نبقى مطايا حزبية وسياسية، وأدوات آدمية يطرقون بنا رءوس بعـض ومـا أن يفـرغوا من ذلك حتى يسمّروا بنا صور أبطالهم وشهدائهم ولافتات شعاراتهم أو يسمّرونا نحن في أية مراحيض سياسية.

هـل قَـدر علينا التصفيق لأي دموي ينط الى عرش السلطة حاكماً علينا، رضينا أم أبينا؟! هل كُتب علينا تلميع وجوه لو وقفنا وقعدنا العمر كلـه في تبييضها لاسودت أيادي وأقدام كل اليمنيين وما ابيض أي وجه منهم؟!.

ومن هم هؤلاء؟! ومن هم أولئك؟ !

لا فـرق بـين قـاتل وآخر إلا بأداة القتل المستعملة، توقيت القتل وطريقته..، عدا ذلك فهم مجرمون بالمعنى العميق والوطني للكلمة ... وإن

تستروا بأغلى وأنظف مبادئنا وأحلامنا، وبأجمل وأصدق أغانينا وأناشيدنا...

هل غدت دورات الاقتتال الأهلية قضاء وقدر أهل جنوب اليمن؟! وهل كتب على أهالي عدن الابتلاء بأدعياء السياسة؛ وسلطة القبائل والعسكر؟! هل بات عليهم العيش في قلق وهلع وخوف، يموتون كالأغنام في بيوتهم وحواريهم ومكاتبهم، وعند برك الماء لأطفالهم وحنفيات السبيل وهم يحاولون توفير شربة ماء لأطفالهم بعد قطع المياه عنهم؟! وهل كتب عليهم، قبل كل حرب إبادة وبعد كل حرب، أن يعتقلوا ويهانوا ويحرموا من وظائفهم، أو يشردوا في مدن وفلوات الجزيرة والخليج وغيرها من بلدان العالم؟! هل عليهم أن يظلوا خدماً أكفاء عند من كانوا غير أكفاء لدى الكولونياليين، وأن يظلوا كتبة عند جاهل حاكم؟!

واحسرتاه على وطني..!! واحسرتاه على ما أنفقت من عمر في سبيل قيم ومبادئ سحقت في لحظة طيش همجية ... واحسرتاه على زملائي ... وعلى شهداء الكفاح السياسي النقابي، وعلى شهداء حرب التحرير، وعلى جميع القتلى، وضحايا القيادات الحزبية والسياسية المهووسة ... وعلى الأطفال والنساء والشيوخ الذين عانوا من كل ويلات الحرب الظروس، ووطأة الحاجة المادية والمعاناة الروحية، واحسرتاه على كل فرد وأسرة شُردت وفرض عليها الاغتراب فرضاً.

أعرف أن المصاب الوطني، الجمعي والفردي، أكثر جللاً من أي خطاب ... وأن المعاناة أفدح من أن تستوعبها اللغة والعواطف ... وأني مهما حرصت على القيام بكل ما من شأنه تخفيف آلام وأوجاع البعض بما أتيح لي من إمكانات إلاّ أنني قاصر عن فعل الخوارق والمعجزات.. بل وفي لحظات إنسانية ما، أتمنى مواساة صادقة من أحد...!!

باشرت مهامي المعتادة في السفارة وبالقدر ذاته من الاحترام والاعتزاز بالنفس فيما زادت الأنشطة الاستخبارية الأمنية والحزبية المضادة، كاشفة

عـــن حقد عجيب. حتى إن بعضهم كان قد تمادى في التعبير عن عدائه لي بتشـــجيع من عناصر في السلطة الجديدة، وهو ما تجلى بصورة فاضحة في الاجـــتماع الموسع في برلين في ٢٠ أبريل ١٩٨٦م برئاسة محسن وجبران عضوي المكتب السياسي.

وبدون شطح أو ضعف استوعبت العديد من السلوكيات الاستفزازية والانتهازية والهذيان الذي تضمنته تقاريرهم الدوريّة.

اللحظات الحرجة

العودة المفاجئة والنهائية لعدن (ديسمبر ١٩٨٦)

كـــل المعلومـــات والمؤشرات والدلائل الملموسة، كانت ترسخ اليقين بأنني لا محالة مقصي من وظيفتي الدبلوماسية كسفير، وأنني سأتعرض حتماً لمواقـــف وممارســـات عدائية علي المستوى الحزبي والإنساني، التي ستشمل بالضـــرورة أسرتي وأولادي فضلاً عن أخي وكل من له صلة قرابة بي ... وبالتأكيد أصدقائي وربما بعض زملائي ومعارفي...

إذن كيف السبيل إلى التعاطي مع ويلات ونوائب الأيام القادمة، إذ أن لطـــف الذيـــن نصّبوا أنفسهم أعداء لي مؤقتة، وأنتظر منهم أن يظهروا لي وجههم الحقيقي ...

خـــياران فقط أمامي لا ثالث لهما: أولهما أن أرتب أموري الشخصية، بإستغلال مكانتي الدبلوماسية، فأحزم حقائبي، وآخذ أسرتي وأغادر إلى أي بلـــد يســـتهويني وأطلب حق اللجوء السياسي أسوة بمن فعلوها قبلي وهم الأغلبـــية.. وبالتأكيد فإن العيش كلاجئ سياسي دبلوماسي أرغد وأهنأ من العـــيش ذليلاً، غريباً، مطارداً في بلدي ... وذلك كان الخيار السهل ... وكـــان الرئيس علي ناصر محمد قد اتصل بي من أديس أبابا ليرتب لي حق الـــلجوء السياســـي، ولكني اعتذرت وأبلغته بقرار عودتي إلى عدن مهما كانت النتائج.

ثانـــيهما أن أعـــود إلى الوطن، وأتحمل برجولة ومسئولية كل تبعات قـــراري، فأكافح مع كل الخيرين كل ما أصاب الوطن من بلاء، مع علمي أن مصيري حينئذ مفتوح على كل الاحتمالات التي تنشمل القتل والتعذيب بكـــل أنواعـــه والكثير من المعاناة لي ولأسرتي ولجميع الأعزاء إلى قلبي.. ولعمري إن ليس في هذا ذرة من ادعاء أو افتعال لبطولات أو فروسية، كان الخـــوف بالمعنى الإنساني يهزني من رأسي حتى أخمص قدمي، ولكني كنت محكوماً بتكويني التربوي والثقافي والوطني...

تداولـــت الأمـــر مع أسرتي، مع أنها ليست عادتي، ناقشتني كثيراً ابنتي الكبرى سهير، وتحاورت كثيراً مع أخي محمد، وفي الأخير خولوني مسئولية اتخاذ القرار والرسو على الخيار الذي أراه مناسباً.. كانت واحدة من أصعب لحظات حياتي الإنسانية والوطنية، إذ من الممكن جداً أن أوافق على المجازفة بحـــياتي الشخصية، ولكن أن أجازف وأخاطر بحياة زوجتي وأطفالي وأخي الشاب فتلك مسألة في غاية الدقة والحساسية ...

لـــيال طوالاً لم أنم، عانيت السهر وتأنيب الضمير سلفاً، وكنت أعيد صـــياغة ذات الســـؤال: ولكن ما ذنبهم؟! ما ذنب زوجتي وأولادي سهير وفـــادي وعـــبير وباسل؟! وما ذنب هذا الفتى محمد أخي.. وهو لم يزل في ريعان الشباب طري العود ... يأمل.. يحلم ...؟! أحسست برأسي يزداد ثقلاً من وطء الأسئلة وكأنه برميل بارود مهيأ للانفجار.

حمـــل الاستدعاء الرسمي ضرورة العودة النهائية إلى عدن وعلى عجل.. صنف من صنوف الحرب النفسية الاستخباراتية ... ولأني توقعته لم أرتبك وتعاطيـــت معـــه وكأنه قد حدث في السابق.. واعطيت لي فترة أسبوعين فقط.!!

اجتمعـــت بأســـرتي.. أبلغتهم برسالة الاستدعاء إلى عدن.. ثم أبلغتهم مباشرة بقراري وخياري النهائي بالعودة إلى عدن..

أدهشـــوني بموافقتهم ومؤازرتهم لي، وقالت سهير: نحن معك.. حياة معانـــاة أو مـــوت. وأضاف أخي برجولة: هل تعتقد أننا سنتركك وحدك

وهـــل ســـتطيب لنا حياة بدونك؟! بحساسيتها المعهودة.. بكت زوجتي، وقالت بانفعال: والله ما (أسيبك).. ثمة فرح ملأ نفسي، ابتهجت بعد طول كآبـــة وكربة. وأحسست بقدميّ تقفان على الأرض بقوة.. وعدنا ثانية إلى عدن.. كان ذلك في نهاية ديسمبر ١٩٨٦م، وكانت تلك هي العودة الثانية والنهائية بعد أحداث ١٣ يناير.

المفاجأة

تفاجأت القيادة الحزبية والحكومية الجديدة في عدن، ليس بقرار عودتي وابلاغهـــم بذلـــك فحسب بل بوصولي فعلاً إلى عدن.. إذ اعتقدت فيما اعـــتقدت أنه قرار تكتيكي، ريثما أرتب أموري الشخصية والأسرية وأغادر برلين إلى حيث أشاء، ظانة أن ما لقيته منها ومن صبيانها من عنت واستفزاز وجـــور أكـــثر من كاف، ليس بإقناعي بعدم العودة فحسب، بل بإرغامي عـــلى ذلـــك.. خيبت آمالهم بالقرار، تحت أكثر الحجج نزاهة ومنطقية، جئت إليهم وإلى مكاتبهم بدمي ولحمي ليروني وجهاً لوجه.. وكنت أشعر بالغـــبطة والســـرور والابتهاج وأنا ألمس وقع المفاجأة عليهم.. إنه نوع من العند والتحدي والجرأة التي فطرت عليها..

وفقـــاً لـــنظام العمـــل في وزارة الخارجية، ذهبت لمباشرة عملي فيها، ومقابلة الوزير الدكتور عبدالعزيز الدالي وزير الخارجية الذي كان زميلاً لي عـــندما كـــان وزيـــراً للصـــحة العامة، منذ عام ١٩٦٩م حتى منتصف السبعينات، ثم تعين على نحو مفاجئ سفيراً في موسكو.. ثم ارتقى من أسفل الســـلم القـــيادي للحزب إلى أعلاه دفعة واحدة، إذ تعين عضواً في اللجنة المركـــزية وبعدها عضواً في المكتب السياسي، وبالتالي تحمل وزارة الخارجية كاملة كوزير لها ... وظل د. الدالي هو د. الدالي رجلاً غير واضح منذ أن كـــان وزيـــراً لوزارة خدمية اعتيادية هي الصحة العامة ومجرد عضو حزبي عـــادي في مديـــرية المعـــلا.. حتى تعين عضواً في المكتب السياسي ووزيرا

للخارجـــية، وقد ازدادت شخصيته غموضاً بعد ترقية الحزب له .. والسمة الأهم أنه لا يتخذ قراراً حاسماً على الاطلاق ...

ومـــع هذا ذهبت إليه بحكم طبيعة عملي، فالرجل وزير الخارجية وأنا ســـفير، أثـــناء مقابلتي له بدت عليه ملامح الحرج، وبدت ابتساماته أكثر شـــحوباً.. وبعـــد نقاشٍ عام سألته عن ترتيب وضعي.. تغير لونه.. تنحنح كأنـــه ســـيلقي خطابـــاً رسمياً، وقال لي بصوت متهدج إن مسألة ترتيب وضعي في وزارة الخارجية خارج نطاق صلاحيته، لأني عضو في أعلى هيئة قـــيادية حزبـــية (اللجنة المركزية)، ولا يفتي في أمري والرفيق محسن، عضو المكتـــب السياســـي، ســـكرتير العلاقات الخارجية (المشرف على النشاط الخارجي) في المدينة ... وذاك أيضاً كان منطق نائبه السيد شائع محسن.

هكـــذا إذن كان منطق الحال.. و لم أكذب خبراً.. ذهبت لمقابلة أكثر الشخصيات القيادية الحزبية حسماً، أو هكذا أُشيع عنه، وكان الرجل يتمتع بعقلـــية أمنـــية مـــن طـــراز فريد، وتاريخه السياسي تاريخ أمن سياسي في الجوهـــر.. فهـــو مؤســـس هيئات الاستخبارات الأمنية ووزيرها الفعلي والـــتاريخي، وحقـــق نجاحات ساعدته في إدارة أزماته مع خصومه الأمنيين والسياسيين .....

كسر جدار الصمت

كان قرار إقصائي عن العمل في وزارة الخارجية مبيتاً سواء عدت أم لم أعـد، كـان وضعي الوظيفي الدبلوماسي قد حسم مبكراً... غير أني وبـدون مبالغة لمست ما سببته عودتي إلى عدن من إرباك لبعض القياديين في الحزب والدولة، وما سببته من ضيق وعدم ارتياح للرئيس الأمين العام السـابق (عـلي ناصر محمد) وبعض من أصحابه. ذهبت لمناقشة ترتيب وضعي مع قيادة وزارة الخارجية، الوزير ونائبه، فأحالاني إلى الرفيق محمد سـعيد عبدالله، المعروف باسمه الحركي (محسن) كما اسلفت، وقد حاول محسـن أن يفهمـني أنه مستوعب لطبيعة وضعي السياسي والدبلوماسي الحـرج والصـعب وأعرب لي عن تطلعه إلى حل هذا الاشكال بواقعية وبأسـرع وقـت ممكن... مشيراً إلى أنه تم ترتيب وضعي سكرتيراً عاماً لمجلس السلم والتضامن والصداقة مع الشعوب.... جاء هذا التعيين في ظل استضـافة الـبلاد لعقد مؤتمر دولي للتضامن، وكنت سكرتيراً لهذا اللقاء الدولي بحكم التعيين الجديد.

لم أجد صعوبة في إدراك أسباب ودواعي تعييني سكرتيراً عاماً لمجلس السلم والتضامن والصداقة، الذي جاء بهدف إقصائي عن وزاره الخارجية، مـع توفير قدر ضئيل من اللياقة، يعين على تقبل القرار، الذي لم يكن في الحقيقة سوى بداية معاقبة تنبئ بالخطوات القادمة.

تعاطيـــت مـــع أمـــر إقصائي غير العادل وغير الموضوعي عن وزارة الخارجـــية، وتعيـــيني سكرتيراً عاماً لمجلس السلم والتضامن والصداقة مع الشـــعوب على أنه إجراء احترازي أمني وسياسي، وإن كان ظالماً ومبالغا فيه!

كنـــت قد نُصحت بحب وإخلاص من جميع الأهل والأصدقاء بعدم العـــودة ثانية إلى عدن، إذا أخلي سبيلي وعدت سالما الى برلين الشرقية، بعـــد أول زيارة لعدن في الثاني من فبراير ١٩٨٦م ....، بل إنني حُذرت مـــن مغبة ائتمان من لا يجب ائتمانهم.. وحذرت من الاطمئنان إلى من لم يملكـــوا مـــثقال ذرة من رأفة وهم يقتلون بعضهم بعضاً ويدمرون الوطن والإنسان بهوس وحقد دفين...

أخذنـــا تلك التحذيرات على أنها من باب العطف والخوف علي، مع تقديري لأصحابها الذين أحبهم كثيراً وأعرف مدى حبهم لي وحرصهم عـــلى حـــياتي وأسرتي.. فلم أرضِ الإلتحاق بزملائي، الذين أخذوا حق اللجوء السياسي في الأمارات العربية ودمشق وغيرهما، وعادوا إلى الوطن في أوقـــات لاحقـــة، مكرمين معززين أشبه بالفاتحين.. وأعلنت للرئيس الســـابق علي ناصر محمد موقفي صراحة. وهكذا عدت إلى عدن رافضاً الكفاح من غرف وصالات الفنادق أو فيلات دمشق و (حدة) في صنعاء، مـــع معرفتي الاكيدة بأن مئات من الزملاء في قواعد الحزب الذين تمكنوا من الوصول بسلام الى صنعاء، كانوا في ظروف معيشية ونفسية ضنكة..

عـــدت ليس بهدف الكفاح ضد سلطة البيض وصحبه بالمعنى الدون كيشـــوتي للكلمة.. وإنما عدت لإيماني الراسخ بأن حركة التاريخ لن تقبل بديمومـــة الواقع الطارئ، الذي تصنعه الإرادة المعارضة لتطلعات الشعوب والأمم. فالتغيير لازم لجدلية الأحداث الفاعلة حتماً باتجاه التطور والتجاوز لكـــل المعوقات. وبهذا الوعي والإيمان عدت مراهناً على أجمل ما في الناس مواطنين ومثقفين ومبدعين ... من طاقات وإمكانيات خلاّقة لتغيير الواقع

الناشـــئ، وأن الخيرين وإن فرقتهم سبل وضغوط الحياة هم أكثر عدداً من السـيئين وأن أصواهم لابد أن تعلو يوماً وإن خفتت عقوداً.. لقد كنت أراهن على المستقبل.

ولأن الفرصـــة لا تـــأتي دائمـــاً وإنما ينبغي أحياناً أن نصنعها، فقد استحســـنت الآراء القائلـــة بضرورة اختراق ما تراكم من عوازل نفسية، وبالـتالي إيجاد مبادرة شجاعة لتفتيت جدران الجفاء السياسي والإنساني، والعمـــل عـــلى فتح حوارات رحبة وموضوعية مع بعض قيادات الحزب والدولة، بالرغم من التصرفات والشطحات لبعض الذين حملتهم الظروف القبلية والمناطقية والقروية إلى سدة الحكم وقيادة الحزب والدولة.

كـــان لابد لي من الاتصال بأكبر عدد من العناصر الفعالة في الساحة السياســية، وكانـــت (المقايل) تلعب دوراً في هذا المجال. ولكن كانت مشــكلتي المزمـــنة أنني لست من منظمي أو رواد المقايل.. فأنا لا أتعاطى القـــات لأســـباب ذوقـــية وصحية، ربما بسبب ذلك لم أستطع تكوين علاقـــات سياســـية واجتماعية على أساس مقايلي، كما أنني لا أميل إلى جلسات الثرثرات، إذ أنني قد عرفت عن نتائجها غير الحميدة الكثير، ومع هـــذا فعلاقـــاتي الإنسانية الاجتماعية والصداقية والرفاقية واسعة جداً إلى درجة أنني لا أجد متسعاً من الوقت للإيفاء بالتزاماها.

حاولـــت الـــبدء من حيث تتوفر الشروط الطبيعية للحوار، أي مع النخبة القيادية التي تجمعنا بها علاقات عمل، والتي لا تستفزها مبادرة ولا ترهب الحوار الجريء. أرتأيت أن أبدأ الحوار مع محمد سعيد محسن عضو المكتـــب السياسي، سكرتير العلاقات الخارجية، وهو شخصية أمنية يتطير الجميع من مجرد الاقتراب منها، وهناك اعتبارات وظيفية، فالرجل مسئول عـــن المجلـــس اليمني للسلم والتضامن والصداقة مع الشعوب وهو المجلس الـــذي عينت سكرتيراً عاماً له وفي هذا الاطار تكون العلاقة طبيعية معه، وتوفـــر هامشـــاً للحوار..، ولكن الأحاديث والحوارات معه ظلت ذات

طبيعة وظيفية وعملية صرف، ولا تخلو من الشد والجذب.. وعلى الرغم من تقديره لي إذ كان يحترم ويثمن جهودي في المجلس اليمني للسلم والتضامن والصداقة مع الشعوب، ولكنه كان استفزازياً في تعليقه على تقديمي كتاب استقالتي إلى البيض دون التشاور معه.. وكذلك عندما حاولت لفت انتباهه إلى الاجراءات التعسفية للرقابة الحزبية تجاه عدد من الأخوه من خريجي ألمانيا الديمقراطية، ومن الذين يواصلون دراستهم هناك حيث كنت أتصدى للممارسات الأمنية المستهدفة عدداً واسعاً من طلاب الدراسات العليا في ألمانيا الديمقراطية الذين يحضرون الماجستير والدكتوراه، بمراجعة التقارير الأمنية الكاذبة عنهم وتفنيد مزاعم كتابها وتلفيقاتهم، فرد متسائلاً باستفزاز، بحضور نائبه الأستاذ عبد الجليل غيلان: ما القصة يا سروري؟! هل تريد كسب الناس على حسابنا؟ أجبته بهدوء: أنا أيضاً مسئول معكم في هذا الحزب أم إنني ابن السوداء (ابن الخاله)؟! عموماً.. كان الحوار معه ممكناً إلى حد ما، وفي بعض الحالات كان تعاونه إيجابياً وإن لم يسع على الإطلاق إلى تصحيح وضعي وتمكيني من استحقاقاتي الوظيفية وغيرها، وهو قادر، إذا شاء ذلك، في ضوء قرارات المكتب السياسي التي تقضي بترتيب أوضاعي، كما إنه لم يرتب لي أي وضع عند الوحدة المباركة ولا قبلها، وكان بمقدروه أن يعمل الشيء الكثير.

وكان الأخ فضل محسن، عضو المكتب السياسي، سكرتير العلاقات الاقتصادية، شديد العداوة لنا.. فكثيراً ما أساء لي دون مبرر. وقد علمت أنه كان وراء عدم تعييني وكيلاً للسياحة، حيث عارض بقوة ذلك المقترح، وهو ما ألمح إليه الأخ (محسن) في تعليله لعدم التعيين بقوله: إن مسئولاً كبيراً قد اعترض على ذلك. أنا في الحقيقة لا أبرئ أحداً من القيادة من عدم الحرص على نجاح ذلك المقترح. والحقيقة أن الرجل قد اتخذ مني عدواً له، دون أن تجمعني به خصومة ما أو أية علاقة أو صلة حزبية أو وظيفية مباشرة. فظل يقيمني سلباً ويسيء جزافاً أثناء

الاجـــتماعات الحزبية ولاسيما الموسعة منها، وأشير هنا إلى ما حدث في اجـــتماع كلية ناصر الزراعية في لحج عندما زعم بثقة عجيبة، أنني أمارس تـــأثيراً عـــلى الموقـــف السياسي لألمانيا الديمقراطية من سلطة يناير. وقد اكتشـــفت مـــن خلال حواراتي اللاحقة معه، أن الرجل تعامل معي على قـــاعدة (إذا لم تجـــد الغـــريم فـــابن عمه)، بمعنى إن للرجل خصومات وعـــداوات مـــع بعض رموز فصائل العمل الوطني سابقاً، ولأن هؤلاء قد اختفوا من المسرح السياسي للحزب الحاكم بعد يناير، و لم يعد بإمكانه أن يطـــالهم بســـوء، فمـــا عليه إلاّ أن يشفي غليله من العبد لله الذي شارك بعضهم في يوم ما الانتماء إلى حزب البعث ثم إلى حزب الطليعة الشعبية.. وبســـبب هـــذه القـــاعدة الخاطئة، عانى الكثير من الأخوة الذين جرى اضطهادهم وسجنهم وقتلهم...، كما كشف لي فضل محسن عن التقرير الـــذي كتبه ورفعه الأستاذ حيدر العطاس إلى المكتب السياسي عن نشاط وموقف السفير والسفارة في برلين، وتأثيري على القرار الألماني في التعاطي مـــع الوضع الجديد، وإبلاغي الألمان بعد الأحداث أن عبد الغني وباذيب مكلفـــان بالحوار مع القيادة السوفيتية نيابة عن علي ناصر، وأنهما يملكان كل التفاصيل عن الأحداث وتطوراتها. وسألني إن كانت قد تمت مناقشة هذا التقرير معي، فأبديت دهشتي وأجبت بالنفي. وتدريجياً بدأ الود الحذر يســـود نقاشـــاتنا، التي كشف خلالها عن وجهة نظره ومواقفه من عبد الفـــتاح وعلي ناصر والصراع وأحداث ١٣ يناير ... وعن تقويمه للوضع بعـــد مـــرور عام على الكارثة، وتحدث عن مشكلة عبد الكريم شمسان.. مشـــيداً بـــه ومؤكداً على أن خلافه ليس مع عبد الكريم شمسان وانما مع أنـــيس حسن يحيى، وطلب مني العمل على إقناع عبد الكريم بتسليم نفسه للســـلطات الأمنية بضمانته الشخصية لحياته، كما وعد بدعمه شخصياً.. أبلغـــته عدم معرفتي بمكان اختبائه، فأشار عليّ بإقناع عائلته بالتأثير عليه لتســـليم نفسه للسلطة.. فقلت له ليس لي معرفة حتى بأهله.. وسألني إن

كنت على علم بالمكالمة التلفونية التي تمت بين عثمان عبد الجبار راشد وزير العمل والخدمة المدنية في ذلك الحين وعبد الكريم، وما إذا كان عبد الكريم قد اتصل بي.. فنفيت علمي بتلك المكالمة مؤكداً عدم اتصال عبد الكريم بي. وكانت نصيحته الطيبة لي: احنِ رأسك للعاصفة حتى تمر.

كانت لقاءاتي أيضاً بالاخ الدكتور ياسين سعيد نعمان، عضو المكتب السياسي، رئيس مجلس الوزراء ودية، إذ كان الرجل يتعامل معي بلطف وكياسة وأدب جم.. وكنت أحس بتعاطفه وتفهمه لوضعي ولكن الوشايات — لا سامحها الله — أوقعت في قلبه الضغينة، فأساء إلي في مرحلة رئاسته للوزارة قبل الوحدة. ولم يكن مصدر هذه الوشايات، سوى أشخاص انتهازيين تقوّلوا علي ليخطبوا وده وهو في السلطة، ولم يترددوا، حين فقد سلطته، في توجيه سهامهم إليه من على منابر الصحافة، بحديث يندى لذكره جبين الحر.

وكانت تجمعني بالأخ محمد حيدره مسدوس، عضو المكتب السياسي، سكرتير دائرة الأمن والدفاع، علاقة ود منذ كان سفيراً في بلغاريا، وكنت على اتصال دائم معه أثناء الأحداث فقد كان متفهماً لوضعي. وبحسب إفادته، إنه حاول عدداً من المرات إقناع الأمين العام شخصياً والمكتب السياسي بتصحيح وضعي، ولكن الاستجابة لم تكن مشجعة على الاطلاق. أما الأستاذ حيدر أبو بكر العطاس، عضو المكتب السياسي، رئيس هيئة الرئاسة، فقد بات من المؤكد ان تقاريره وتقويماته غير الدقيقة والمتحاملة، لعبت دوراً حاسماً في تنامي عداء الأخ / البيض الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني لي.. (المصدر الأخ / فضل محسن عضو المكتب السياسي سكرتير اللجنة المركزية حينها).. ومع هذا نُقل إلي إشادته بما أنجزته في مجال مسئولياتنا الوظيفية في مجلس السلم والتضامن والصداقة مع الشعوب، كما نقل جلساؤه قوله: يتمتع السروري بقوة تحمل غير عادية، ذلك بأنه، على الرغم مما لقيه من متاعب، قد صمد

وأثبت مصداقية وجدارة وثقة عالية بنفسه.. وفي معظم لقاءاتي الرسمية مع العطـــاس، كنت غالباً ما أصطحب معي الأخ خالد باراس، وهو مناضل قـــديم، فصل من عضوية اللجنة المركزيه للحزب الاشتراكي في مطلع عام ١٩٨٧م تعســـفاً، وقد كان يعمل عندما انفجرت الأحداث في ١٣ يناير ١٩٨٦م مـــلحقاً عسكرياً في سفارتنا في موسكو.. ومصنف ضمن جماعة علي ناصر محمد..، ولكن له علاقة ود حميمة مع العطاس، لهذا لم يتعرض إلى كـــثير مـــن الأذى، وقد نقل إلى مجلس السلم والتضامن نائباً للرئيس كنوع من العقاب.

وظل المرحوم سعيد صالح، عضو المكتب السياسي، وزير أمن الدولة، في حـــواراتي معـــه مقتنعاً بتقارير مشبعة بالافتراءات والتلفيقات، وطالما حاول الحصول على أن أسلم بصحة ما أوردته تلك التقارير الأمنية. كنت أقـــابل تلك المحاولات برحابة صدر مؤكداً له أنني لم أرتكب أي خطيئة وطنـــية، وأن الصـــراع السياســـي ومـــا تولد عنه من أحقاد ومؤامرات ودســـائس، وما أدى إليه من أحداث دامية، قد جرى وأنا خارج الوطن، وكلما قيل وكتب عني ما هو إلاّ مجرد هراء.

أما الأمين العام للحزب علي سالم البيض، فظلت العلاقة معه فاترة.. بل إن بغضه وجفاءه لي باتا واضحين، ومع هذا فاجأني بزيارة سريعة الى مكتبي في مجلس السلم والتضامن والصداقة مع الشعوب في خورمكسر، في عـــام ١٩٨٧م بصـــحبة الأخ محسن.. ولم أفهم غرض تلك الزياره غير المـــتوقعة.. ولكـــنني أســـتطيع أن أتكهن أنها محاولة لتخفيف حدة العداء والجفـــاء الطويل. وأثناء زيارتهما، أبديا رضا وارتياحاً لما شاهداه من عمل وجهد مبذول، كما أثنيا على ما حققته من نجاح في عقد أول مؤتمر وطني لحـــركة الســـلم والتضـــامن، وتشـــكيل لجان أنصار في كل محافظات الجمهوريـــة، ومـــنح الهيئة الدولية ميدالية (أحد رسل السلام) في العام الدولي للسلام في عام ١٩٨٦م لمجلس السلم والتضامن في بلادنا، وتنظيمي

فعاليات دولية وإقليمية مختلفة من أجل تأمين السلام في المنطقة، وإبقائها خالية من السلاح النووي.

أحترم كثيراً الأخ المناضل المرحوم صالح أبوبكر بن حسينون، عضو المكتب السياسي، وزير الطاقه والمعادن، رجل دمث الأخلاق، متزن وواقعي، كريم الخلق، وناضج الرؤية والمواقف...، تعاطف معي كثيراً وآزرني قدر استطاعته.. ووقف لأكثر من ساعتين في مناقشة الأمين العام، عندما قرر طردي من عضوية اللجنة المركزية، قبل عقد دورة اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، التي تقدمت الكونفرنس الحزبي الذي عقد في ٢٠ – ٢١ يوليو ١٩٨٧م، حيث جاءني الأخ / البيض بتقرير مطوّل مذيّل بتوقيع رئيس لجنة الرقابة الحزبية العليا حينها يحمل جملة من الاتهامات الملفقة التي رفضتها شكلاً ومضموناً... وكان يهدف إلى اتخاذ قرار الطرد من اللجنة المركزية ورفع الحصانة عني، ليتم اتخاذ إجراء الاعتقال، فرحمة الله على رفيقنا العزيز بن حسينون، وأسكنه الله فسيح جناته...

وللتاريخ أقول، في ذروة الغليان التآمري على حياتي عام ١٩٨٧م، جاءني الزميلان ناصر جعسوس وفضل عبدالرب، اللذان كانا يعملان برفقتي في مجلس السلم، وهما مصنفان ضمن جماعة علي ناصر وعرضا عليّ الهروب إلى صنعاء لأن هناك خطراً حقيقياً على حياتي من قبل بعض عناصر المكتب السياسي وأمن الدولة، وأبدى جعسوس الاستعداد التام لترتيب الموضوع.. فرديت عليهما بأني باقٍ في مكاني.. وليكن ما يكون. هل كان ذلك فخاً أم حقيقة؟ لا أدريّ، لكني شكرت الرفيقين على موقفهما الطيب، وقلقهما النبيل على حياتي، التي أصبحت قصداً للمؤامرات المحمومة منذ عودتي من برلين إلى أرض الوطن.

صور من التجربة المرة

لم يكن من العسير عليّ التعرف على طبيعة السلطة الجديدة بعد يناير ١٩٨٦م وموقفهـــا مـــن الذيـــن لم يدينوا لها بالولاء السياسي في مرحلة الصراع السابقة، ولا سيما بعد قرار إقصائي عن العمل في وزارة الخارجية بعـــد عودتي إلى عدن في أواخر عام ١٩٨٦م. فقد أخذت صورة الواقع السياسي الجديد تتضح أكثر، فالسلطة ترتاب في الكثيرين، وهي لن تتوانى في تكتيف أيديهم، ولو كان في ذلك تعسف وظلم لتاريخهم الوطني.

وقـــد تم اقصائي عن وزارة الخارجية في أجواء سياسية وأمنية عدائية، إذ كانـــت الحملة السياسية والأمنية الشعواء قد بدأت ضدي وأنا مازلت في ألمانيا الديمقراطية سفيراً...

وكـــان ما يحدث لي في عدن، امتداداً سافراً لبداياته الأولى في برلين الشـــرقية، فقـــد أصبحت هدفا للمتابعة البوليسية الدقيقة والتقارير الأمنية المـــنظمة.. وضـــع بـــيتي، وجمـــيع افراد اسرتي، وكل زواري من الأهل والأصـــدقاء والـــزملاء، تحت الرصد الآمني على مدار٢٤ ساعة، بما فيه مكالماتي الهاتفية. وبسبب مباشر من رعونة المتلصصين الأمنيين ووجودهم الثقـــيل عـــلى مقربة من سكني وحركاقم المكشوفة، أثاروا إهتمام وقلق الجـــيران، الذيـــن اعتقدوا خطأً أهم هنا من أجل حمايتي، وعندما سئلوا، صـــرّحوا لأحـــد الجـــيران، من ذوي الصلة السابقة بالجهاز الأمني، أهم مكلفـــون بمراقـــبة مترل السفير عبد الوكيل السروري وحركته وزواره،

ولفت جاري الطيب انتباهنا للأمر. وقد تكرر هذا التنبيه من أكثر من زائر لبيتي، ومنهم المناضل الراحل محمد بن محمد المخاوي، الذي كان في كل زيارة لمنزلي يتابع بسيارة بيجوت حتى قرب منزله. ويبدو أنها كانت قد أعطيت لهم توجيهات بتصعيد حربهم النفسية، وإن تطلب الأمر إشاعة ملاحقتهم لي بين الناس، فضلاً عن شعورهم بالنشوة والغرور وهم يقدمون أنفسهم للناس بصفتهم رجال أمن دولة.

في أول تعميماتها الحزبية، أعلنت القيادة الحزبية الجديدة، إدانتها الواضحة لي، فوصفتني بأحد أقطاب زمرة الرئيس علي ناصر، كما ادعت أنني مازلت حتى لحظة إصدار ذلك التعميم الحزبي أعمل ضدهم مناصراً لزمرة الرئيس علي ناصر محمد ... كان التناول صريحاً وبالأسم، والإدانة مؤكدة لاريب فيها... وأني مؤثر بشكل عجيب على القيادة الألمانية الديمقراطية (أول تعميم حزبي على منظمات الحزب في الداخل والخارج بعد دورتي اللجنة المركزية المنعقدتين الأولى في ١٩٨٦/١/٢٤م والثانية في فبراير ١٩٨٦م).

حدث ذلك وأنا ما زلت سفيراً لدى ألمانيا الديمقراطية، بل ما زلت عضواً حزبياً قيادياً في أعلى هيئة حزبية قيادية شرعية (اللجنة المركزية) الأدهى من ذلك، تجنبهم إفادتي أو إطلاعي رسمياً على ذلك التعميم الحزبي، إذ عرفت بصدوره ومضمونه وتعميمه على قواعد الحزب في ألمانيا الديمقراطية وموسكو والمجر وبلغاريا ... فضلاً عن منظمات وقواعد الحزب في الداخل، من خلال اتصالات كثيرة من الأصدقاء في أكثر من بلد. وكنت قد توقعت ذلك حين لم توجه لي الدعوة لحضور أي دورة من دورات اللجنة المركزية بصفتي عضواً فيها.

لم يكن الامر، هيناً، ولكني كنت مستوعباً لطبيعة تقويم وموقف السلطة الجديدة العدائي، وما هي دوافعه الحزبية والسياسية والشخصية.

تفـــاقم الموقف ووصل ذروته في الاجتماع الحزبي الموسع الذي ترأسه السـيد سيف صائل في القاعة الكبرى في معهد باذيب للعلوم الاشتراكية (عـــام ١٩٨٧م) حـــين طالــب المدعو صالح حسن المعروف بـــ (ابن جبحـــبه)، الـــذي نط بعد يناير إلى كرسي نائب وزير الزراعة، بضرورة اعـــتقالي ومحـــاكمتي على اعتبار ذلك الإجراء أضعف الايمان. كما أصر المدعـــو ســـالم عبدالله ياسين، في اجتماع حزبي موسّع في مسرح وزارة الـــثقافة والاعلام في التواهي (عام ١٩٨٧م) برئاسة السيد جرهوم، وزير الـــثقافة والاعـــلام، على ضرورة إعدامي، قصاصاً وثأراً لقتل كوكبة من صـــف الحزب المبدئيين وقد لقي الأول حتفه في حادث مروري، وابتلي الـــثاني بالعبـــث بالمال العام، ووضع رهن الاعتقال لمحاكمته، ثم تمكن من الهروب.

المدعـــو باجنيد، المدعي العام للدولة، وعضو الرقابة الحزبية العليا بعد الأحداث الدموية، أجهد نفسه بالمطالبة بضرورة رفع الحصانة الدبلوماسية عني، كمقدمة قانونية لاعتقالي.. بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية، وأصحاب الـــنفوذ في المكتـــب السياسي.. ورئاسة لجنة ضمير الحزب..(لجنة الرقابة الحزبية العليا).

كما رفع تقرير مالي كيدي، يفتقر إلى الذكاء في حبك الأكاذيب الى المكتـــب السياســـي أتهمـــت فـــيه بإنفاق المال العام في سفارتنا في المانيا الديمقراطـــية لكسب أنصار لصالح الرئيس الأمين العام السابق علي ناصر محمـــد، وتقـــديم الدعم للمستشار في السفارة والمستشار التجاري، تمهيداً لمغادرتهما برلين واللحاق بجماعة علي ناصر.

كـــان مستوى من مستويات الإصرار على التآمر وحبك المؤامرات، وكان مضمونه أبعد من أن يتجانس مع أسلوب إدارتي لمال السفارة العام، وقـــد شهد بذلك بعض صقور النظام الجديد.. كما إن السفير البديل لي ومحاســـب السفارة، أكدا قانونية وسلامة إدارتنا لأموال السفارة، بل إنني

تركــت ورائــي أموالاً إضافية اخرى جرى تحصيلها وتوريدها رسمياً من فــارق صرف العملة، وهي تكفي لفتح ثلاث سفارات جديدة. (المحاسب والســفير مــا زالا حيين يرزقان) علما بأن هذه الأموال الناجمة عن فارق صرف العملة ليست محسوبة من أموال السفارة العامة، وكان يجري سابقاً تقاسمها من قبل المتنفذين في السفارة، دونما أية مساءلة.

وعــندما اجــتمع المكتب السياسي لمناقشة ذلك التقرير وما فيه من اتهام، انبرى لهم أحد الأخوة من المكتب السياسي ذاته، مفنداً تلك التهمة الوضيعة مبرهناً على نزاهتي وبراءة ذمتي.

وفي سياق التهم المكالة لي، التي كان بعضها مضحكاً على اعتبار أن شــر البلية ما يضحك، اتهمت ببناء حزب بعد عودتي إلى عدن يتبع علي ناصــر محمد، وقد ورد ذلك في التحقيقات التي تزعمها بعض الصقور في لجنة الرقابة الحزبية العليا والمكتب السياسي وأمن الدولة، وعندما اكتشفوا ســذاجة تلــك الــتهمة، تداركوها بإدعاء إعادة تأسيسنا لحزب الطليعة الشــعبية، واســتئناف نشــاطه الســري بهدف الإطاحة بسلطة الحزب الاشــتراكي اليمني، وبدعم خارجي (تقرير وزير أمن الدولة الذي عرضه علينا الأمين العام علي سالم البيض).

كانــت هــذه الــتهمة تصوراً ساذجاً من عناصر أمن الدولة لحقيقة لقاءاتنا المستمرة ببعض ممن تبقوا من أشرف المكافحين الوطنيين، سواء من حزبــنا سابقاً حزب الطليعة الشعبية أو من تنظيم الجبهة القومية ذاتها، أو مــن الأخوه في اتحاد الشعب الديمقراطي، حيث كنت ألتقي ودياً مع كل الأخــوه في الحــزب الاشتراكي اليمني، الذي كنت مازلت عضواً قياديا فــيه... وكانت تهمة بائسة كشفت عن تشوه العقلية السياسية الأمنية التي سادت وسببت قلقاً ورعباً للجميع.

ولم تــتوقف ألاعيــب عناصر أمن الدولة... إذ قام بعضهم وهم من العاملين معنا في مجلس السلم والتضامن والصداقة مع الشعوب، بعمل آخر

تمثل في العبث بصور قتلى العنف في الحزب عبدالفتاح - عنتر - شائع - مصلح... حيث تم طمس عيونهم فبدوا في الصورة كأنهم عميان.

كان المراد من تلك التصرفات الغريبة، أن توجه لي تهمة العبث بصور الشهداء. على الفور، وبكل هدوء وضغط على أعصابي، ذهبنا لمقابلة محسن عضو المكتب السياسي، سكرتير العلاقات الخارجية في سكرتارية اللجنة المركزية، أبلغته رسمياً بهذه المكيدة التي ترمي إلى تشويه موقفنا السياسي والنيل مني، مؤكدا له تصاعد المكائد الأمنية، ثم قمنا بتسليمه مفاتيح مكتبنا في مجلس السلم والتضامن والصداقة مع الشعوب، تعبيراً عن رفضي العمل في أجواء بوليسية وممارسات أمنية عدائية، ستقود حتماً إلى عواقب وخيمة للغاية. وللحقيقة كان للرجل موقف إيجابي حيث استدعى عناصره إلى مكتبه وعنّفهم، ويبدو أنه طلب منهم الكف عن القيام بأية حركات مشابهة.

ومن التهم التي وجهت لي ما ورد في تحقيقات اللجنة العليا للرقابة الحزبية، واللجان المصغرة للتحقيق من اتهامي بالتستر على إرهابي هارب من العدالة، كانت سلطات أمن الدولة تبحث عنه، وهو عبد الكريم شمسان، عضو اللجنة المركزية، نائب سكرتير الدائرة الاقتصادية، الذي استطاع الإفلات من الأسر والاعتقال، وظل مختفياً في مدينة عدن منذ أن حسم القتال الأهلي، فقد ظل الرجل يتنقل من بيت إلى آخر، ومن مديرية إلى أخرى، ويجري اتصالاته مع بعض رفاقه القياديين في السلطة الجديدة، بغرض تأمين خروجه من عدن إلى شمال الوطن ليلحق بركب علي ناصر محمد.

لم تكن لدي معلومات دقيقة حول مصير عبد الكريم شمسان، قيل إنه قتل أو صفّي أثناء القتال في مبنى سكرتارية اللجنة المركزية أو خارجها، كما قيل إنه تمكن من الفرار إلى صنعاء وقيل أيضاً إنه في عدن مختفياً في مكان ما.

وقـــد اســـتطاعت سلطات واستخبارات أمن الدولة الحصول على معلومـــات حول مكان وجوده، حيث قامت باعتقال زوجة أحد الزملاء القـــياديين السابقين في الحزب الاشتراكي اليمني، وعند استجوابها رفضت الاعـــتراف بإيواء عبد الكريم شمسان، وترتيب خروجه من عدن، وبالتالي أنكـــرت عـــلمي باختفائه لديهم. ولكنها في المرة الثانية من الاستجواب، تحت ضغط الخوف والإرهاب النفسي انهارت واعترفت بإخفائه وترتيب إجـــراءات تهريبه من عدن ... مضيفة علمي بذلك. وللحقيقة فقد كان للمرأة سجل طيب في التعاون مع أشخاص آخرين، اختفوا بعد الأحداث الدامية خشية بطش المنتصرين، وتم تهريبهم إلى الشطر الشمالي من الوطن بسلام، بالتعاون مع جماعة الرئيس السابق. ولم يكن إقرارها باطلاعي على مكان اختفائه ادعاءً وكذباً، ذلك إن في يوم من أيام تخفي عبدالكريم شهد الموقف تطورات عدة كان من نتائجها اطلاعي على مكان وجوده (وثيقة رقـــم (٣)). ولكن كان من الصعب جداً علي بل من المستحيل، الإدلاء بأيـــة معلومات تضر بحياة إنسان وتعرضه للمهانة والتعذيب وربما القتل، خصوصـــاً وأنا أعرف طبيعة الصراع، وأعرف نتائج اعتقال أي زميل بل أي شخص، فضلاً عن معرفتي بأن أغلب زملائي إن لم نقل جميعهم ليسوا دمويين ... بل هم شجعان بالمعنى الرجولي والاخلاقي للكلمة.. مما يعني عـــدم إمكانـــية تورطهم في القتل. وهكذا لم يكن لائقاً وطنياً وأخلاقياً المساهمة وإن كان بحسن قصد، بإزهاق حياة أي زميل لمجرد اختلافه حزبياً وسياســـياً مع زملائه الآخرين. لقد كنت دائماً - أو هذا ما أعتقده - عاملاً إيجابياً في حياة الآخرين لإيماني بالأخوّة الوطنية والقيم الإنسانية التي غـــدت جزءاً من تكويني الأخلاقي والثقافي والسياسي، وبالرغم من جميع المحن السياسية والأمنية التي مررت بها، وكدت أحياناً أن أفقد فيها حياتي، إلاّ أني لم أفـــرط بالثوابت الأخلاقية التي أعتز بها مهما كانت التضحيات ... لقد آليت على نفسي أن لا أزرع الشوك في باحة أحد، بل حاولت

أن أزرع الورد دائماً في القلوب.. فإذا كان هذا هو منهجي الذي واظبت عليه في علاقاتي بكل من حولي، فكيف يمكن لي أن أتخلى عنه حين يتعلق الأمــر بحــياة إنسان شاركني معاناة النضال الوطني، وكثيراً من قيم ومثل الحــياة ... هــذا ما توهمه نفر ممن حرصوا على العثور على عبدالكريم شمسان، وحين يئسوا من الوصول إليه عبري، كان هناك من مات ضميره وقبل أن يشي به بعد أن مثل الود والحرص عليه.

اعــتقل عبدالكريم شمسان، المناضل الشجاع والرجل الهادئ، وزج به في معسكر الفتح وتعرض كغيره ممن أدخلوا ذلك السجن الرهيب، لأبشع أنــواع التعذيب الذي يندى لذكره الجبين.. وذهب إليه المحققون مراراً، وفي مقدمــتهم المدعي العام للدولة باجنيد، يسألونه عن عدد المرات التي زرته فيها أو أتصل بي وهو في مخبئه، كانوا مصرين أن يعترف فاستخدموا كل الوسائل غير الإنسانية، ولكنه ظل صلباً فلم يمنحهم غايتهم لأنه يعلم أنهم سيتخذون من اعترافه ذريعة للإيقاع بي. كان هذا بعض ما حكاه لي بعد خروجه من السجن... لقد كان عبدالكريم، وأنا، ومعنا آلاف الذين اعــتقلوا وعذبوا حينها أو أعدموا، ضحايا للنزعة الانتهازية والنفعية المؤقتة والقوة الجاهلة الجائرة التي سادت الحياة السياسية بعد يناير ١٩٨٦م.

سلســلة الــتهم هذه غدت مادة خصبة بين يدي وزير أمن الدولة، ســعيد صــالح، الــذي جمعها في تقرير مقدم إلى الأمين العام علي سالم البــيض، الــذي اجتمع بي وعرض عليّ محتواه محاولاً أن يثير مخاوفي، وأن يحصــل عــلى اعترافات يستثمرها في المطالبة بإسقاط عضويتي في اللجنة المركــزية.. كان ردي حاسماً وصريحاً، فنفيت كل ما تلاه على مسامعي من مزاعم وزيره، وطالبت بتحقيق رسمي يضع حداً لهذه المسرحية الهزيلة. وهكــذا بــدأت اللجــنة العليا للرقابة الحزبية تحقيقاتها المطولة معي، التي اتسمت بعدم النزاهة، والنية المبيتة للإذلال، ومارست شتى ألوان الإرهاب والتخويف وانتهت إلى اتخاذ قرارها الجائر بطردي من الحزب، بالرغم من

ارتفاع بعض الأصوات التي اعتبرت القرار مجحفاً.. لكن لا حول لها ولا قوة في التحالفات العصبوية والسياسية.

ازدادت معاناتي، وشعرت بالحزن والألم وأنا أرى الظلم الفادح يقرر مصيري دون هوادة، في ظروف غابت عنها كل قيم العدالة الإنسانية...

وفيما كنت أعاني الأمرين في عدن كان أتباع الرئيس علي ناصر محمد ينهالون علي نقداً وتجريحاً دون مبرر ويأولون عودتي إلى عدن بما شاعوا من مبررات وأسباب، هي جزء من طبيعتهم. لقد كنت في فم (الطاهش)، بين أنيابه الحادة المتسخة، وكانوا في نعيم غرف وصالات الفنادق العربية والعالمية الراقية يرجمون بالغيب السياسي ويلومونني... أرادوا مني السقوط وكأن ما نحر من أضاحٍ آدمية، في معارك ١٣ يناير ١٩٨٦م، في مجازرها الجماعية الرسمية وغير الرسمية، لم يشفِ غليل قادة الحرب.

* * *

لم يكن عداء سلطة يناير للعناصر المخلصة التي أبت أن تناصرها، ووقفت موقفاً رافضاً لمبررات الصراع والتناحر على السلطة، يقف عند حد ولكن تعددت وسائله وأشكاله. فبذهنية ونفسية سياسية مريضة، جرى ترتيب قدوم وفد الحزب الاشتراكي إلى برلين في أبريل ١٩٨٦م، مع سفير دولة ألمانيا الديمقراطية في عدن. في حين يقتضي البروتوكول الدبلوماسي أن يتم ذلك مع سفير بلادنا في ألمانيا الديمقراطية. وكان ذلك تجاوزاً برتوكولياً كبيراً أربك الدبلوماسية الألمانية وأحرجها..

ودون اكتراث باللياقة الدبلوماسية، وصل الوفد الحزبي برئاسة البيض الى ألمانيا الديمقراطية... ولم يتصلوا بي إلاّ عندما واجهوا بعض الصعوبات، فاضطررت إلى التدخل لتذليلها.. كما إني تدخلت تهذباً أيضاً لمعالجة الحرج السياسي والأدبي الذي وقع فيه البيض نفسه، عندما لم يسمح له بإلقاء كلمة الوفد في المؤتمر الحادي عشر للحزب الاشتراكي الألماني الموحد، إذ

اضـــطررت إلى تمكيـــنه من القاء كلمته من غرفة جانبية لأغراض إعلامية صـــرف ، لأن للقيادة الألمانية وجهة نظر في تقويم الصراع وأحداث ١٣ يـــناير ١٩٨٦م، تتـــناقض كلـــية مع وجهة نظر المكتب السياسي للحزب الاشـــتراكي الـــيمني... ومع ذلك استمر الأمين العام وتعمد إظهار عدائه السياســـي لي بأســـلوب غير مناسب و لم يستطيع أن يفرق بين عدائه وبين كـــوني ســـفيراً حـــتى تلك اللحظة لسلطته وحكومته الجديدة... إذ التقى بالرئـــيس الألمـــاني أريش هونيكر بحضور سفير ألمانيا الديمقراطية في عدن، مستبعدا إياي من حضور هذا الاجتماع الرسمي، مما ترك انطباعاً سلبياً لدى الرئيس هونيكر والدبلوماسية الألمانية وكشف عن موقف وسلوك غير لائق لا يمـــت بصلة للكياسة في معالجة الخصومة السياسية، وهو ما تكرر في لقاء الوفـــد مع سفير جمهورية أثيوبيا الاشتراكية في برلين في ١٩٨٦/٤/٢٠م.. لكنه اصطحبني معه في اللقاءات الثنائية مع الأحزاب والتنظيمات وحركات الـــتحرر المشاركة في المؤتمر قائلاً لهم: نحن لسنا ضد أحد.. وها هو السفير من فصيل حزب الطليعة الشعبية سابقاً ما يزال سفيرنا في برلين. كلمة حق أراد بها باطلاً!!

التقيـــت الأخ البيض في مكان إقامته في دار الضيافه مساء يوم ٤/٢١/ ١٩٨٦م، كنت واضحاً في حديثي النقدي معه، وسألته: ما حاجتكم لكل هذا السلوك المعادي لي؟! لم يكن من اللائق تجاهلي في بلد أنا ما أزال رسميا سفيراً فيه لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، ما لم تقدموا على فعل العكس رسمـــياً أيضـــاً .... أمـــا أن تستعرضوا عداءكم السياسي، بإهمالي وعدم الاكـــتراث بوضعي الدبلوماسي والأدبي، فهذا لا يجوز ولا يليق.. ثم على ماذا تريدون أن تبرهنوا للألمان و لأنصاركم؟!

طبعاً لم أتوقع من البيض اعتذاراً أو تبريراً، فالرجل له طريقته الخاصة في الـــتعامل فكيف الحال، وهو زعيم وأمين عام للحزب الاشتراكي اليمني؟! فكان رده أن عزا كل ما حدث لعدم حسم القيادة الحزبية والسياسية أمري بعـــد!! أعربت له عن عدم قدرتي احتمال هذا الوضع، وأن العمل في مثل

هــذه الأجواء وهذه العلاقات غير مشرف، وأنني مستقيل منذ اللحظة على ان أسـلمه كـتاب إستقالتي الرسميه في صباح الغد. وفعلتها ... وانتابني شـعور بالـراحة النفسية، حيث تخلصت من حمل ثقيل طال زمنه آكثر مما ينبغي ...(انظر وثيقة رقم (١)).

وقـد لامـني الأخ سـالم صالح محمد، الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني، بعد عودتي إلى عدن، عاتباً عليّ تقديم استقالتي إلى البيض قـائلاً: لماذا منحته هذه الفرصة؟! قلت له: المسألة ليست بهذا التبسيط ... سواء منحته الرفصة أو لم أمنحه فإن الأمر قد حسم مبكراً ... وذلك ثابت منذ أواخر يناير.

* * *

لم تكـن آثار الصراع السياسي في قمة السلطة، ثم اندلاع المعارك في يـناير، قاصـرة عـلى أبناء الوطن في الداخل، بل امتدت إلى خارجه، فاصـطلى بحـرها الكـثيرون من العاملين في السلك الدبلوماسي والمجال الطـلابي الذيـن نالهم التصنيف السياسي للصراع بين (زمرة) علي ناصر محمد و(طغمة) علي سالم البيض.

كانت الأوضاع في ألمانيا الديمقراطية جزءاً من هذا الواقع، بالرغم من الجهـود الكبيرة التي بذلتها للحد من امتداد حمى الصراع إلى هناك* وقد تفاقمت الإشكاليات بعد حسم الصراع، بوجود عناصر قيادية في السلطة على قناعة بتصنيفي ضمن تيار علي ناصر، فأخذت تدعم بعض الطلبة من رعايـا السفارة المشهود لهم بسوء الصيت، وتحرضهم على إثارة المشاكل ومهاجمة السفير وابتداع الشائعات. وقد وصل التعاون بين الطرفين درجة عالـية مـن التنسـيق المكشوف، ثقة من العناصر القيادية في أن الساحة السياسـية غدت طوع يمينهم يصرفون أمورها كيفما شاءوا ومتى شاءوا، دون رقابـة مـن أحـد، ودون وازع من حياء من مخالفة ذلك للتقاليد

* عرضنا لجانب من هذه الجهود في الفصل الثاني من هذا الكتاب

والمبادئ الحزبية التي طالما تغنوا بها. ففي الاجتماعات الموسعة التي شهدتها منظمة الحزب في عموم ألمانيا في عام ١٩٨٦م، بحضور عدد من القيادات الحزبـية، أعدت رسالة للنزول في هذه الاجتماعات تتضمن في قسم منها تقيـيماً لمواقف الأحزاب الشيوعية والدول الاشتراكية من أحداث يناير. كانت الرسالة مغلقة، فحاولت أن أطلع عليها بصفتي عضواً في سكرتارية اللجنة الحزبية لمجال ألمانيا، ولكني فوجئت بمنعي من ذلك من قبل السكرتير الأول، في حين مكثت هذه الرسالة أسابيع عند شخص لا تتجاوز درجته عضـوية لجـنة حزبية، وهو عبدالباري دغيش، الذي اطلع عليها وأشاع محـتواها، ولاسيما التقييم السلبي لموقف سفارتنا في برلين، بقصد التشفي. وعندما أنزلت الرسالة إلى الاجتماعات وقـرأت، كان هناك حضر على قـراءة القسم الخاص فيها بمواقف الدول الاشتراكية وموقف السفارة في بـرلين. وفي الاجتماع الذي عقده الأخ محمد سعيد عبدالله (محسن)، مع القـيادات الحزبـية اليمنية في ألمانيا بحضور الرفيق سالم جبران، في أبريل ١٩٨٦م، فوجئـت بسـيل مـن الانتقادات والملاحظات المتعلقة بأداء السـفارة، ذات صلة مباشرة بما ورد في الرسالة المغلقة، وقد كتبت بعبارة دقـيقة نسقت باتقان، مما يدل على أنها أُعدت بعد الاطلاع على الرسالة المغلقـة، وقـبل الاجتماع الذي قرأت فيه بوقت كاف يهيئ لها الصياغة المتقـنة، وهـذا يدل على التنسيق المسبق بين القيادة والمنتقدين، الذين لم يكونـوا سـوى أعضاء في اللجنة الحزبية، لا يتجاوز عددهم أصابع اليد الواحدة في خضم العدد الكبير للمجتمعين. والمدهش أنهم تحدثوا في قضايا تقـع ضمن الشئون الداخلية للبعثة الدبلوماسية، رغم أنهم يدرسون بعيداً عن برلين. فأي طريق يمكن أن يسلكوها للوصول إلى ما يزعمون؟؟!! أم إنهـا خبرتهم المهنية التي يتفانون في تنميتها وعرض خدماتها؟!. وقد كان للمـنظمة القاعدية في السفارة التي تراقب سير العمل السياسي وجهة نظر مخالفـة، فلم تكن راضية عن تلك الافتراءات والأكاذيب، ولكنها آثرت

الصـــمت في ذلك الاجتماع، خشية أن تمتد إليها خيوط التآمر والدسائس التي سادت أجواء الاجتماعات، ثم بادرت لاحقاً إلى تسجيل رأيها كتابياً وإقـــراره في اجتماعها المنعقد في ١٩٨٦/٥/٥م، وبعثت به إلى الجهات المعنـــية داخل الوطن. ويتفق مع وجهة النظر هذه رأي البعثة الدبلوماسية بكل طاقمها حزبيين ومستقلين، الذي سجلته كتابياً، في جميع الإجراءات والمواقـــف التي اتخذتها السفارة منذ أحداث يناير ١٩٨٦م. في حين ظلت ســـكرتارية منظمة الحزب لمجال ألمانيا الديمقراطية ملتزمة الصمت، بالرغم مـــن معرفتها بزيف تلك الإدعاءات، وقد طلبت شخصياً أثناء الاجتماع مـــن السكرتير الثاني، حسن حسين، المكلف بأعمال السكرتير الأول أن يـــبين موقفه من تلك الانتقادات، ولكنه لم يفعل!! لأنه أحد الذين كانوا يقفون وراء تلك الادعاءات.

ولم يكـــن مقـــدراً للإساءات أن تقف عند حد، فقد تمادى هؤلاء الطـــلاب في ابتداع الإشاعات وإذاعتها في جلساتهم الخاصة، وقد وصل الأمـــر ببعض الأدعياء أن يبلغوا الألمان أن السفير قد أصبح عمره قصيراً، وأنهـــم لن يسمحوا له بالبقاء سوى بضعة أسابيع ثم يطردونه من السفارة والحـــزب !! ومـــثل هـــذه الأقاويل تفتح الباب لسؤال كبير: هل الحالة المـــتردية، الـــتي آلت إليها الأوضاع السياسية بعد قتال يناير ١٩٨٦م، قد بلغـــت مـــن السوء درجة أن يتوهم أمثال هؤلاء الطلبة، الذين لا يتجاوز عمـــر الواحد منهم حزبياً أصابع اليد، أنهم قد أصبحوا مؤثرين في القرار السياسي؟!!.

عـــندما لم تفـــلح كل المحاولات المخابراتية والهستيرية في النيل مني، ابتدعت سكرتارية منظمة الحزب في عموم ألمانيا، ومعظمها من الطلاب، اســـتمارة (تطهـــير) تستهدف الكثير من العناصر الحزبية والقيادية بما فيها طـــاقم السفارة. حملت الاستمارة عدداً كبيراً من الأسئلة التي تقيم نزاهة كـــل عضو في منظمة الحزب، ثم وزّعت مع استمارة أخرى أُعدت فيها

الإجابات المطلوبة، على جماعات من المنظمات القاعدية تم اختيارها بعناية وفق الولاءات الشخصية والمناطقية، وقد رفض معظم أعضاء المنظمات القاعدية العمل بهذه الاستمارة، واشترطوا لقبولها أن تكون صادرة عن المكتب السياسي أو اللجنة المركزية، وأن تملأ من قبل أعضاء المنظمات القاعدية بدلاً من قصرها على المشرفين، كما أخذوا على الاستمارة كثرة أخطائها الناتجة عن الاجتهادات الذاتية لبعض الطلاب. وبالرغم من موضوعية هذا الطرح، إلاّ أن اللجنة الحزبية أصرت على العمل بالاستمارة، مدعية أن هناك توجيهات بذلك من المكتب السياسي. ولم يكن ذلك صحيحاً، حيث جاءت التوجيهات بإلغائها، ولكنها تجاهلتها لتحقق مآربها، فكانت النتيجة أن نبشت الأحقاد الدفينة، وتحولت الاجتماعات إلى مشاجرات وصراعات شخصية، ونحيت وثائق الحزب جانبا ليحتكموا إلى القيل والقال وإلى شهادة الطلبة الألمان، الذين زج بهم ليصبحوا شهودا بين المتخاصمين.

بعد فتور العلاقات اليمنية الألمانية وجد هؤلاء الطلاب في القيادة السياسية أرضاً خصبة أكثر من ذي قبل، لاستقبال تقاريرهم التي غدت تصنف في باب تحليل إشكالية العلاقات بين البلدين. والحقيقة، أن تقييم القيادة الألمانية لأحداث يناير كان يتعارض كلياً مع رؤية السلطة في عدن، فالألمان يرون أن ليس للصراع أي بعد سياسي أو أيديولوجي، إنما هو صراع قبائل تتنازع على السلطة. وبناء على ذلك لم يتحمس الألمان للقيادة الجديدة فأصيبت العلاقات بين البلدين بالوهن والفتور، مما أزعج القيادة في عدن وأثار حيرتها!! فنشط الانتهازيون من الطلبة في تقديم اجتهاداتهم، التي لم تتجاوز التشنيع على السفير وكيل التهم له، فادعوا، أن السفارة غررت بالألمان فأخفت عنهم المعلومات وضللتهم، فتبنوا موقفاً سلبياً من أحداث يناير. وقد وجدت هذه التهم آذاناً صاغية من السلطة، فظلت بعض الجهات ترددها ردحاً من الزمن. وتتملكني الدهشة، كيف

يمكن أن يعلل موقف دولة بحجم ألمانيا، بهذا التعليل الساذج؟! ومتى كانت الدول تبني مواقفها على آراء السفارات الأجنبية؟! وهل كان الألمان حقاً يجهلون طبيعة الصراع وينتظرون من ينير لهم وجه الحقيقة؟! ألم تكن لهذه الدولة سفارة في عدن، ومستشارون في أغلب المرافق الأساسية في الدولة والحزب؟! أليست هذه الدولة جزءاً من المنظومة الاشتراكية ولها علاقة مميزة بنظامنا وتجربتنا، تتيح لها التعرف على أبعاد الصراع، الذي لم يكن بأي حال صراعاً مستتراً؟! وعدا هذه الحقائق الكبيرة فإنني لم أكن أتعمد إخفاء أي معلومات رسمية عن الألمان، بالرغم من ضآلة ما تبعثه الجهات الرسمية إلي، حيث ظللت طوال ثلاثة عشر يوماً، منذ بداية الأحداث الدامية، لا أعرف شيئاً عن أوضاع بلادي سوى ما تتناقله وكالات الأنباء. لقد استلمت أول رسالة من وزير الخارجية بالتلكس يوم ٢٥ يناير ١٩٨٦م، وباشرنا بترجمتها إلى الألمانية، وسلمناها إلى الجهات المختصة يوم ٢٧ يناير ١٩٨٦م، وأشعرتهم بكل البرقيات والتوجيهات الأخرى في حينها، ومراسلاتي البريدية والبرقية شاهد على ذلك، كما كنت أحرص على أن أسلم ما يصلني من معلومات بمذكرات رسمية، بالرغم من خطأ ذلك بروتوكولياً. فإذا كان هذا هو حجم معلوماتي، فلا ريب أن الألمان كان لديهم معلومات أكثر لكون سفارتهم ومستشاريهم على أرض الواقع يوافوهم بما يغيب عني من الحقائق. فضلاً عن تنسيقهم مع السوفيت الذي يضعهم ضمن شبكة كبيرة من الاتصالات والمعلومات.

لم تكن القيادة السياسية في عدن تتعاطى مع هذه الحقائق بجدية، فظلت على تقديرها لتقارير ومزاعم أولئك الطلاب، فارسلت إلى السفارة ممثلاً لأمن الدولة، بل وتبني مواقفها على تلك التقارير. فأثناء التحضير لاجتماع اللجنة المركزية في دورتها الاعتيادية الثالثة، وجهت دعوة للحضور إلى جميع أعضاء اللجنة المركزية العاملين في الخارج، واستثنيت

مـــن هذه الدعوة دون مبرر، وتكرر ذلك في دورة اللجنة المركزية الرابعة المـــنعقدة في أواخر مايو ١٩٨٦م، كما بُعث عدد من الوفود الرسمية إلى ألمانـــيا الديمقراطية، دون أن أشعر بذلك، مما سبب حرجاً كبيراً لي ولهذه الوفود مع البلد المضيف.

كـــان ذلـــك خلـــلاً في موقف القيادة لم تقتصر مساوئه على حالة واحـــدة، بـــل اتســـعت حدود خارطته لتشمل مرحلة كاملة من العمل السياســـي. إن تحديد موقف أي إنسان وبالتالي تقييمه، يكون من خلال تاريخه النضالي والعملي، ومدى كفايته المهنية والسياسية، وليس من خلال تقاريـــر يفبركها طالب موتور. كان ينبغي الاحتكام إلى النظم واللوائح، وإلى وثائق الحزب وأدبياته وليس إلى مزاعم وافتراءات من طلاب ما زالوا صغار السن. وقد طالبت في برقيتي إلى القيادة في ١٩٨٦/٢/٢٥م بالإعفاء مـــن مهامي، إذا كان هناك أدنى شك في أدائي لمهام عملي ووفائي بالثقة الممـــنوحة لي، عـــلى أن يعين في محلي أحد هؤلاء الطلبة، أو من تجد فيه القـــيادة كفاية وثقة أكبر. وكررت ذلك في رسالة أخرى موجهة إلى كل من الأمين العام للحزب ووزير الخارجية.

أما الطلاب الذين تمادوا في أكاذيبهم، فإني لم أتخذ أي إجراء تجاههم ولم أســـتدعهم أو ألفت انتباههم إلى تصرفاتهم، حتى لا أشعرهم بشرف الخصومة مع شخص السفير وهم مجرد طلاب.

* * *

منذ ١٣يناير ١٩٨٦م وحتى انقضاء ثلاثة أعوام على عودتي إلى عدن، لم يهـــنأ لي بـــال ولم أطمئن إلى متغيرات المرحلة الجديدة، كنت مضطراً إلى البقاء يقظاً وحذراً مع شيء من المرونة والصبر.

تـــتكاثر المشـــاكل، تتعدد ألوانها، وتتفاقم على نحو مقلق ومزعج ... محاصـــر بمـــئات الصـــيادين الحزبيين والسياسيين والأمنيين.... ملاحق في خطـــواتي وحـــركاتي، مراقب في وظيفتي وعلاقاتي، مستفز في الاجتماعات

الحزبـــية والوظيفية... قلق على مدار الساعة... قلق مما يعاني أطفالي في حياهم اليومـــية...قلق على أخي الشاب محمد السروري الذي لا يتردد عن المجاهرة بمواقفه وآرائه. كما كنت قلقاً على أوضاع ومصائر أعز زملائي وأصدقائي، ولا سيما من تبقى منهم يقارع رجال سلطة ما بعد ١٣ يناير ١٩٨٦م.

كـــان بعـــض الزملاء يقصدونني في منزلي أو مكتبي، للتوسط لهم عند القـــيادة الحزبية والسياسية... كانت لهم بعض المطالب الصغيرة، التي لا تليق بعناصـــر كانـــت قيادية وذات شأن، كنت آمل أن تكون مطالبهم الصغيرة مشـــفوعة بقضايا جوهرية.. كنت آمل منهم مثلاً أن يشكلوا اصطفافاً وطنياً ديمقراطـــياً يدعـــو قيادة الحزب إلى حوار ديمقراطي تقويمي... أو أن يبادروا بـــتقديم قـــراءة سياسية تقويمية لما حدث ويحدث، ويقترحوا معالجات منطقية ومنصـــفة لإعـــادة صياغة العلاقات والحياة السياسية، بما يؤمن تقوية وتأصيل الوحـــدة الوطنية في الحياة الداخلية للحزب والمجتمع، وبما يسمح بتصحيح بُنى الحـــزب والدولة والمجتمع.. كان هؤلاء الزملاء، الذين لم أكن أملك لهم غير العطـــف عليهم، يظنون أن لي حظوة كبيرة لدى قيادة الحزب والدولة، كانوا يـــنظرون إلي بعيون الناظر الى انتفاضة الطير المذبوح من شدة الألم، فيحسبونه يرقص فرحاً.

لا أتجـــاوز الحقـــيقة إذا قلت إنني لم أستغل موقعي الحزبي القيادي ولا وظـــيفتي الدبلوماسية، لتحقيق مصالح ومكاسب ذاتية، وبالتالي تمكين أسرتي وأصـــدقائي وزملائـــي من تحقيق مكاسب مادية، بل لم نكترث حتى بمتابعة حقوقنا المشروعة قانوناً.

ولأننا تربينا وتكوّنا، تعليمياً وثقافياً، وسياسياً على أن لا نمايز بين ذوي القـــربى والآخـــرين، إلا بمـــدى إنجاز المسئوليات والمهام الوطنية والوظيفية، بـــأخلاص واتقـــان وتضـــحيات، فلم تتكون لدينا قبائل أو شلل، أو مناطق وأقالـــيم، تديـــن لـــنا بـــالولاء وتدفع عنا غدر الأيام ومضرات التحولات والتوازنات، وتحملنا إلى سدة الحكم أو تمنع عنا بلاءه إن هزمنا...

دعكـــم من أسرتي... أخلص أصدقائي وزملائي، ممن زاملوني وعاشوا معـــي السراء والضراء وعانوا معي وبسببي ومن أجلي... وخسروا ما كان يفـــترض ان يـــربحوه شرعاً وقانونا... واحتملوا ما تعرضوا له من قهر وكبح واســـتفزاز، بـــرجولة وشجاعة وإخلاص لعلاقتنا الرفاقية والإنسانية، هؤلاء الأعـــزاء نظـــيفو الأنفـــس والأيدي والجيوب، لم ينالوا مني أو معي إلاّ حبي واحـــترامي وإجـــلالي الشخصـــي لهـــم، لم يتكســـبوا من مواقعي الحزبية والدبلوماســـية... ولم يحظـــوا حـــتى بزيارة مجانية لي أثناء وجودي في بلدان عملي...

أعطيـــتهم بحـــب كمـــا أعطوني بحب أعظم... كرست أغلب وقتي وجهودي من أجل أن يكونوا رجالاً يعتد بعملهم وثقافتهم وإدارتهم الحكيمة لحـــياتهم الشخصـــية والوظيفية والسياسية... وفي سبيل ذلك وفرت لهم ما اســـتطعت من شروط النجاح بجهود شخصية صرف، لا تعتمد على موقعي الحزبي والدبلوماسي وامتيازاتهما..

وإنـــني اقر بتشرفي واعتزازي وإعجابي وحبي غير المحدود لهؤلاء الاعزاء، الذيـــن يتمتعون بحضور شخصي ووظيفي وسياسي مستقل.. ذممهم السياسية والمالية بريئة.. صيتهم مسك.. وصفحاتهم بيضاء.

الفصل الخامس

العلاقات اليمنية الالمانية

صداقة وتعاون

كانت خطوة التغيير السياسي في الثاني والعشرين من يونيو ١٩٦٩م، التي جاءت بالتيار اليساري إلى قمة السلطة، مفتاح الصداقة والتعاون بين جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية، فعلى إثرها تم رفـــع مستوى العلاقة بين البلدين إلى مستوى السفراء، بعد أن كانت هناك علاقات قنصلية بموجب اتفاق أولي في ١٨ فبراير ١٩٦٨م، كما تم التوقـــيع على أول اتفاقية للتعاون في ١٨ أكتوبر ١٩٦٩م. وهكذا خطت العلاقـــات بـــين الـــبلدين خطوات هامة ومتسارعة، بالاستناد إلى النهج السياســـي الجديـــد، الـــذي أخذت ملامحه تتضح بعد ما سميت بالخطوة التصحيحة.

وقـــد ورد في تقرير مقدم إلى دورة التنظيم السياسي الموحد للجبهة القومية، في دورتها الاعتيادية المنعقدة صباح الاثنين ٢/١٠/٧٩م في ص (٢١)، حـــول علاقات التعاون التجاري مع جمهورية ألمانيا الديمقراطية ما يلي:

إجمالي مبالغ القروض ٨,٧٩٠,٤١٠
إجمالي المبالغ المتعاقد عليها ٢,٨٠٢,١٩٣
إجمالي المبالغ المستخدمة فعلياً ٥٧٠,١٤٥
نسبة التعاقد إلى القروض ٣١,٩ %
نسبة الاستخدام إلى القروض ٦,٥ %

وقــد أشــار الــتقرير االسياسي المقدم إلى الدورة الخامسة للجنة المركــزية للتنظيم السياسي الموحد الجبهة القومية في ديسمبر ١٩٧٦م، في ص(٤) إلى أن ((زيــارة الرفيق فيلي شتوف، رئيس مجلس الدولة السابق، رئــيس مجلس الوزراء الحالي بجمهورية ألمانيا الديمقراطية الزيارة التي مثلت بالنسبة لنا دعماً سياسياً في ظروف اشتداد الهجمة الإمبريالية على منطقتنا، إلى جانــب ما ترتب عليها من نتائج على مستوى تدعيم العلاقات الثنائية والتعاون الاقتصادي بين البلدين)).

وخــلال فــترة العلاقــات الإستراتيجية بين البلدين، قام الرئيس الــراحل أريــش هونيكر، الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي الألمــاني الموحد، رئيس مجلس الدولة، بزيارة لجمهورية اليمن الديمقراطية الشــعبية، عــلى رأس وفد حزبي وحكومي رفيع المستوى في ١٠/ ١١/ ١٩٧٩م، وقــد توجــت تلك الزيارة بمعاهدة صداقة وتعاون بين البلدين دخــل بهــا البلدان في مرحلة جديدة من العلاقات تميزت بعمق التعاون السياســي والاقتصادي والثقافي والعلمي والأمني وغير ذلك ، كما أنبثق عــنها تشــكيل اللجــنة السياسية المشتركة بين الحزبين القائدين في كلا الــبلدين، وكذلك اللجنة الاقتصادية المشتركة كأساس للتعاون في الميادين الاقتصادية والتجارية حتى عام ١٩٩٠م.

وقــد أعطــت زيارة الرئيس علي ناصر محمد، الأمين العام للجنة المركــزية لــلحزب الاشتراكي اليمني، رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعــلى، في نوفمــبر من عام ١٩٨٤م، دفعة جديدة لهذه العلاقات على المســتويات الحزبية والحكومية والجماهيرية، من خلال قمة الرئيسين علي ناصــر محمــد وأريش هونيكر، التي أنتهت بتوقيع عدد من الاتفاقيات، وإقــرار بقاء الخبراء والعلماء والمستشارين الألمان في عدن، لمساعدة اليمن الديمقراطــية في حل معضلات البناء الوطني في مجالات الصناعة والزراعة والتربــية والتعلــيم والصحة وغيرها من المجالات، كما نصت على أهمية

استمرار المؤسسات التعليمية في جمهورية ألمانيا الديمقراطية، في تأهيل الكوادر اليمنية في شتى التخصصات، وهنا يمكن القول، أن جمعيتي الصداقة في البلدين قد لعبتا دوراً إيجابياً في التأثير والدفع بعجلة التعاون خطوات إلى الأمام.

وقد اعتمدت علاقات التعاون بين البلدين على الأسس الآتية:-

١) برمجة وتنظيم التعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي والثقافي، على أرضية المصالح والمنافع المشتركة، حسب ظروف وإمكانيات كل بلد.

٢) تعميق معاني الصداقة والتعاون، بما يخدم ويدعم سياسة البلدين من أجل تأمين السلام العالمي.

٣) تعزيز الصلات والتعاون بين المنظمات الجماهيرية والاتحادات المهنية والإبداعية، بما يخدم الأهداف الإستراتيجية المتفق بشأنها.

٤) زيادة وتطوير كافة أشكال التنسيق والعمل المشترك، الذي يهدف إلى تبادل الخبرات والتجارب وتأهيل الكوادر.

٥) تعزيز وتقوية دور جمعيتي الصداقة في كلا البلدين، من أجل أن يلعبا دورهما المطلوب.

٦) تبادل الزيارات العملية والاستطلاعية، والعلمية، والودية، وإبرام اتفاقيات صداقة بين محافظات البلدين حسب الأهمية.

٧) توسيع التعاون بين أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، بما يخدم الأهداف المشتركة.

٨) التنسيق في ميدان السياسة الخارجية.

فتور العلاقات

بعد أحداث ١٣ يناير الدموية، سحبت جمهورية ألمانيا الديمقراطية كل خبرائها، وأوقفت المشاريع تحت الإنشاء، وجمدت كل أوجه التعاون الثنائي، تعبيراً عن الموقف السياسي من الأحداث وما أفضت إليه من مآسٍ ومصاعب مختلفة.. وأرسلت الحكومة في عدن وفوداً إلى برلين، لتلميع صورة السلطة الجديدة ومحاولة رأب الصدع في العلاقة بين البلدين.. وبالمقابل ذهبت وفود إلى عدن، للتباحث حول مصير عدد من العناصر القيادية، التي شاء حظها أن يزج بها في سجون المنتصرين، فأصبحوا في حكم المعدومين وفي مقدمتهم د. حسن السلامي، وزير التربية والتعليم، رئيس جمعية الصداقة اليمنية - الألمانية. في تلك الظروف تضاعفت مسئولياتي، فعملت على إجراء الاتصالات الدبلوماسية مع وزارة الخارجية ووزارة التجارة الخارجية في ألمانيا، وبالرغم من التعقيدات المختلفة فقد استطعت إنجاز سلسلة من اللقاءات الثنائية الصعبة، التي هدفت إلى نزع فتيل التوتر، وترميم ما أفسدته الأحداث الدموية فضلاً عن مواقف النظام بعد فبراير ١٩٨٦م، وإنعاش العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين. لقد ظل الألمان ينظرون بأسف للنتائج المؤلمة للأحداث على الرغم من انزعاجهم الشديد مما آلت إليه الأوضاع الداخلية في اليمن الديمقراطية، ولم يكن فتور العلاقات الثنائية على مختلف المستويات على إثر ذلك، إلاّ نوعا من الضغط مارسه الألمان للدفع بالأمور باتجاه خلق أرضية للانفراج النسبي

وحمايــة أرواح بعض السجناء وتخفيف حدة التوتر الداخلية وإيجاد شكل من أشكال التصالح بين الفرقاء. وفي سياق جهودي مع الألمان جمعني يوم ١٥ مــايو ١٩٨٦م اجــتماعُ مشــترك مع نائب وزير التجارة الخارجية الدكــتور غيل وبمشاركة مدير عام الوزارة والمستشار التجاري الألماني في السفارة الألمانية بعدن، وكان ذلك بهدف التهيئة لاجتماع الدورة الخامسة للجنة الاقتصادية المشتركة، التي كان مقرراً لها أن تجتمع بعد المؤتمر الحادي عشــر لــلحزب الاشتراكي الألماني الموحد. وقد أثرنا مع الجانب الألماني القضايا الآتية:-

١ ــ عقــد اتفاق حول الاستفادة من قرض الــ (١٥) مليون دولار أمريكي، الذي أقرت الاتفاقيات السابقة منحه لبلادنا، ثم حالت الأحداث دون الاتفاق على أوجه الاستفادة من ذلك القرض.

٢ ــ عودة الخبراء إلى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

٣ ــ نــتائج زيارة وفد وزارة الإنشاءات، والإشكاليات التي برزت عــلى إثــر الأحــداث الأخيرة.. والنتائج التي افضت إليها زيارة الوفد العسـكري لبرلين، وكذلك قضية الخبراء في ميدان التعليم العالي، والخبراء الــتابعين لــوزارة التعليم الشعبي، وغيرهم من الخبراء الذين تدعو الحاجة البالغة إلى عودتهم إلى عدن.

٤ ــ المشــاركة في معــرض ليبزج الدولي، ومباحثات نائب وزير الطاقة بالوكالة ووزير المواصلات.

وكانت ردود فعل الجانب الألماني الديمقراطي على النحو الآتي:

١ ــ أشار إلى اللقاء المطوّل مع نائب وزير الطاقة والمعادن، والآفاق المحــتملة للــتعاون في هذا السياق، لأن مؤشرات الخطة الخمسية مشجعة والتحويلات المالية مؤمنة.

٢ ــ سوف تعمل الحكومة الألمانية الديمقراطية على اتخاذ قرار بعودة الخبراء في شتى مجالات التعاون، بشكل تدريجي.

٣- أكد على أهمية انعقاد الدورة الخامسة للجنة الاقتصادية المشتركة بشـــرط تحديد الموعد المناسب لانعقادها، وتهيئة كل الظروف والشروط الضـــرورية لتأمين نجاح أعمالها، وكذلك التحضير المسبق لأعمالها، مشيراً إلى قضيتين رئيسيتين هما:

القضية الأولى:

الاتفـــاق حول المشاريع التي يمكن أن تستفيد من القرض.. مشيراً إلى أهمـــية التركـــيز عـــلى مشاريع صناعية، مثل إعادة تصميم مصنع الغزل والنســيج.. ومعـــبراً عن عدم الرغبة في توظيف أي قسط من القرض في بعـــض المشـــاريع، مثل مزارع الدولة... وأشار إلى ضرورة مناقشة هذه المســـألة مع الدكتور شن، المستشار التجاري بالسفارة في عدن، وسعادة السفير.

القضية الثانية:

أصـــر الجانـــب الألمـــاني على أهمية حل مسألة دفع أقساط القروض العائدة لأعوام ١٩٦٩م و ١٩٧٤م و ١٩٧٨م، مشيراً إلى مذكرات كان قد تم تبادلها في هذا الشأن بين المسئولين في البلدين، وكان آخرها مذكرة الأمـــين العـــام، الرئـــيس أريش هونيكر، الموجهة إلى أمين عام الحزب الاشتراكي اليمني ... ووافق الجانب الألماني على تأجيل أقساط قرض عام ١٩٨٠م و ١٩٨٣م، على أن تبدأ اليمن بتسديد القروض العائدة، لأعوام ٦٩، ٧٤، ١٩٧٨م بدءاً من ١٩٨٦/١/١م. وأشار إلى أن ألمانيا لم تلمس حـــتى تلـــك الـــلحظة أي مؤشر إيجابي من طرف بلادنا بهذا الخصوص، واشترط حل هذه الأمور لكي تتوفرالشروط الضرورية لنجاح عقد دورة اللجنة المشتركة، واقترح أن يقوم المستشار في السفارة بعدن الدكتور شن بمناقشة هذه الأمور مع المختصين بعدن، قبل موعد الاجتماع المقبل للجنة المشتركة.

هكـــذا أثـــرت أحداث يناير الدموية، تأثيراً سلبياً وخلفت أزمة في لعلاقـــات السياسية والتعاون الثنائي مع الجانب الألماني الديمقراطي. وقد بذلت شتى الجهود من أجل ترميمها من خلال الاتصالات والحوارات التي أجريتها مع الألمان وكذا من خلال محاولة إيجاد تفهم لمقترحات الألمان من قـــبل قـــيادة الحزب والدولة في عدن. ورغم ذلك لم تعد العلاقات إلى ما كانـــت علـــيه مـــن قبل بسبب موقف السلطة الجديدة السلبي من بعض القضايا التي تقدم بها الجانب الألماني.

خلاصة التعميم الحزبي الداخلي للحزب الاشتراكي الألماني الموحد حول (احداث ١٣ يناير ١٩٨٦م)

١ ــ إن تحليل التطور الحاصل في اليمن الديمقراطية، نتيجة للحرب الأهلية التي وقعت في ذلك البلد خلال الأسابيع الأخيرة، غير ممكن في الوقت الحاضر.

٢ ــ إن انفجار الوضع العسكري، الذي أخذ شكل حرب أهلية قصيرة الأمد، كان نتيجة خلافات سياسية طويلة الأمد داخل قيادة الحزب الاشتراكي اليمني.

٣ ــ إن المؤتمر الأخير للحزب الاشتراكي اليمني، الذي انعقد في أكتوبر ١٩٨٥م، تعرض لضغط ومماحكات واحتمال انفجار عسكري بين المجاميع المختلفة داخل الحزب.

٤ ــ إن النضال المتعاظم التأثير في قيادة الدولة والحزب، لم يكن له أسباب طبقية بالدرجة الأولى، ولكن أسبابه تكمن، في الأغلب، في التأثيرات القبلية والمناطقية والشخصية للمجاميع المختلفة في قيادة الحزب والدولة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

٥ ــ إن مشاكل التناقضات التي نشأت خلال فترة مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية بتوجهها الاشتراكي، لم يتم التغلب عليها ببناء الحزب الاشتراكي اليمني، المكوّن من التنظيم السياسي الجبهة القومية، واتحاد الشعب الديمقراطي، وحزب الطليعة الشعبي.

٦ ــ خــلال عام ١٩٧٨م حدثت محاولة انقلابية على جماعة سالم ربـيّع عــلي. وبعد فشل المحاولات التوحيدية غير الواقعية مع الجمهورية العربــية اليمنــية، حدثت استقالة الأمين العام عبدالفتّاح إسماعيل في عام ١٩٨٠.

٧ ــ في المؤتمر الاستثنائي (المؤتمر الثاني للحزب الاشتراكي اليمني) تم انــتخاب عــلي ناصر محمد سكرتيراً عاماً له. وبعد ذلك نازعه على السـلطة عــلي عنتر، الذي كان في ١٩٧٧م - ١٩٨١م وزيراً للدفاع، وبعــد ذلــك نائب رئيس وزراء ونائب رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى.

٨ ــ أكــد الطــرفان خلال هذا التنافس على إنجاز أهداف الثورة الوطنــية الديمقراطــية باتجاهها الاشتراكي، وأكدا على التعاون الوثيق مع الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الأخرى.

٩ ــ ظهــور هذه الخلافات قبل تحقيق أهداف طريق التطور الوطني الديمقراطي ادى الى استخدامها وسيلة في الصراع السياسي السلطوي.

ملحوظــة: الــنص الكامل للتعميم الداخلي للحزب الاشتراكي الألماني الموحد باللغة الألمانية.

الملاحق

وثائق خاصة

بسم الله الرحمن الرحيم
وثيقة رقم (١)

التاريخ : ١٩٨٦/٤/٢٢م

سري جداً

الرفيق / العزيز/ الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني ... المحترم
الرفيق / العزيز / عضو المكتب السياسي وزير الخارجية ...... المحترم

تحية رفاقية صادقة ،،،

الموضوع / عدم استطاعتي الاستمرار في مهمتي الحالية

حيــث أني سفير فوق العادة لجمهورية اليمن الديمقراطية لدى جمهورية ألمانــيا الديمقراطـــية فأنه من المهمات الأولى لي في هذا المجال تطوير العلاقات الثنائـــية المختلفة بين البلدين الصديقين من خلال تلك الثقة التي تضعها القيادة السياســية في شخصي لتمثيلها خير تمثيل ولقد كنت حقاً عند تلك الثقة التي مــنحني إياهـــا حـــزبي عـــند تعييني سفيراً فوق العادة لدى جمهورية ألمانيا الديمقراطـــية، إلاّ أن مـــا حـــدث في اللقاء الذي تم في برلين بتاريخ ٢١/٤/ ١٩٨٦م بـــين وفد حزبنا برئاسة الرفيق/ الأمين العام والرئيس هونيكر يعطيني الحق في تقديم عرضي هذا.

لقـــد أستثنيت من اللقاء الذي تم بين الوفدين وأنا عضو الوفد إلى المؤتمر وســفير الــبلد بالـــرغم من حضور السفير الألماني لدى بلادنا في اللقاء وتم الإعـــلان عن ذلك في أجهزة الإعلام للبلدين، إن هذا في العرف الدبلوماسي يعطي مدلولات عديدة ويقلل من هيبة وتكافؤ العلاقات بين الدول.

لقـــد تم إبلاغ الألمان عبر سفارتهم بأمور لا نعرف مضمونها ولا يتم إشعارنا بها مما يسبب لنا كثيراً من الحرج كما حصل في ترتيب وصول وفدنا الحزبي المشارك في المؤتمر و لم نشعر إلا في اللحظات الأخيرة والحرجة.

إبـــلاغ سفير بولندا غير المقيم في عدن برغبة الرفيق / وزير الخارجية بزيارة بولندا الشعبية وقد فوجئنا بهذه الرغبة منقولة إلينا من الرفاق البولنديين دون علمنا المسبق بها.

كل هذا يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن القيادة السياسية لم تعد تعطينا الـــثقة الكاملة بتمثيلها هنا في برلين وهذا يعيقني عن متابعة مهمتي الرسمية كسفير ، ويحرجني كممثل دولة أمام الجهات الرسمية في ألمانيا الديمقراطية ، وبولندا الشعبية .

لهذه الأسباب وأسباب أخرى عديدة أسجل الآتي :

١ ـــ استيائي الشديد من ذلك.

٢ ـــ طلبي الملح بأن يتم نقلي على الفور لعدم استطاعتي الاستمرار في مهمتي الحالية .

وتقبلوا فائق تحياتي الرفاقية وتقديراتي الشخصية

عبد الوكيل السروري
السفيـــر – برليـــن ووارسو

ملحوظة للقارئ :
ســلمت هــذه الرسالة للأمين العام علي البيض صباح يوم ١٩٨٦/٤/٢٣م في مطار برلين الدولي .. وهو يغادر برلين في طريق العودة إلى عدن بعد مشاركته على رأس وفـد حزبي في المؤتمر الحادي عشر للحزب الاشتراكي الألماني الموحد .. بصحبة عضوي المكتب السياسي محمد سعيد عبدالله وسالم جبران.

وثيقة رقم (٢)

الاصرار واللامبالاة

برلين ...

الرفيق العزيز سالم صالح محمد المحترم

أجمل التحيات .. وأطيب التمنيات لشخصكم ولجميع أفراد أسرتكم الكريمة مصحوبة بدوام الصحة والسعادة والتقدم .. أحوالنا العملية سائرة بخطى حثيثة إلى الأمام .. وكذا أحوالنا الخاصة نتطلع إلى اللقاء بكم في أواخر يونيو ١٩٨٦م عند قدومكم على رأس وفدنا الحزبي للمشاركة في المؤتمر العاشر لحزب العمال البولندي الموحد حسب علمي من خلال وفد حزبنا الذي شارك في أعمال المؤتمر الحادي عشر للحزب الاشتراكي الألماني الموحد وكنت قد بعثت ببرقية قبل فترة استفسر عن من سيصحبك في الوفد وعن أية رغبات أو توجيهات مصحوبة بمقترح من قبلنا لكننا لم نتسلم أي رد حتى كتابة هذه الرسالة .. أرجو أن تضعونا في الصورة والتوجيهات في وقت مبكر .. وهل ستمرون ببرلين ؟ وهل يمكن أن نقوم بأي ترتيبات مع الجهات المعنية لدينا ؟ أعتقد أنه سيكون مفيداً .

أملي أن تكون لديكم صورة عن نتائج زيارات كل الوفود إلى ألمانيا اليدمقراطية والنتائج المختلفة التي حققناها منذ عودتنا من عدن بعد أحداث ١٣ يناير المشئومة .

انتظرت في عدن عودتكم من موسكو ، فاضطررت أن أصل إليكم في موسكو للقاء بكم والرفاق الآخرين ولأطلع على نتائج لقائكم بوفد الحزب الاشتراكي الألماني الموحد برئاسة الرفيق هونيكر ولكن للأسف الشديد فور وصولنا موسكو كان موعد مغادرتكم في طريق العودة إلى

عـــدن .. وغياب أرضية النتائج سبب لنا بعض الإحراجات أثناء لقاءاتنا بالمســئولين الألمـــان من ذلك لقاؤنا بالرفيق ايسكارفيشر وزير الخارجية لتســليمه رسالة من الرفيق الدالي .. وأخرى من الرفيق رئيس الوزراء إلى نظـيره الألمـاني الديمقــراطي . وقد عاد الوفد الحزبي من عدن وعبر عن ارتــياحه الكبير عن الحفاوة والرعاية الكبيرين اللذين حظي بهما والوقت الــذي اتــيح له لتبادل الآراء ووجهات النظر مع عدد من أعضاء المكتب السياسي ومعكم شخصياً.

وعــلى العموم لنا طلب شخصي إذا كان ممكناً ودون أي إحراج ، لقــد كان مقرراً أن أذهب للعلاج في براغ في عام ١٩٨٥م وكان هناك تفويــض مـــن اللجـــنة المركزية للحزب لأني أعاني من مرض الروماتيزم وعلاجـــه بالمـــياه المعدنية ، وبسبب الشتاء لم أذهب وكنت أنتظر صيف ١٩٨٦م .. أرجـــو اتخاذ ما تراه مناسباً واشعارنا إن كان القرار ساري المفعول أو ملغياً مع سفارتنا في براغ عبر الخارجية .

على كل حال أرجو المعذرة إن كنت قد أطلت الحديث معكم .

ومرة أخرى تفضلوا بتقبل فائق تقديرنا واحترامنا . . .

السفير عبدالوكيل السروري

برلين ١٩٨٦/٥/٢٥م

ملحوظة للقارئ : حتى العلاج الطبي الذي كان قد أقر في عام ١٩٨٥ جمد دون أي مبرر موضوعي!!

وثيقة رقم (٣)

الغريم أو ابن عمه

الرفيق / رئيس لجنة الرقابة الحزبية العليا

رئيس لجنة التحقيق .... .المحترم

الرفاق / أعضاء لجنة الرقابة الحزبية العليا

وأعضاء لجنة التحقيق ... المحترمون

تحية رفاقية صادقة .. وبعد ..

الموضوع / ردي بشأن ما نسب إليّ في قضية عبدالكريم شمسان

في البدء أود أن أوضح بأني كنت قد كلفت من قبل الرفيق / عضو المكتب السياسي سكرتير اللجنة المركزية فضل محسن عبدالله للتأثير على أسرة عبدالكريم شمسان وأقناعها بأهمية ظهوره إلى النور ، خاصة وأن المعلومات المتوفرة لديه تؤكد بأنه موجود في البلاد، وأن محاكمات المتورطين في مؤامرة ١٣ يناير ٨٦م قد بينت أنه لا توجد عليه قضية، وأنه عقل اقتصادي يمكن تكليفه بمهام حكومية، وأضاف الأخ فضل أن حرم عبدالكريم قد زارته في مكتبه وطلب منها أن تحث زوجها على الخروج إلى النور فلا توجد عليه أي قضية .. ولكنها أنكرت معرفتها بمكان زوجها .

فأجبته قائلاً :

أنا لا أعرف أسرته ولا سكنه ، ولكني سوف أبذل جهداً عبر أسرة (ن) لصلتها الحميمة بأسرته وقد كان رد فعل (ش) وهي قريبة أحد القياديين عنيفاً ، حيث اهمتني بالتواطؤ على قريبها واعتبرت ظهور عبدالكريم مؤامرة على حياته ، لاسيما وأني قد كلفت أيضاً بالتأثير على أسرة عبداللطيف (سائق قريبها) لاقناعها بمراسلته وحثه على العودة إلى

أرض الوطن بضمانة فضل محسن الذي سيؤمن له وظيفة عنده بسكرتارية اللجنة المركزية .

وبذلــك شــنت (ش) عليّ حملة عنيفة مدّعية أن ظهور عبدالكريم وعبداللطيف سيؤدي إلى القبض عليهما وتحويلهما إلى شاهدين في المحكمة عــلى قريبها ، وبذلك قطعت علاقاتها بي كلية .. استمرت جهودي مع (ن) ووعــدت بأنها ستعمل على الاتصال بأسرة عبدالكريم شمسان بشأن الموضــوع ، وإن كــان سيأخذ وقتاً لأنها لا تعرف أين هو ، وحسب ما كان يشاع بأن عبدالكريم شمسان يمكن أن يكون هرب أو قتل .

في يوم الجمعة صباحاً الموافق ٨٧/٦/٢٦م كنت على وشك الذهاب مع أسرتي إلى الشيخ عثمان كما جرت العادة .. وأثناء ذلك جاء أبن (ن) وقــال لي: بأن أمه مريضة، وتريدني أن أمر عليها عاجلاً، تحركت إلى مقر ســكنها ومعي أسرتي التي تركتها في السيارة وطلعت إلى المترل، فوجئت بوجــود (ش) تفتح الباب مبتسمة وعرفتني بحرم عبدالكريم التي كانت إلى جانــبها وبرفقــتهما (ن) التي لا تبدو مريضة، أدخلوني إلى الغرفة المجاورة للاستقبال وفوجئت أن عبدالكريم هناك، سلّمت عليه وأنا مذهول، سألته عــن حالــه ورأيــه عــلى اعتبار أن نصيحة الرفيق فضل قد نقلت إليه، فلاحظــت أنه خائف ومتضايق، استمر هذا الحديث المفاجئ معه لدقائق معــدودة فقط ... اعتــذرت عن الجلوس لأن عائلتي في السيارة خارج المترل وأنا مستعجل، فخرجت مذهولاً من هذه العملية، وكانت نيتي بعد خــروجي أن أجــري اتصالاً به لاقناعه بالظهور في وقت لاحق .. هذه حقــيقة ما حدث بشأن عبدالكريم شمسان وأنني بكل ثقة أوكد لكم، رداً على ما نسب إليّ ، الحقائق الآتية :

١. لم اكن على الاطلاق أعرف مكانه، و لم أسأل عنه إلاّ بعد تكليفي بذلك.

٢. لم أكـــن على معرفة بأنه متواجد في مترل (ن) عندما استدعتني حرمه لزيارتها إلى المترل بحجة أنها مريضة، و لم أتصور مطلقاً أن ذلك يمكن أن يحصل .

٣. لا توجد لي أي صلة به، و لم أطلب اللقاء به قط .. و لم يطلب مني أحد ذلك أيضاً .

٤. لم أسلم أية وثيقة له، و لم أطلب منه أي ملاحظات، ويمكن العودة إلى ملاحظـــاتي المكتوبة المقدمة إلى الرفيق / الأمين العام للجنة المركزية للتأكد والمقارنة .

٥. لم أطلع مطلقاً على أي ترتيبات لخروجه من البلاد .

وإذا كان هناك تقصير تنظيمي من قبلي في هذا الموضوع وهو عدم الإبلاغ السريع فأنا أعترف به ولكن ذلك يعود إلى الأسباب الآتية:-

أولاً : تابعت تنفيذ التكليف كسياسي في القيادة، وليس كمخبر .. فضلاً عن أن التعامل مع الآخرين والتأثير فيهم وصولاً إلى ثقتهم ليس من السهل وقد جددت الاتصال بـــ (ن) فوعدت بأنها ستعمل على اقناعه برأي الرفيق فضل محسن وستبلغني النتيجة، إلاّ أنني وبعد فترة علمت أنه قد تم اعتقاله.

ثانـــياً: إن أسلوب استدراجي للذهاب إلى مترل (ن) بتلك الطريقة ومفاجأتي بلقائه كان مذهلاً، وهزّ مشاعري، وقد تبين لي مؤخراً أنه فخ قد رسمته (ش) بقصد الانتقام بدليل أن مغادرتها البلاد قد تم بعد اعتقال عبدالكريم في اليوم التالي.

ثالـــثاً : مرض (ن) المزمن، وقلقها بشأن زوجها المسجون في الفتح كجانب إنساني .

رابعاً : فكرت بمتابعة تنفيذ التكليف ومحاولة التأثير كوني لم أصل إلى أي نتيجة تقتضي الإبلاغ فأنا لم أتمكن من طرح التكليف على عبدالكريم

شـــدة المفاجأة، وما تولد لدي من ردود فعل حينها من تلك الطريقة التي لم أعـــرف أبعادهـــا، وكذا الحالة النفسيّة التي كانت مرسومة على وجه عبدالكريم حينها .

هذا ما أريد أن أقوله رداً على ما نسب إلي في هذه القضية .

مع بالغ تحياتي الرفاقية

رفيقكم / عبدالوكيل السروري

ملاحظات للقارئ :

١-خلاصـــة التهمة الكيدية الجديدة الموجهة لي من قبل الأخ / قاسم عبدالرب رئيس لجنة الرقابة الحزبية :

- إخفاء الحقيقة
- عقد لقاءات مع عبدالكريم
- إنكاري له أمام الأمين العام
- حاصلاً على اسم سري .

٢- هـــذه الرســـالة هي مرافعتنا المسجلة في آخر حلقة من سلسلة الادانات الكيدية ضـــدنا أمـــام اللجنة المصغرة للتحقيق في سكرتارية اللجنة المركزية للحزب ، وأمام اللجنة العليا للرقابة .

٣- قـــرار اللجـــنة العليا للرقابة الحزبية هو الطرد من الحزب الاشتراكي اليمني .. ومثلت أمام اللجنة المركزية في دورتها التي تقدمت عقد الكنفرنس الحزبي التي خففت العقوبة إلى لوم مسجل .. هكذا كان آخر سيناريو معاناتنا مع القيادة .. دون أي حجة .. بل مجرد مواصلة للإستفزازات والعداء غير المبرر موضوعياً...

وثيقة رقم (٤)

الحق الضائع

مايو ١٩٩١م

فخامة دولة رئيس مجلس الوزراء – عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني

الأستاذ / حيدر أبوبكر العطاس   المحترم

بعد التحية والاحترام . . .

هذه رسالتي الرابعة الموجهة إليكم بشأن بعض حقوقي المشروعة من سلسلة الحقوق التي حرمت منها دون أي مبرر .. كانت آخر رسالة مؤرخة في يناير ١٩٩٠م وللأسف الشديد لم يتخذ أي إجراء أسوة بالعشرات من المسئولين والكوادر الذين حسمت كل أمورهم دون عناء ، وأنا لم يرد عليّ لا بالإيجاب ولا بالسلب كما لم يسمح لنا حتى بمقابلتكم و لم يتخذ أي إجراء في المسائل (الآنية والسابقة) .

فلا بأس ولكن إذا توليتم فاعدلوا . وكلكم راعٍ وكل راع مسئول عن رعيته بغض النظر عن أي موقف شخصي إن وجد . وإذا كان الفيتو قائماً بحقنا حتى اللحظة فأرجو المعذرة عن أي نوع من الأزعاج.

والله ولي التوفيق (من كثرة ترددنا على مكتبكم لعشرات المرات شعرنا بالمرارة)

مع تقديرنا العالي

عبدالوكيل العروري
المستشار برئاسة الوزراء
السكرتير العام للمجلس اليمني للسلم والتضامن
عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني

بسم الله الرحمن الرحيم

وثيقة رقم (٥)

(همزات الشياطين)

التاريخ : ١٤/١١/١٩٩١م

الرفيق علي سالم البيض

الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني

نائب رئيس مجلس الرئاسة – صنعاء

بعد التحية ،،،

الموضوع / استقالتي من منصب السكرتير الأول لمنظمة الحزب الاشتراكي اليمني في محافظة ذمار

لقد فكرت بعمق ودرست الأمر جيداً وبروح مسئولة من كل الجوانب قبل أخذ قراري النهائي بالتخلي عن منصب السكرتير الأول لمن هو جدير بهذه المكانة الرفيعة من أبناء محافظة ذمار .. أو من تراه القيادة مناسباً، وسيحظى بدعمها وثقتها اللازمين.

أنا لا أريد أن أقع في شرك حسابات خاطئة في ظروف بالغة الدقة كما حدث لي في الماضي ، وكما تعلمون فقد قبلت تكليفكم لنا في ظل ظروف صعبة ومعقدة للغاية – في وقت رفضه الجميع واعتبرنا الأمر تكليفا وليس تشريفاً ولم يكن لنا من ورائه لا ناقة ولا جمل ، ولا مصلحة ولا امتياز .

لقد بذلنا كل جهدٍ ممكن ليل نهار .. من أجل إعادة صياغة الأوضاع الحزبية باعتبارها عملاً تأسيسياً لبداية عمل صحيح يثمر في المستقبل نتائج صحيحة ، ولكن تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن، وللمؤسف له أنه في الآونة الأخيرة ونحن في سياق التحضيرات النهائية لعقد مؤتمر المحافظة برزت إلى السطح جملة من الممارسات والظواهر الغريبة والعجيبة وبشكل هستيري وغير مسئول مصحوباً بتكتلات قبلية، ومناطقية وشللية ، سوف تقود دون ريب إلى تمزق العمل الحزبي والإضرار بوحدة الحزب إجمالاً. وقد عُطلت كل الجهود الخيرة ، وبعد محاولات عدة للتصحيح لم تحدث أية استجابة ، وبعد أن نفذ صبرنا ، رأينا أن من اللازم علينا أن نحدد موقفنا بالاستقالة، لأنه لا يشرفنا ابداً البقاء في هذا المنصب في ظل هذا الواقع المرير المشحون بالرغبات الذاتية والأمراض المختلفة

التي تتعارض تماماً وسياسات الحزب وأهدافه ومبادئه، وتفوح منها روائح مقززة وكريهة لا نقبل بها أبداً كونها تغذى من خارج المحافظة.

وأنـــا لا أريد أن أكون مشاركاً أو حاضراً في سياق ما يفتعل داخل الأوضاع من ممارسات وتصرفات مشينة.

وقـــد وافيـــناكم منذ اللحظات الأولى لعملنا بالتقارير أولاً بأول ، وللأســـف لم تحظ بالرعاية والاهتمام اللازمين .. ناهيك عن عدم توفير كل المستلزمات الضرورية لاستقرارنا ورغم كل ذلك تابعنا مهمتنا في ظل ظروف معقدة وصعبة منذ يونيو ١٩٩١م.

وعـــلى العموم ، أنا على ثقة تامة من تفهمكم لظروف استقالتنا .. وتقـــبلوا والرفاق في القيادة تمنياتي الطيبة والنجاح التام في مهامكم الحاضرة والمستقبلية.

مع تقديرنا العالي

عبد الوكيل السروري
عضو اللجنة المركزية

السكرتير الأول لمنظمة الحزب م / ذمار

نسخة مع التحية للأخوة المحترمين :

- يحـــي الشـــامي عضـــو المكتـــب السياسي رئيس لجنة الرقابة والتفتيش المركزية.
- د. ســـيف صـــائل عضـــو المكتـــب السياسي سكرتير اللجنة المركزية للعلاقات التنظيمية.
- محمـــد أحمـــد ســـلمان عضو اللجنة المركزية وزير الإسكان والتخطيط الحضري، عضو لجنة الإشراف .
- محمد حيدرة مسدوس عضو المكتب السياسي رئيس لجنة الإشراف .

ملحوظة للقارئ :

لـــم تعمم الاستقالة على المكتب السياسي ، ولم تتخذ أية إجراءات . وكان ذلك بداية مؤامـــرة علـــى شخصي كشفت خيوطها عند اللقاء مع الأمين العام وبحضور الأخ / صالح محسن الحاج في مكتبه في دار إقامته في صنعاء بتاريخ ١٩٩١/١٢/١٩م .

بسم الله الرحمن الرحيم

ديسمبر ١٩٩١م

وثيقة رقم (٥)

جحود الرفاق

الرفيق العزيز / سالم صالح محمد
عضو مجلس الرئاسة الأمين العام المساعد
للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني المحترم
تحية رفاقية ،،،

الموضوع / مذكرة

هـــذه مذكرتي أسجلها لكم تحت أي اعتبار أو كمواطن يمني أعطى الثورة والحركة الوطنية اليمنية من عمره ثلاثة وثلاثين عاماً في عطاء منقطع النظير دون أن يطلب أبداً جزاءً ولا شكورا.

والـــيوم في ظـــل الواقع الصعب يطالب بظروف الحد الأدنى من الاستقرار والحقـــوق المشروعة والقانونية المعطاة لغيره من زملائه ورفاقه .. باعتباره عضواً قيادياً في أعلى هيئة سياسية في الحزب أو سفيراً سابقاً، أو كادراً قيادياً في الدولة.

وفي الحقـــيقة أنا لا أغبط أحداً أيّاً كان ، ولا أريد أن استعرض كل ما يفتعل عـــلى أرض الواقع لأن لديكم تصوراً عن كل ذلك ، ولكن أنا في الأول والأخير إنســـان أيضاً لي ما للأخرين وعليّ ما عليهم ، أديت ضريبتي الوطنية أكثر مما يجب في كـــل منعطف و لم يبق لي اليوم إلاّ كرامتي ولا أعتقد أنكم ستسمحون بأن يختل مـــيزان العـــدل تماماً أكثر مما هو عليه وأعتقد أنكم أكثر من عايشني ، وأكثر من يعـــرف كل الظروف التي رافقتني على أقل تقدير خلال ثمان عشرة سنة معكم في القيادة .

وفي الوقـــت الضـــائع لا أطالب بأكثر من حقوقي المنصوص عليها بالقرار الرئاســـي رقـــم (١) لعام ١٩٩٠م الصادر في عدن بتاريخ ٢٥ أبريل ١٩٩٠م (صـــورة مرفقة) وكذا قرار مجلس الرئاسة بعد وحدة الوطن الصادر في العاصمة صنعاء بتاريخ ٤ فبراير ١٩٩١م .

وعلى كل حال لنترك كل ظروف ما قبل الوحدة .. ولكن ظروف ما بعد تاريخ ٢٢ مايو ١٩٩٠م ألخصها لكم في التالي :-

أولاً : قـــرار هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى بشأن لائحة حقوق ومزايا المناصب القيادية العليا في الحزب والدولة رقم (١) لعام ١٩٩٠م الصادر بتاريخ ٢٥ أبريل ١٩٩٠م لم يشملني كغيري من القياديين ؟ .

ثانيا: قرار مجلس الرئاسة "بعد الوحدة" في جلسته بتاريخ ٤ فبراير ١٩٩١م الصـــادر بتوجيه إلى الأخ / رئيس الوزراء من قبل الأخ / رئيس مجلس الرئاسة ذات الرقم (٤٤٤) بتاريخ ٩١/٢/١١م لم يشملني كغيري من القياديين.

ثالــثاً : قرار المكتب السياسي بإعادة كل موظف إلى الوزارة الأم التي كان يعمـــل بها لم يطبق علينا بعودتي إلى وزارة الخارجية مقر عملي السابق " سفير " حتى من باب أعادة الاعتبار على أقل تقدير (صورة من توجيهات الأخ / الأمين العـــام نائب رئيس مجلس الرئاسة المؤرخة ٩١/١٢/١٩م (مرفقة) لأن اسمي لم يدرج في إطار الترتيبات المتفق عليها قبل الوحدة .

رابعاً : القيادات والكوادر المنقولة إلى العاصمة صنعاء بعد إعلان الجمهورية اليمنـية لم يدرج أسمي ضمنهم .. وكنا في حركة السلم أول من توحد .. وهذا سـبب لي كثيرا من المتاعب وادخلت في دوامة لا تنتهي .. من فندق للإقامة .. ومن سكن .. الخ وبقيت تحت رحمة من لا يرحمون بسبب غياب اسمي في قائمة المنقولين إلى صنعاء .. وهذا أمر ما زال مثار استغراب لدي !!

خامساً : لم يدرج أسمي في قائمة القياديين ولا في إطار الترتيبات الوحدوية الأخرى ، فلا وظيفة رسمّية ، ولا تسكين وظيفي .. وهلم جرا من المتابعات حتى توســط لـــنا الأخ مسدوس لدى الأخ نائب الرئيس نذكره بالخير و لم نسكن وظيفياً منذ مايو ١٩٩٠م .

سادســاً : أصـــدر الأخ / رئيس الوزراء قراره بمعاملتي كنائب وزير وهذا القرار سبب لي من المتاعب والمشاكل ما أعجز عن وصفه .. في ظل التعقيدات والروتين واللامبالة التي تسود أجهزة الدولة المعنية (صورة طبق الأصل مرفقة) .

سابعا : عدم حصولي على سكن مناسب في عدن كغيري من القياديين .. عــلى الرغم من توجيهاتكم المؤرخة ١٩٩٠/٥/٢م المكررة لعدد من المرات .. وتوجيهات وزير الإسكان المؤرخة ١٩٨٣/٩/٤ . "مرفق صور منها" فقد ظللت

حتى هذه اللحظة أتابع رئيس الوزراء ومحافظ عدن ، ووزير الإسكان دون جدوى!! ولم أفلح في شيء من تلك وبعدها حصلنا على توجيهات جديدة من الرفيق / الأمين العام نائب رئيس مجلس الرئاسة بتاريخ ١٩٩١/١٢/١٩م وأشّر عليها كل من يعنيهم الأمر وأخبروني أن هناك لجنة خاصة ستنظر في التوزيع وحتى اليوم سكن المواطن ، والكادر والمسئول .. الخ ، وأنا في دوامة الروتين ولم ينصفني أحد رغم التوجيهات والفر والكر الدائم..!! (صورة طبق الأصل مرفقة توجيهات الوزير ، والوكيل ، ومدير عام التسكين ، وصورة من رسالتي الموجه للأخوين رئيس الوزراء ومحافظ محافظة عدن المؤرخة ١٩٩١/١/٢٨م ، التوجيهات من قبل الوحدة) .

ثامناً : عدم حصولي على سكن في مشروع مدينة الوحدة في صنعاء فلم تشملني قائمة التوزيعات وأنا مقيم في العاصمة صنعاء منذ مايو ٩٠م باعتباري مستشاراً في رئاسة الوزراء وسكرتيراً عاماً للمجلس اليمني للسلم والتضامن الذي مقره الرئيسي العاصمة صنعاء ، فضلاً عن كوني أحد القياديين المنقولين إلى صنعاء .. لماذا ؟ لا أعرف سبباً وجيهاً لكل ذلك !!

تاسعاً : لم يقدم لي الحزب أي عون في إطار عملي في مجلس السلم برغم تقاريري التي رفعت إلى القيادة في فترة سابقة ومعاناتي الكبيرة وحرماني من الحقوق التي تمنح لغيري من العاملين تحت إمرتي في المجلس ، وهذا واضح لي لأنه يدخل في إطار إدارة الصراع السياسي وعليّ أن أقبل وأتحمل ، وقد وجهت لكم رسالة بتاريخ ١٩٩١/٩/١٠م حسب طلب مدير مكتبكم حول مجلس السلم لتناقش في إطار اللجنة المشتركة للحزبين، وأما التقارير الموجهة للدائرة المعنية خلال العامين المنصرمين من الوحدة فحدّث ولا حرج!! (أي قبل أعادة تشكيل الدائرة الجماهيرية) ولم ندع لأي اجتماع للدائرة الجماهيرية!! من قبل الأستاذ سيف صائل.

عاشرا : لقد وصلت المضايقات حتى إلى أخي " محمد إسماعيل السروري" مدير عام تفتيش العمل ، بوزارة العمل والتدريب بسبب أنه أخي حيث يلقي متاعب جمة ابتداء من عدم توفير سكن له في عدن وهو متزوج وله ثلاثة أطفال، وبسبب أنه (سروري) أيضاً لم ينصف ويعاني نفس معاناتي لا لذنب

أقترفه إلاّ أنه أخي كما أن عنده تعليمات بتوفير مسكن له ولأسرته في عدن ولكن لا حياة لمن تنادي !

حادي عشر : يعاتبني بعض الرفاق على تركي لمنظمة الحزب في ذمار، وما تركتها إلاّ حينما وصل الأمر إلى دائرة الخطر الشخصي ، وغياب دعم القيادة لي وتسهيل مهماتي هناك وحتى لا يتكرر معي في ذمار ما حدث في إب ... كان الحل هو تقديم الاستقالة .. ويبدو أن الاستقالة لم تقرأ .

لقد استعرضت فيما سبق أبرز الهموم والمعاناة والملابسات التي واجهتني خلال الفترة الانتقالية وتحملت أثارها بقناعة المناضل الصبور والصادق مع نفسه ومع حزبه .. وما زلت أتجرعها حتى اللحظة لعدم حسمها وقد ترددت كثيراً في تسجيل هذه المذكرة ورفعها إليكم لأنني قد طرقت كل الأبواب و لم تتفاعل معي أي جهة أو رفيق .

لقد اخترت الكتابة إليك لعلمي اليقين بأنك سوف تولي مذكرتي هذه اهتماماً كبيراً لما عرف عنكم من مواقف في معالجة مثل هذه القضايا المتعلقة بالكادر القيادي أو غيره .

وتفضلوا بقبول فائق تقديرنا واحترامنا

عبدالوكيل السروري

عضو اللجنة المركزية للحزب – المستشار برئاسة الوزراء

السكرتير العام لمجلس السلم والتضامن اليمني

ملحوظة للقارئ : ارفق ملف بخصوص كل القرارات والتوجيهات المدرجة طي مذكرتنا هذه ولم تجد أذنا صاغية .

بسم الله الرحمن الرحيم

وثيقة رقم (٧)

بداية الطريق الآخر

فبراير ١٩٩٢م

الأخ رئيس مجلس الرئاسة

تحية طيبة ,,,

أنــا عبدالوكيل السروري – المستشار برئاسة الوزراء السكرتير العام لمجلس السلم والتضـــامن والصداقة مع الشعوب السفير السابق ، تبوأت مناصب قيادية مختلفة في وزارة الصحة في الجنوب سابقاً وغيرها ..

أتقدم إليكم بهذه المذكرة التي تبين بوضوح إلى أي مدى هضمت حقوقي المكتسبة والقانونية ، والتي ألخصها فيما يلي :-

صدر قرار رئيس رئاسة مجلس الشعب الأعلى في الشطر الجنوبي سابقاً بشأن لائحة حقـــوق ومزايا المناصب القيادية العليا في الحزب والدولة رقم (١) لعام ١٩٩٠م بتاريخ ٢٨ أبـــريل ١٩٩٠م ، الـــذي حـــدد الحقـــوق والمزايا المتمثلة في الأجور والعلاوات والإجـــازات ومنح وسائل للمواصلات ، والعلاج ، ومجانية الكهرباء .. والسكن .. والماء وغيره .

ولم تشـــملني تلـــك الحقوق والمزايا التي أشار إليها القرار أعلاه ، وذلك لأسباب سياسية

صدر قرار بمجلس رئاسة الجمهورية اليمنية بتاريخ ٤- فبراير – ١٩٩١م الذي أكد مـــنح أعضاء اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني ، وأعضاء اللجنة الدائمة للمؤتمر الشـــعبي العام راتب وزير مع التأكيد على الاحتفاظ بالحقوق المكتسبة لكل منهم عندما قامت دولة الوحدة .

– ومازلت لا أتمتع بهذه الحقوق والمزايا كاملة كغيري .

عـــدم حصولي على مسكن مناسب لدرجتي السياسية والوظيفية سواء في صنعاء (مدينة الوحدة) ، أو عدن .

اعادة الاعتبار لي كسفير سابق في وزارة الخارجية في الشطر الجنوبي قبل الوحدة، لأني ضحية لأحداث ١٣ يناير ١٩٨٦م المشئومة .

الخلاصة :

إن شـــغلي للمراكز الحكومية والسياسية المذكورة أعلاه في هذه المذكرة – تؤكد بأني كنت موظفاً أخضع لقوانين الخدمة المدنية سواء في الشطر الجنوبي سابقاً – أو حالياً في الجمهوريـــة اليمنية واستناداً الى المادة (١٣٤) من قانون الخدمة المدنية رقم (١٩) لسنة ١٩٩١م التي تنص على أنه ((لا يترتب على نفاذ هذا القانون سقوط مستحقات الموظف القانونية عند خدمته السابقة على نفاذ هذا القانون ، كما لا يترتب على نفاذه أي مســـاس بالحقوق والمزايا القانونية المكتسبة للعاملين في القطاعين العام والمختلط قبل صدور هذا القانون إذا كانت تتجاوز ما ورد في هذا القانون)) .

وبـــاءً عليه يرجى التكرم بالأمر بإعادتي سفيراً في أي بلد ترونها مناسبة ، ومنحي كل الحقوق والمستحقات والمزايا المكتسبة لي وفقاً للقرارات والقوانين المشار إليها أعلاه .

أنا على ثقة تامة من تفهمكم الإيجابي والعادل وتفضلوا فخامة الرئيس بقبول فائق تقديرنا واحترامنا .. ودمتم ذخراً للوطن .. ونكون سعداء إذا حظينا باللقاء بكم شخصياً إذا سمح وقتكم بذلك .

مرفقات :

قرار هيئة الرئاسة .انظر صورة من القرار في الصفحة التالية .

توجيهاتكم لرئيس الوزراء بقرار مجلس الرئاسة ذات الرقم (٤٤٤) .

وثائق أخرى .

ملحوظـــة للقـــارئ : كنت قد قررت رفع قضية قضائية إلى المحكمة .. ونصحني المحامـــي المكلف بالترافع عني ان أوجه هذه المذكرة قبل أي إجراء قضائي .. وقد سلم الملف عبر مكتب رئاسة الجمهورية في فبراير ١٩٩٢م .

وثيقة رقم (٨)

قرار لارجعة فيه

التفكير الجاد بالاستقالة بدأ منذ أحداث يناير ١٩٨٦م وأشرت إلى مثل ذلك في مذكـــرتي الموجهـــة إلى الأمين العام ووزير خارجيته حينها بتاريخ ٨٦/٤/٢٢م مـــردوفة برسالة أخرى بتاريخ ٨٦/٨/٣٠م . البقاء أملته اعتبارات وطنية وإنسانية وكان للبقاء ضريبته الباهضة ، وقد عبرت عن بعض هذه المعانات في لقاءات ثنائية وفي رسالة الاستقالة في منتصف عام ١٩٩١م من منصب السكرتير الأول للحزب في محافظة ذمار التي وجهت إلى الأمين العام ومذكرتي الأخرى الموجهه إلى الأمين العام المساعد بتاريخ ١٩٩٣/٤/٥م .

الواقع إن الحزب هو وعاء لعدد من فصائل العمل الوطني ولكن هذا الوعاء لم تـــتوفر فيه الشروط اللازمة لذوبان تلك الفصائل فيه لتشكل حزباً ملتحماً ، فبقيت خارطـــة القبائل والمناطق ، والتمييز في التعامل بمعنى آخر ظل يسود فيه مبدأ للمواطنة غـــير المتســـاوية .. إضـــافة إلى التجاوزات والقرارات غير الشرعية وغياب الثقة والمصداقية والمزاجية في العمل والتعامل .

الآن وبعـــد كارثتي الحرب والانفصال وما تراكم من أخطاء خلال سنوات الوحـــدة الماضية وحتى اليوم ، وجدت أنه لم يعد هناك ما يبرر الاستمرار في موقع يتعارض وجودي فيه مع قناعاتي.

لهذا ، ودون الخوض في التفاصيل التي ربما نتحدث عنها في وقت آخر ، وفي ظـــروف أخـــرى غير هذه الظروف وصلت إلى قرار الاستقالة من موقعي كعضو لجنة مركزية وعضو في الحزب الاشتراكي اليمني .

عبدالوكيل السروري

عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي

١٩٩٤/٩/١٢م

ملحوظة للقارئ : نشر الإعلان من على منبر جريدة الشرق الأوسط ، وصعب تكرار نشرة في صحيفة ١٤ أكتوبر اليومية ، وجريدة حزب التجمع الوحدوي ، لامتناع رؤساء تحريرها عن النشر .

وثيقة رقم (٩)

موقف فرع منظمة حزب البعث العربي الاشتراكي في جنوب القطر اليمني من مؤتمر لندن الدستوري في عام ١٩٦٤م

مما لا شك فيه أن الحكومة البريطانية (العمالية) تواجه تركة ثقيلة من الأعباء والمشاكل في المستعمرات ، خلفتها لها حكومة المحافظين السابقة التي اتسمت سياستها بقصر النظر والالتقاء مع اليمين ، وكانت بعض القوى تأمل أن يطرأ تغيير كبير على السياسة البريطانية الخارجية على إثر استلام العمال الحكم ، وما أبعد هذا التصور عن الصواب ، لأن شيئاً من ذلك لم يحصل ، فالمصالح البريطانية وحدها هي التي تملي السياسة الخارجية سواء على العمال أو المحافظين ، من هذه النظرة المعبرة عن المصالح الرأسمالية البريطانية تنطلق بريطانيا في معالجة أزماتها ومشاكلها في المستعمرات ، وطالما أن الاحتكارات الكبرى في بريطانيا هي التي تقرر سياستها الخارجية فلن يطرأ أي تغيير جذري على السياسة الخارجية لبريطانيا سواء حكم المحافظون أو العمال.

إن أسلوب بريطانيا في مواجهة القضايا العديدة في جنوبنا لم يتغير حتى بعد استلام العمال الحكم ، فوزير الدولة لشئون المستعمرات لا يخجل من تصريح له في مجلس العموم يؤكد فيه تعهد حكومته بالقيام بالتزاماتها وافية تجاه حلفائها التقليديين ، ويقصد بهم السلاطين الإقطاعيين أعداء الشعب وسارقي خيراته .

وما المحادثات الدستورية الأخيرة التي لم يكتب لها النجاح إلا حلقة في سلسلة من المحاولات التي قامت بها بريطانيا مؤخراً بقصد الوصول إلى حلول مرضية لا تضيف إلى أعبائها أعباء جديدة ، بل تحتفظ لبريطانيا بمصالحها الأساسية في المنطقة، كما تبقى أيضاً على مصالح حلفائها التقليدين ، وقد التزمت بريطانيا في كل محاولاتها السابقة هذا الخط المناقض بالأساس لخط جماهير الشعب الكادحة ، فلم تستطع حتى التفاهم مع القيادات البرجوازية في المنطقة بسبب تحالفها مع الرجعية التي ترفض وتعادي كل تقدم يهدد مصالحها.

ونسمع اليوم أن بريطانيا قد قبلت تعديل معاهدة الصداقة والحماية التي تربطها بما يسمى بحكومة الاتحاد الفيدرالي ، وبمقتضى ذلك التعديل تنازلت بريطانيا عن حقها في إبداء النصيحة اللازمة حول الشئون الداخلية للاتحاد ، وهذا لا يعني سوى إطلاق العنان للرجعية لقمع كل انتفاضة شعبية ترمي إلى تصفية الإقطاع الركيزة الأولى للاستعمار في بلادنا .

أهداف الدعوة ...

كانت بريطانيا تريد من هذه الدعوة أن تخفف من أعبائها ومشاكلها المتزايدة في المنطقة ، فهي لا تفكر أبداً في التخلي عن مصالحها وهذا واضح من معارضتها لمقررات هيئة الأمم المتحدة التي تقر أسساً ومبادئ متعارفاً عليها ، ومستمدة من وثيقة حقوق الإنسان والتقاء بريطانيا مع اليمين الإقطاعي في معارضتها لتلك المقررات ليس فيه غرابة البتة طالما أن هذه الحفنة من الإقطاعيين تعادي النظام الجمهوري في الشمال وتمنع عنه الاستقرار ، وهو أمر ينسجم مع المخطط الامبريالي الرامي إلى القضاء على كل حركة تحررية في الوطن العربي تتطلع إلى الانعتاق من التسلط الغربي ونفوذه ، وتنهج منهجاً اشتراكياً في التنمية الاقتصادية.

وعلى الرغم من التقاء بريطانيا الفاضح مع اليمين الإقطاعي ، وعلى الرغم من تعهدها المستمر بالحفاظ على مصالح ذلك اليمين الشرس، فإنها تدرك بحكم خبرتها الطويلة أن هذا اليمين غير قادر في المدى الطويل على خدمة إستراتيجيتها في المنطقة.

إن ما ترمي إليه مخططات بريطانيا في المنطقة هو قيام حكومة مركزية للعناصر المعتدلة تنال نصيب الأسد فيها ، وهذا مخطط ذكي وخطير لأن هذه العناصر أقدر على اللعب بشعارات الجماهير ومخادعتها ، فتصبح الوحدة في ظل قيادتها البرجوازية أمراً يتعارض مع رفاهية المنطقة ، إن لم تكن مستحيلة ، ويصبح التقدم أمراً مرهوناً بارتباط المنطقة بعجلة الغرب الرأسمالي.

ولكن يبدو أن الضغط الذي تمارسه القوى اليمينية الإقطاعية أكبر مما تستطيع منه بريطانيا فكاكاً لاسيما وأن العناصر المعتدلة لم تقدم بعد أية تعهدات ثابتة مضمونة تطمئن إليها بريطانيا.

وتشترط بريطانيا في أية حكومة مقبلة ما يلي:-

١ ــ محاربة النظام الجمهوري في الشمال وتصفيته نهائياً أو على الأقل العمل علـــى الحيلولة دون استقراره وتوسعه فيشمل مناطق الجنوب:- وهذا الشرط الآن هـــو محور السياسة البريطانية في المنطقة ، وهي سياسة بعيدة المدى ويخطط لها من وراء الكواليس ، وقد لا يهم بريطانيا أن تمارس الحكومة المقبلة هذا العـــداء للنظام الجمهوري في الشمال علناً ، بل لا تمانع أن تدعي الحكومة المقبلة التعاون مع النظام الجمهـــوري في الشـــمال في شتى المجالات ، على أن يظل ذلك التعاون حبراً على ورق .. مع التخطيط المستمر لتصفية ذلك النظام بشتى الوسائل غير المعلنة.

٢ ــ أن تـــتعهد الحكومة المقبلة بالتزام الطريق الرأسمالي في التنمية الاقتصادية، وهـــو أسلوب أثبت فشله في كل دول العالم الثالث:- وهذا يعني أنه قد لا تبدو أن هناك مصالح حقيقية لبريطانيا في المنطقة ، ويدعى بالفعل بعض الكتاب الإنجليز أن مصـــالح بريطانـــيا الحقيقية ليست في الجنوب اليمني وإنما في إمارات الخليج ، حيـــث يـــتوفر البـــترول بكمـــيات هائلة ، وفي أقطار الشرق الأقصى ، التي تمد الصناعات البريطانية بالمواد الأولية ، وحسب هذا الزعم فإن انسحاب بريطانيا من عدن باعتبارها قاعدة عسكرية يسمح لها بالتحرك السريع لضرب أية حركة تحررية تهـــدد مصـــالحها في تلك المناطق. وهذا يجرنا إلى الحديث عن القاعدة ومصيرها ، يـــبدو أن السياســـة الـــبريطانية لم تستقر بعد على رأي قاطع ونهائي يحدد مصير القـــاعدة، وبالرغم من أن مصير القاعدة أمر يقرره شعبنا في المنطقة بنضاله وكفاحه الدائمـــين وبالرغم من أن زوال هذه القاعدة هو مطلب أساسي لا مساومة فيه ، نجد أن السياسة البريطانية تتأرجح بين اتجاهين :

تدعـــي وزارة الدفـــاع البريطانية أن القاعدة تكلف للميزانية مبالغ طائلة وأن زوالها أمر مرغوب فيه.

في حـــين تـــزعم وزارة الخارجية أن القاعدة العسكرية في عدن هي مفتاح السياسة في الشرقين الأوسط والأقصى .

وممـــا لا شـــك فيه أن الاتجاه الأخير سيلعب الدور الأكبر في أية مباحثات دســـتورية أخـــرى ، ويعزز هذا الاتجاه تطور الأحداث في اتحاد ماليزيا وانفصال سنغافورة عن ذلك الاتحاد.

أطراف التفاوض ومدى شعبيتها وتعبيرها عن مصالح الشعب:

بالرغم من أن الدعوة هذه المرة قد شملت أطرافاً كانت بريطانيا تتجاهلها في الماضي (المحادثات الدستورية الزائفة)، ونقصد بها حزب الشعب والرابطة، إلا أن هــذه الدعــوة قــد جاءت متأخرة لأن كلا من هذين الحزبين قد أخذ يتقلص رصيدهما الشعبي، وأصبحت الجماهير تفتش عن أساليب أكثر جدية وأكثر فعالية في النضال، وهذا ما عجزت عن تقديمه هاتان الهيئتان في الماضي، وبالتالي فإن القاعدة الشعبية التي كان يؤمل أن تستند إليها أية نتائج لم تكن متوفرة، وهذا يعني فشل المباحثات مسبقاً.

ولكن ما الذي حدا بكل من حزب الشعب والرابطة إلى قبول تلك الدعوة مهما رافقتها من أخطاء جسيمة؟ لقد ظل حزب الشعب في الماضي يرفض أي لقاء مع السلاطين وما يسمون بوزراء عدن، بحجة أن هؤلاء عملاء ولا يمثلون الشــعب وأنهم صنائع يخدمون المصالح البريطانية بأمانة، وقد قاد حزب الشعب نفسه مظاهرة شعبية كبيرة أعلنت فيها الجماهير الغاضبة احتجاجها على دخول عدن الاتحاد المزعوم، ولكن حزب الشعب اليوم غيره بالأمس، فقد خسر رصيده الشعبي وأصبح واجهة يستخدمها بعض هواة الحكم والطامعين في السلطة.

أمــا الــرابطة، فبالرغم من شعارات الوحدة والتحرر، إلا أنها موغلة في علاقاتها مع الرجعية العربية وأصبحت لها صلات قوية مع السعودية، رأس الأفعى في المنطقة العربية، وهي - أي الرابطة - اليوم أكثر بعداً عن جماهير الشعب و لم يعد لها رصيد شعبي يذكر.

فلا شك أذن أن ثمة دوافع عديدة وراء قبول كل من حزب الشعب والرابطة دعــوة وزير المستعمرات للتفاوض حول مستقبل المنطقة، ومن بين هذه الدوافع نذكر ما يلي:

تــزايد الضــعف الذي تشعر به هاتان الحركتان داخل صفوفها، وابتعاد الجمــاهير عنها أكثر فأكثر، لاسيما بعد أن طرحت الجبهة القومية على جماهير الشعب أسلوباً جدياً في النضال.

بيد أنه من الإنصاف أن نذكر لحزب الشعب بعض المواقف المشرفة في هذا الاتجاه وهو الاتجاه الجاد في مواجهة العدو وبأسلوب جديد أكثر فعالية، ونقصد به النضال المسلح، وكان هذا الاتجاه مسيطراً على تفكير حزب الشعب عندما كان للجناح العمالي التأثير على سياسة الحزب والقدرة على توجيهه، ولو استمر ذلك

الانسجام بين جناحي الحركة السياسية العمالية ((حزب الشعب والمؤتمر العمالي)) لاستطاع هذا الحزب أن يلعب دوراً أخر غير هذا الدي نشهده اليوم.

ومنذ أن ابتعد حزب الشعب عن تأثير العناصر العمالية وهو يبتعد أيضاً عن الوسائل الثورية ويفضل أسلوب المناورات والمفاوضات والنضال عن طريق المكاتب.

ومهما قيل عن العوامل الخارجية التي ساهمت في عزل حزب الشعب وكذا الرابطة عن الجماهير وفي الحيلولة دون وصول الأسلحة إليهما ، تظل العوامل الذاتية وهي التكوين النفسي والطبقي لهذين الحزبين سبباً هاماً في التخلف عن الثورة.

١ ــ التلهف للحكم والاحتراف السياسي:-

أن شعور هذين الحزبين بأن بريطانيا تنوي بالفعل منح المنطقة استقلالها قبل نهاية عام ١٩٦٨م ، لعب دوراً كبيراً في تحريك نوازعهما للحكم والسلطة ، فيجب في اعتقادهما انتهاز الفرصة قبل فوات الأوان ، إن ابتعاد هذين الحزبين عن المعالجة الثورية لقضايا جماهير شعبنا ، وتلهف قادته للحكم أغرق هذين الحزبين في الانتهازية، فقبلاالدعوة في جو تنعدم فيه الديمقراطية.

رضى القاهرة عن المحادثات

ليس من الصعوبة بمكان التأكيد على رضى القاهرة عن المحادثات الدستورية فالقاهرة أصبحت طرفاً في النزاع لا يمكن تجاهله ، واللغة الجديدة التي سمعها هيكل مؤخراً تتردد في لندن أثناء زيارته لها ، أو بالأصح حسب تصورنا وقناعتنا ، اللغة الجديدة التي حملها هيكل معه إلى لندن ، تشير بوضوح إلى اهتمام القاهرة المتزايد بالمنطقة ، وتدعو صراحة إلى ضرورة التفاهم مع بريطانيا حول مصالحهم المشتركة وهذا ما عبر عنه هيكل بسياسة ((منع الضرب تحت الحزام)).

ورضى القاهرة عن هذه المحادثات نابع من رغبتها في إيجاد حل معقول لمشاكلها في الشمال الذي لم يستقر و لم يهدأ بعد أخطاء السياسة المصرية المتكررة هناك ، وتأمل القاهرة من هذه المحادثات الضغط على بريطانيا بكلا الأسلوبين :

أ ــ من جهة تستخدم العملاء الجدد لها في التفاوض مع بريطانيا بقصد الوصول إلى نتائج مقبولة لدى القاهرة.

ب- أما في حالة عدم التوصل إلى نتائج مقبولة وإصرار بريطانيا على موقفها ، تلجأ القاهرة إلى الجبهة القومية لأحداث متاعب وإرباكات للإدارة البريطانية في عدن ومحمياتها.

١ - غيبة الشعب:

لا يملـــك أحد من الوفود الادعاء بأنه يمثل قطاعاً واسعاً من الشعب، وإذا ســلمنا بأن حزب الشعب والرابطة قد يمثلان قطاعات الشعب وهي قطاعات صغيرة جداً بعد تقلص شعبيتها ، فإن معظم الوفود الأخرى ذات سمات إقطاعية. وهي الركيزة الأولى للاستعمار في بلادنا ، فضلاً عن كونها تكن العداء لكل تقدم يهدد مصالحها وهي بحكم تركيبها الإقطاعي - البرجوازي - تقف في صف معاد للشعب.

٢- إجراء المباحثات في جو لا ديمقراطي :-

لم تسمح بريطانيا للشعب بكافة قطاعاته التعبير عن رغباته ، فالحريات مقيدة وحالة الطوارئ لا تزال معلنة ودوريات الجيش لا تزال تملأ الطرقات والشوارع بصورة مستفزة جارحة للمواطن ، والمعتقلات يحتشد فيها عدد كبير من المعتقلين.

إن جوا كهذا تنعدم فيه الديمقراطية لا يصلح البتة لإجراء المباحثات ، وإصرار بريطانيا على إجراء المباحثات في مثل هذا الجو الخانق، يؤكد أنها تود الوصول إلى حلــول بعــيدة عن أماني الشعب وعما يتوق إليه من انعتاق وتحرر كامل من سيطرتها.

٣ ـــ استمرار عداء بريطانيا للنظام الجمهوري في الشمال :-

إن أية مفاوضات أو مباحثات مقبلة ستعثر وسيقاومها شعبنا طالما استمرت بريطانيا في عدائها للنظام الجمهوري في الشمال ، ولن يكتب النجاح لأية محادثات دستورية مقبلة تتناول مستقبل المنطقة ومصيرها في ظل هذه السياسة المجرمة ، التي تنتهجها بريطانيا تجاة النظام الجمهوري الذي صنعته جماهيرنا في الشمال بدمائها.

ومما لا شك فيه ، أن عداء بريطانيا للنظام الجمهوري في الشمال ليس وليد الصـــدفة أو وليد رغبات ونزوات شخصية ، كما أن ذلك العداء ليس نابعاً من بعض الخلافات السطحية التي لو حلت لأدت إلى نتائج حسنة ، إن عداء بريطانيا للنظام الجمهوري في الشمال أمر يخدم الإمبريالية العالمية من جهة ، وتنسجم تماماً ومخططات الحلف المركزي (السنتو) الرامية إلى التصدي للمد الثوري في المنطقة

العربية بقصد إجهاض هذا البلد من جهة أخرى ، إن وعينا الكامل لهذه الحقيقة يفتح أمامنا آفاقاً واسعة للعمل الشعبي الثوري الذي يستمد فلسفته وقيمه من معطيات هذا الواقع.

٤ ـ تصدع القوى الوطنية وعدم ارتباطها بميثاق ثوري موحد:

إن التصدع الذي تشكو منه الحركة الوطنية داخل قواها المتعددة أمر يستوجب منا الوقوف عنده طويلاً ، لم ينشأ التصدع داخل الحركة الوطنية بفعل الصدفة أو الرغبة البلهاء في التنافر ، وإنما نشأ ذلك التصدع بفعل عوامل خارجية وذاتية لعبت دوراً كبيراً في تمزيق الحركة الوطنية وأضعفت فعالياتها.

وتعزا العوامل الخارجية إلى الأساليب الخبيثة التي لجأت إليها بريطانيا منذ احتلالها للمنطقة ، تلك الأساليب المتعارف عليها بسياسة ((فرق تسد)) ولم تنج أية حركة وطنية في جميع دول العالم الثالث من الوقوع في أسار هذه السياسة ، وهي سياسة خبيثة تمكنت من تمزيق صفوف الوطنيين وزرع الخلافات داخل قواهم وإلهائهم بمعارك جانبية.

العوامل الذاتية في التصدع :-

وإلى جانب تلك العوامل الخارجية كانت هناك عوامل ذاتية كان لها في نظرنا أبعد الأثر في ذلك التصدع وأبرز هذه العوامل هي :-

أ- طبيعة تركيب بعض الأحزاب وارتباطها بالإقطاعيين وبالرجعية العربية :

وحزب الرابطة خير من يعبر عن هذا التركيب الإقطاعي المتحالف مع الرجعية العربية، وقد لعب هذا الحزب في السنوات العشر الماضية دوراً مخجلاً في إلهاء الجماهير عن معركتها الحقيقية بطرحة شعار ((الجنوب العربي)) ، الذي أخذ حدوداً جغرافية فكان ينكمش تارة ويتوسع تارة أخرى كمشروع الهلال الخصيب.

كما أن الوحدة العربية في طبيعتها ومحتواها الثوري تهدد مصالح البرجوازية والإقطاع في الوطن العربي، كذلك فإن وحدة المنطقة كشعار طرحته الجماهير في المنطقة كانت تخافه الرابطة وتحاربه ، لأنه يهدد مصالح وطموح الرابطة كقيادة إقطاعية وبرجوازية.

ونسمع اليوم عن إيغال الرابطة في علاقات فاضحة مع السعودية ، رأس الأفعى في الوطن العربي وركيزة الاستعمار والإمبريالية العالمية ، إن ارتباط الرابطة

باليمين الإقطاعي في المنطقة ، وتحالفها مع الرجعية العربية خارج المنطقة سيدفعانها في النهاية إلى المساومة بحقوق الشعب.

ب- أسلوب المناورة السياسية والابتعاد عن الأسلوب الثوري :-

خضعت كل مواقف حزب الشعب في الماضي - ولا تزال - لهذا الأسلوب الذي يعتمد المناورة والتكتيك في العمل السياسي ، وتمشياً مع هذه الأساليب غير الثورية وجد حزب الشعب اليوم حليفاً جديداً كان في عداء العملاء في الماضي ، ويتمثل هذا الحليف فيما يسمى بوزراء عدن بقيادة عبد القوي مكاوي.

قد تنطلي هذه الأساليب على الجماهير ردحاً من الزمن ، ولكنها ستصاب بفشل ذريع عندما تنضج الجماهير نضجاً كافياً وتصحو على واقعها الفاسد والذي يزداد فساداً يوماً بعد يوم .

ج- الانفراد بالعمل الوطني وانغلاقه وتبعيته العمياء للمقاومة وعدم انفتاحه على كل الأطراف لاسيما الثورية منها :

إن انفراد أية فئة وطنية دون غيرها من القوى الثورية بالعمل المسلح ، وقفل كل مجالات المساهمة أمام القوى الثورية الأخرى أمر لا ينسجم ومعطيات هذا الواقع ، الذي يفترض قيام جبهة من كافة القوى الوطنية المؤمنة بضرورة تصفية الوجود الاستعماري من المنطقة وإرساء المجتمع الجديد.

إن الأسلوب الذي طرحته الجبهة القومية على الجماهير هو وحده الذي يقودها إلى الخلاص من براثن الاستعمار الذي يمهد أمامها الطريق إلى المستقبل المنشود. بيد أن الإدارة التي ستقود تلك الجماهير إلى المستقبل الأفضل لا تقل أهمية عن هذا الأسلوب، وهي مسألة لا يجوز تغافلها بأي حال من الأحوال وإلا استحال ذلك الأسلوب إلى مناورة أخرى عقيمة تضعف إمكانيات هذا الشعب وتعطل طاقاته.

إن للجبهة القومية بفضل أسلوبها الجديد الذي طرحته على الجماهير أنصاراً دخلوا المعتقلات ، وهم لذلك محل تقدير وإكبار كل الفئات الثورية . ولكن للثورة جماهير أوسع لا تزال خارج إطار الثورة ، ولكي تؤدي الثورة مهمتها تجاه الجماهير الكادحة يجب الانفتاح على كل القوى الثورية بدون تحفظ و يأتي على رأس هذه القوى البعثيين والشيوعيين . إن الانفتاح الكامل على جميع أطراف

اليســـار في المنطقة وبدون تحفظ أمر يخدم إستراتيجية الثورة ويدفع إلى مواقع أمتن وأصلب.

الموقف الثوري الصحيح:

بقي علينا الآن أن نحدد الموقف الثوري الصحيح الذي يجب أن تقفه مخـتلف قوى الحركة الوطنية تجاه الخصم المشترك – الاستعمار البريطاني ، فالحـــركة الوطنـــية ســـواء في الماضي أو في المستقبل القريب وهي تواجه مخططـــات بريطانيا الاستعمارية ستسجل على نفسها مواقف ستحاسب علـــيها في المســـتقبل ، ولا تـــزال الفرصة مواتية كي تتفهم مختلف قوى الحركة الوطنية مسئولياتها التاريخية فتلتزم مصلحة جماهير الشعب الكادحة وتبتعد عن جو المناورات السياسية العقيمة.

إن ما هو مطلوب اليوم من مختلف قوى الحركة الوطنية أن تعي طبيعة المـــرحلة القائمة ومتطلباتها وأن تتصرف بمقتضاها، وأن تفهم التناقضات الرئيسية الراهنة ، ولكي نكون واقعيين وعلميين ينبغي علينا ألا نتوقع من بعـــض أطـــراف الحركة الوطنية، بحكم تكوينها الاجتماعي الطبقي والتي اعـــتمدت ولا تزال تعتمد المناورات في العمل السياسي، أن تتصدر العمل الوطـــني لأن هذه القوى بطبيعتها وبحكم تركيبها لم تعد قادرة على قيادة الجمـــاهير في جبهة وطنية متحدة للوصول بها إلى الاستقلال المنشود.. إن القـــوى الثورية هي وحدها القادرة على قيادة الجماهير نحو غاياتها المثلى ومســـتقبلها الأفضل، ولا يضير الثورة في شيء أن تلحق بها بقية أطراف الحركة الوطنية .. وتقترب القوى الثورية من النصر ومن الغايات المنشودة بقدر توافر الشروط الآتية:

١ ـــ وحـــدة القـــوى الثورية والتفافها حول ميثاق وطني اشتراكي وإيمانهـــا بـــأن العـــدو الحقـــيقي هو الاستعمار وحلفاؤه من الإقطاعيين والبرجوازية النامية ، وأن ما بينها من خلافات يجب أن تبقى ثانوية وأن لا تؤثر في سير الثورة.

٢ ـ استقلال الحركة الوطنية بقيادة القوى الثورية عن كل تدخل خارجي، وأن تستفيد من تجربة الجزائر الرائدة ، فقد مدت ثورة الجزائر يدها إلى كل المعسكرات والي جميع الدول العربية ، للحصول على مزيد من التأييد والدعم المادي والمعنوي للثورة، شرط أن لا يرافق الدعم أية مساومات على مستقبل الثورة ، وبهذا الأسلوب وحده استطاعت الجزائر أن تصبح بالفعل رائداً للثورات.

إن استقلال الحركة الوطنية عن كل تدخل خارجي ، يخدم بالأساس إستراتيجية الثورة ويمنع عنها أي انحراف أو تسلط ، واستقلال الحركة الوطنية من أي تدخل خارجي لا يعني بالضرورة الانغلاق على نفسها ، إن ثمة مجالات واسعة أمام الحركة الوطنية ، عربية ودولية ، يمكنها أن تستفيد منها لمصلحة استمرار الثورة وتوسيعها ، على أن تحتفظ الحركة الوطنية بشخصيتها المستقلة.

ملاحظة للقارئ : أوردنا هذه الوثيقة لعل الجاهلين لتاريخ البعث في الجنوب يصححون مواقفهم .

وثيقة رقم (١٠)

موقف حزب البعث العربي الاشتراكي في القطر اليمني على إثر نكسة الأمة العربية في المعركة المقدسة على الحدود من فلسطين .. وبداية مؤشرات الاحتراب بين رفاق السلاح في جنوب الوطن المحتل حزيران (يونيو) من العام ١٩٦٧م.

حزب البعث العربي الاشتراكي — أمة عربية واحدة

القطر اليمني — ذات رسالة خالدة

اصلبوا العار

و

مرغوا وجه أمريكا بالوحل

أيتها الجماهير العربية المناضلة

أيها العمـــــال، أيها الفـــلاحون

إن النكســـة الــتي أصابت الأمة العربية في المعركة المقدسة على الحدود من فلسطين المحتلة، لا يمكن أن تعطينا في نضالنا إلاّ مزيداً من الوعي القومي ، مزيداً من التأكيد على تنظيم الجماهير المسحوقة والمغلوبة على أمرها ، مزيداً من التهيئة الجماهيرية لصنع الوحدة بتضحيات أكبر وأعظم ...

أيها الكادحون العرب، يا جماهيرنا المناضلة الصابرة، إن معركة التحرير لن تـــتوقف بمجـــرد وقف القتال التقليدي الذي تقوده الجيوش العربية النظامية. إن مســـاهمة جماهيريـــة واسعة وعريضة تغطي ساحات الوطن العربي ، تتبنى حرب الـــتحرير الشـــعبية وخلـــق طلائعها الثورية، لابد وأن تكون ضرورة ملحة من ضرورات نتائج المعركة المقدسة.

إن الاســـتعمار الأنجلو أمريكي في مؤامراته المجرمة ، والتي تستهدف إسقاط الـــنظام الاشـــتراكي التقدمي في القطر العربي السوري وإضعاف الطاقة الثورية

وتقلـيص امتدادها في القاهرة، علينا أن ندرك أبعادها بدقة، ونوصلها للجماهير العربية بحقائقها وحطوطها القذرة، لكي نقطع الطريق على الاستمرار في تنفيذها.

لقد أدركت الإمبريالية العالمية حقيقة النظم التقدمية العربية ، والتي بدأت في مسـيرتها الـثورية تتمركز وتطوق شواطئ بحيرة البترول العربي، وعرفت بدقة حقـيقة خطر هذه النظم على مصالحها البترولية وقواعدها العسكرية ، وخاصة بعـد انتصار القطر العربي السوري في معركته الكبرى مع شركة نفط العراق ، والـتي أجبرها على إعادة النظر في طرق الحسابات المتعلقة بالعائدات ، ومن ثم استدعاء شركة، أرامكو، الأمريكية للجلوس على مائدة المفاوضات فوراً مستثمراً بذلك النصر الذي حققه على شركة نفط العراق . هذا إلى جانب الدور التقدمي الـذي تلعـبه الجمهورية العربية المتحدة في اليمن ـــ شماله وجنوبه ـــ مستهدفة الالـتفاف حول السعودية ، بغية محاصرتها كقلعة رئيسية للقوى الرجعية وذلك عبر الشواطئ العربية بدأ من الجنوب وحتى الخليج.

لهذه الأسباب وأسباب أخرى مرتبطة بالإستراتيجية الأمريكية على مستوى العـالم، عمدت إلى العدوان بعد أن مهدت له مع إسرائيل اللقيطة. فقد أوعزت المخابرات المركزية الأمريكية إلى إسرائيل بأن تهدد دمشق لإسقاطها بغزو جوي وأرضـي عسكري. وإزاء هذا التهديد القذر الذي مهدت له إسرائيل في المعركة الأرضـية والجويـة في ٧ أبريل ١٩٦٧ بادرت المتحدة بتكنيس آثار العدوان الثلاثي سنة ١٩٥٦م، بسحب قوات الطوارئ الدولية وإغلاق مضائق تيران على خليج العقبة أمام السفن والبضائع الإسرائيلية، ولتسمح لقواتها أن تدخل المعركة مـنذ لحظاتهـا الأولى، وكان من النتائج المترتبة على ذلك أن هاجم الاستعمار الأنجلو أمريكي متواطئاً مع إسرائيل بقواته الجوية، مستفيداً من طرائق تدخله سنة ١٩٥٦م في حرب القنال.

لقـد هدفت المؤامرة القذرة إلى جر الجيش العربي المصري الضارب بقواته الـبرية والجويـة إلى صحراء سيناء المكشوفة، وهناك وعلى هذه الأرض ستتم مسـرحية الـتآمر الأنجلو أمريكي بتحطيم هذا الجيش الذي سيجد نفسه بدون غطـاء جـوي يحميه، ومن ثم الانعطاف إلى ساحات دمشق التي تتفجر ثورةً

وغضباً على المصالح الاستعمارية لإسقاطها وإسقاط النظام الثوري فيها، بالغزو العسكري الجوي والأرضي.

إن المخطط الأمريكي الذي يهدف إلى إسقاط الثورة في سوريا وإضعاف النظام الثوري في القاهرة قد كشف عن أبعاده التآمرية الكامنة في المدركات المستقبلية التالية:-

١ — إن تحطيم الجيش العربي المصري في صحراء سيناء وما ينتج عن إعادة بنائه لمتطلبات دفاعية ووطنية، لسوف يحد من قدرة المتحدة على التحرك العربي الإستراتيجي على مستوى الوطن العربي الأمر الذي يفسح المجال أمام المخطط الأمريكي في الجزيرة العربية والذي يستهدف إسقاطها نهائياً بأيدي الرياض، العاصمة الكبرى للرجعية العربية والتي بدورها واقعة تحت النفوذ الأمريكي ، وهذا يعني بالضرورة إسقاط النظام الجمهوري في شمال اليمن بأيدي الملكيين، والجنوب بأيدي السلاطين . وبذلك تكون الشواطئ العربية لشبة الجزيرة ((وبحيرة البترول العربي)) قد وُضعت تحت القبضة الحديدية القذرة للإمبريالية الأمريكية والتي تقود الهجمة الاستعمارية المضادة في أفريقيا، والفيتنام، وأمريكا اللاتينية، والوطن العربي بمختلف الأساليب العسكرية والتآمرية، إنها تغامر بكل إمكانياتها العسكرية والاقتصادية والسياسية ، بغية إسقاط العالم الثالث ودوله المتحررة تحت سيطرة احتكاراتها الكبرى.

٢ — إن ضرب المؤسسات العسكرية والاشتراكية في المتحدة لا يعني سوى جعل الاتجاه العربي الاشتراكي فيها ينحني عن سياسته العربية ويعود لمصروفي حدودها، ولذلك فإن إصرارنا وإصرار الجماهير العربية الواسعة على بقاء الرئيس عبدالناصر في الحكم لا يعني بالضرورة التمسك به كفرد، وإنما التمسك بالاتجاه العربي الاشتراكي الذي يتبناه ويقوده.

إن قوى المعارضة للسياسة العربية التي ينهجها عبدالناصر داخل مصر أصبحت قوية، ذلك لما كان من نقاط فشل كثيرة نتجت عنها، والتي ساهمت فيها عوامل متعددة خارجية وداخلية، منها الضغوط الاستعمارية المستمرة على القاهرة بغية إيقاف ثورتها وسلوكها المتردد من تحديد لموقف جدي ومتين مع

قوى الرجعية وقوى التقدم، إلى فقدان القاعدة الشعبية المنظمة على أسس علمية واضحة.

إن الاتجـــاه العربي ـــ بحكم ضغط الأحداث ـــ أصبح يضعف مع الزمن، وقـــاد ذلـــك (البعض) إلى اليأس ، الأمر الذي عزز قوى المعارضة ودفع بها إلى الأمام مستفيدة من الجوانب السلبية للاتجاه العربي الذي يقوده عبدالناصر :-

أ ـــ فشل العمل الوحدوي الذي تم بين القطرين الشقيقين، سوريا ومصر.

ب ـــ المدة الطويلة التي بقيت فيها القوات العربية في الشمال اليمني ، دون الوصول إلى مستوى يجعل الشمال يعتمد على قواه الذاتية.

ج ـــ المعـــركة الأخيرة والتي قادها عبدالناصر للدفاع عن الحكم التقدمي الاشـــتراكي في سوريا، بواجب قومي في سوريا لابد وأن ينعطف على القاهرة لإسقاط نظامها التقدمي أو إضعافه.

إن الذي نخشاه أن يأتي إلى الحكم في المتحدة عناصر عرفت بميولها المصرية والـــتي تنادي ببناء مصر وصنع مجدها، داخل حدودها دون الاهتمام والمشاركة الجدية في القضايا العربية وحركتها القومية التحررية .

إن الولايـــات المتحدة تهدف إلى تحقيق ذلك من خلال الهجمة المضادة التي شـــنتها ضد قوى التقدم، وما على القوى الثورية والجماهير الكادحة في الوطن العربي إلاّ أن تقطع عليها الطريق.

٣- إن اشـــتراك الأردن ـــ كنظام ـــ في المعركة لم يأت عن طريق الإيمان بقضية التحرير الفلسطينية، وإنما جاء ليحقق الغرضين التاليين :-

١ ـــ أولهمـــا تحاشياً لسقوط النظام الملكي الرجعي من الانهيار تحت أقدام الجماهير.

٢ ـــ ثانـــيهما لكي يبدو للجماهير العربية أن الهدف الرئيسي من الهجمة الاســـتعمارية هي الـــنظم العربية ككل، وليغطي الإستراتيجية الأمريكية في مهمتها لإســـقاط مراكـــز الـــثورة ، كل من المتحدة وسوريا، وليسمح للاستعمار من اســـتخدام هـــذه الرجعية بحجة اشتراكها في المعركة، داخل العمل العربي الذي سينشأ بعد المعركة.

٤- إن النظام الاشتراكي في القطر السوري والتي تحميه السواعد العمالية والفلاحية، وتقوده طلائع ثورية تمرست في النظام لن يسقط أمام الهجمة الاستعمارية المسعورة. إن إرادة الكادحين العرب ستصمد وستصلب هذا العار الذي لحق بأمتنا.

المهمات الملقاة على عاتق القوى التقدمية العربية

إن مناخاً جديداً يجب أن يفرض نفسه على مجموع القوى التقدمية العربية ونشاطاتها العملية، فالنكسة الأخيرة ما هي إلاّ نتيجة ، وما النتيجة إلاّ مجموع النشاطات العملية التي ولدتها. فمتطلبات الواقع المعطي للمجتمع العربي ، والواقع الراهن لنتائج المعركة، ومستقبل العمل العربي الذاتي يجب أن يتجه اتجاهاً آخر. إن على القوى التقدمية العربية أن تنزع وإلى الأبد الغشاوة التي كانت تغطي فكرها ومنطلقاتها في النضال الاشتراكي القومي. إن أولى المتطلبات تكمن في قراءة علمية وواقعية سليمة، وأن تفسر الظواهر السياسية والاجتماعية بالرجوع إلى أسبابها.

أيها المناضلون ، يا جماهيرنا الكادحة ، يا طلائع حرب التحرير : إن القوى التقدمية العربية لا تزال في مواقع مشدودة فيها إلى الحذر والتردد إن عليها أن تضع أمامها المتطلبات التالية :-

١ ـ إن لقاء القوى التقدمية على أسس أمتن هي خطوة إلى الأمام نحو مستقبل عربي وحدوي. وإن الوحدة العربية بالرغم من أنها حاجة تاريخية واقتصادية، وقضاء على التجزئة والتخلف ، عليها أن تأخذ اليوم أبعاد دفاعية ليست خارجة عن فعل الإرادة الثورية وحركتها المتطورة . إن الحاجة إلى وجود الدفاع العربي الشعبي لسوف يلغي بالضرورة استقلالية الجيوش العربية التقليدية، ورفض ربطها في قيادتها العليا.إن الوحدة العربية المصنوعة بالسواعد العمالية والفلاحية لسوف توحد الانتماء الطبيعي لهذه الجيوش التي تتحمل مسئولية الدفاع والتحرير.

٢ ـــ إن حـــرب التحرير الشعبية أصبحت حاجة ملحة ، تفرضها وتوفر مـــناخها الملائـــم لتوسعها وانتشارها المعركة الراهنة والمفتوحة مع الاحتكارات الكبرى وثكنتها العسكرية ((إسرائيل)) .

إن طلائع التحرير التي شكلت في بعض الأقطار العربية قبل المعركة يجب أن تغطي مجموع الساحات الجماهيرية الكادحة في الوطن العربي .

إن نشوء منظمة حرب التحرير الشعبية في كل من الجزائر ودمشق بشكلها العلني أخذ بالوضوح. لقد برهنت المأساة الأخيرة ـــ من خلال المعركة ـــ صدق وجدية هذه الطريقة في معركة التحرير .

لقـــد عجزت الجيوش النظامية من أن تؤدي دورها التي أنشئت من أجله. فلقـــد خسرت القتال، إلاّ أن حرب التحرير لم تنته. بمعنى أننا لم نخسر الحرب، فهـــي لا تـــزال مفتوحة أمام الكادحين العرب لكي يؤدي كل دوره تحت لواء مـــنظمة حرب التحرير الشعبية. أن أرضها الصلبة هي المراكز الثورية في الوطن العـــربي وحدودهـــا، أما مجمل نشاطها العملي والتنظيمي والعسكري ستكون الأرض العربـــية مـــن محيطها إلى خليجها. إن معركتها لن تقتصر على الحدود الفلسطينية بل ستعداه إلى النظم الكرتونية والإطاحة بها :

إن حزب البعث العربي الاشتراكي يعتبر نشوء مثل هذه المنظمة ليس بعيداً عـــن الإدارة العربية التقدمية ، وهو يعتبر نفسه منذ الآن وقودها البشري الذي يمدها بالزخم الثوري.

إنـــنا لا نريد غسل دماغ الرجعية والرأسمالية العربية بإيقاظها على القضية الفلسطينية والنكسة، بل الذي نريده هو أن تضع الجماهير العربية الكادحة ثقلها وقوتها البشرية والإنتاجية في مصب التحرير ، وأن ترفده بعنصرها البشري المسلح والواعي لحركة التاريخ الصاعدة.

٣ ـــ إن البـــترول العـــربي سيبقى سلاحاً مفلولاً إن لم تسيطر عليه قوى التحرر وأن لم تمتلكه الجماهير العاملة ، فلقد آن الأوان لنسف كل ما من شأنه أن يـــؤدي دوراً تأخيرياً لإبقاء هذا السلاح بأيدي الرجعية العربية والاحتكارات

الغربية. إن بقاءه بأيدي الرجعية يعني بالضرورة سوء استخدامه كسلاح هجومي في معركة التحرير ضد إسرائيل والإمبريالية.

إن الكادحين العرب مطالبون اليوم بأن يضعوا الصيغة الملائمة للسيطرة على مـوارد البـترول العـربي ووضع عائداته للتسليح الشعبي، وإيجاد صناعة حربية مـتطورة تكون أساساً لنسف كل ادعاءات التوازن العسكري في منطقة الشرق الأوسـط. إن السـواحل العربـية الممتدة مسافات طويلة ، لابد لها من حماية عسكرية قوية. لذلك لابد وأن يدخل هذا في حسبان التسلح العربي وإلاّ لبقيت الشواطئ العربية مهددة بالغزو المباشر من قبل الأساطيل الاستعمارية. يأخذ على عاتقه قيادة ثورة تحرير البترول العربي وتوعية الجماهير على أن هذا السلاح أصبح أمراً ضرورياً.

إن الإسـقاط الكـلي على هذا السلاح من قبل الكادحين العرب وبقيادة منظماتها الثورية أمر تفرضه نتائج المعركة ومتطلباتها المادية والتحررية.

٤ .إن تظاهـرة عربية جديدة على مستوى ((القمة)) تلوح في الأفق العربي وإن مبررات تواجدها أصبحت قوية للأسباب التالية :-

أ ـــ إن بعـض القوى التقدمية التي خاضت للمعركة خرجت منها منهوكة القوى.

ب ـــ وهـذا يعـني أن المراكز الرئيسية للرجعية العربية والتي لم تتضرر من جرّاء المعركة، بقيت قويةمادياً ومعنوياً، لذلك فإن احتمال عودة الغزل السياسي مـا بين قوى التقدم وقوى الرجعية، والذي سيغطى إعلامياً بشكل واسع وقوي تحـت شـعار العمـل العـربي الموحد لتكنيس آثار النكسة العربية على حدود فلسـطين، لـن يتجاوز استخدام السلاح البترولي والدبلوماسي العربي وبحدوده الضيقة الضعيفة ولفترة قصيرة ومحدودة.

إن الاسـتعمار الأنجلو أمريكي الذي رسم خطة التآمر على قوى التقدم لن يصعب عليه الدخول في مؤتمرات القمة العربية المقبلة. إننا نلفت نظر جميع القوى التقدمية العربية إلى جوهر هذه الدعوة والنتائج المترتبة عليها، لقد بادرت الرجعية

السودانية والتي تبدو للكثيرين بأنها على الحياد من الصراع العربي الداخلي الناشئ بالضرورة عن حتمية التطور والتجاوز للماضي ورفض كل أشكاله وترسباته.

نحن مقتنعون أن الدول العربية التقدمية ستدخل هذه المؤتمرات بالحاح الواقع العسكري والعربي والدولي. إن أسلحة ضخمة يمكن استخدامها في سبيل إزالة آثار النكسة ، وهذه الأسلحة بقوتها المادية والاقتصادية هي مشروطة في ظروف السيطرة الرجعية عليها. فعلى المنطلق التقدمي أن يوضح حقيقة المعركة ويكشفها للجماهير العربية ، وحقيقة استخدام مثل هذه الأسلحة التي تسيطر عليها الرجعية والاحتكارات ، وأن لا يخلق قناعات يحاول أن يضعها في مصاف العملية لدى الجماهير العربية.

إن تكتيكاً ثورياً منتظراً يجب أن تستخدمه قوى التقدم للخروج بقضية البترول كسلاح هجومي فعّال لإزالة آثر النكبة الأخيرة.

٥. على الصعيد الدولي :-

إن الاستعمار التقليدي الذي بقي مدة طويلة في وطننا العربي، والتي خاضت الجماهير معارك دامية معه ، لابد من الاستمرار في محاربته ، أما الاستعمار الجديد والمتمثل في الولايات المتحدة واحتكاراتها، والتي لم يكن لنا معها معارك مكشوفة ، تهدف اليوم إلى احتلال مواقع الاستعمار التقليدي الأنجلو فرنسي.

لقد خاضت القوى التقدمية العربية في السنين العشر الماضية معارك عنيفة مع الاستعمار الأمريكي. إلاّ أن هذه المعارك اتصفت من حيث الوسائل والأهداف بالمعارك الدفاعية، فاستخدم سياسة التجويع فقطع القمح وساوم على تصديره للمتحدة، واستخدام الضغط الاقتصادي فقاد البنوك الدولية لتضع على مطلوباتنا من القروض لتنمية اقتصادنا الاشتراكي القومي قيوداً مخلة بالسيادة الوطنية والقومية، ووجهت في كثير من المواقف ضربات اقتصادية وسياسية لإخضاع شعبنا العربي واحتكاراته.

فلقد آن الأوان لكي نبدأ الهجوم على مواقعه التي استطاع احتلالها في هذه السنين فعلى القوى التقدمية ومنظماتها الثورية أن تضع المعركة بعنفها الثوري

الواضـــح لنسف كل مواقعه واحتكاراته وملاحقته ومطاردته من مركز إلى آخر ومن موقع إلى موقع.

فلقـــد كشر عن أنيابه واسفر عن وجهه القذر الملوث بالدماء . إنكم ترونها ملونة في رمال سيناء والضفة الغربية والمرتفعات الشمالية في الجبهة السورية.

وعـــلى القوى التقدمية العربية أن تكون جريئة في طرح القضايا العربية على المعسكر الاشتراكي وخاصة الدول الاشتراكية منها في أوربا الشرقية.

إن المعركة المسلحة على حدود فلسطين قد وضعت هذه الدول الاشتراكية والاتحـــاد الســـوفيتي على وجه الخصوص، أمام مسئولياتها التاريخية إزاء القضايا العربـــية. فلقـــد حاولت القوى الثورية العربية أن تصل مع القيادات الشيوعية في هـــذه الـــبلدان إلى موقـــف مبدئي من القضية العربية في فلسطين، ولكن هذه القـــناعات بالرغم من إيمان القادة الشيوعيين بها لم تتحول إلى موقف فعلي تجاه إسرائيل.

إن المعركة قد وضعت هذه القوى الاشتراكية على محك التجربة ليس على مســـتوى الوطن العربي فحسب بل على مستوى العالم الثالث. إن الموقف الرخو الـــذي اتخذتـــه هذه القوى من المعركة العربية ضد الإمبريالية العالمية وقاعدتها في الشـــرق الأوســـط ((إسرائيل)) قد أعطت صورة جديدة لموقف هذه الدول من قضايا التحرر الوطني في بلدان العالم الثالث، وهذا يقودنا إلى القول إذا لم يستطع المعســـكر الاشـــتراكي تقديم الحماية المباشرة لمثل هذه النظم التقدمية فإنها ستقع بالتأكـــيد فريســـة لـــلهجمة المضـــادة المسعورة والتي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية على مستوى العالم.

إن علـــينا أن نقـــول لأصـــدقائنا في المعسكر الاشتراكي أن قضية التعايش الســـلمي والســـلم العـــالمي يجب أن لا تكون على حساب الشعوب المتخلفة وحركـــتها الـــتحررية، أن لا تكـــون على حساب كرامة شعوبها المتطلعة نحو الانعتاق من ممالك الرأسمالية الغربية واحتكاراتها الكبرى.

إن علـــينا أن نضع هؤلاء الأصدقاء أمام مهماتهم التاريخية وجهاً لوجه أن نقول لهم :

عليكم أن تحددوا موقفكم كاشتراكيين بجرأة وشجاعة في ظروف الهجمة الاستعمارية المضادة. إن الأمر يعنيكم كما يعني قضيتنا العادلة ، إننا مقبلون على حرب تحريرية شعبية طويلة الأمد تغطي الوطن العربي من أجل الكادحين والقضية الفلسطينية. إننا نطلب بقوة تحديد موقف مبدئي وصريح من هذه الحرب ومن قضية الاغتصاب وإسرائيل كقاعدة إمبريالية للعدوان على قوى التقدم.

إننا لا نريد الوقوف عند حدود قطع العلاقات الدبلوماسية والعقوبات الاقتصادية بل فتح معركة مكشوفة مع إسرائيل والصهيونية العالمية في كل موقع من مواقعها، وكشف عورتها التي ما تزال لسوء الحظ مستورة حتى على الشعوب الاشتراكية نفسها.

وفي نفس الوقت الذي نقف فيه من المعسكر الاشتراكي موقفاً جدياً لابد لنا من كشف مجموع الحقائق التي ما يزال بعضها غامضاً ، والتي دارت وما زالت تدور ما بين الرسميين العرب ورؤساء الدول الاشتراكية، وأن القوى التقدمية العربية مطالبة بأن تقف صفاً واحداً أمام الرجعية العربية والطابور الخامس الذين يحاولون أن يخلقوا شعوراً عدائياً تجاه الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية.

إن حواراً علمياً اشتراكياً تقوم به القوى التقدمية العربية مع المعسكر الاشتراكي، يجب أن لا يسمح لقوى الرجعية أن تلعب دوراً خبيثاً رسمه لها الاستعمار الأنجلو أمريكي في هز الثقة العربية التقدمية مع القوى الاشتراكية في العالم. لقد كان لتصريح شوان لاي على إثر تفجير الصين الشعبية قنبلتها الهيدروجينية إن هذا السلاح يعتبر نصراً للقضية العربية والأمة العربية كان له أطيب الأثر في نفوسنا نحن التقدميين العرب.

مهمات القوى العاملة في الكفاح المسلح ضد الوجود الأنجلو سلاطيني في الجنوب اليمني :-

إننا نعتقد أن المخطط الأمريكي أصبح واضحاً، فهو يهدف إلى نسف النظام الجمهوري في الشمال، وكذلك تسليم عهد الاستقلال إلى النظام

السلاطيني في الجنوب اليمني المحتل. إن الاستعمار لسوف يعمد إلى ضرب القوى العاملـــة في الكفاح المسلح ، في المرحلة التي تعيد القاهرة فيها بناء جيشها وتثبيت الأســـس الاقتصادية الاشتراكية داخلها. وفي مثل هذه الغفلة التي أصبح احتمال نشـــوئها قوياً ، لابد لقوى التحرر أن تضغط صفوفها وتوحد قواها وتصبها في رفد التحرير المسلح، وكفاحه اللاهب ضد الوجود الأنجلو سلاطيني.

إن انتصار الثورة المسلحة في الجنوب اليمني المحتل لسوف يخلق مناخاً ملائماً لتتنفس من خلاله قوى الثورة في الشمال. إن على القوى التقدمية في الجنوب أن تنطلق في كفاحها المسلح وقضايا التحرر الوطني من تصور كلي وشامل للقضية اليمنـــية، فمـــن الصعب أن تكون هناك ثورة مسلحة مفتوحة دون أرض صلبة تكون قاعدة لانطلاقها ومحاور ذات امتداد واسع تكون ممر لعناصرها وسلامها. وهـــذا يقـــود بالضرورة إلى أهمية الحفاظ على النظام الجمهوري وتطوير ملامحه التقدمـــية باعتباره شرطاً ضرورياً من شروط نجاح وانتصار الحركة المسلحة ضد الوجـــود الأنجلـــو سلاطيني . ومهمة هذا الحفاظ تقع على عاتق وحدة القوى التقدمـــية الجبهوية في شماله وجنوبه، وأي منطلق آخر للعمل المسلح خارج عن هـــذا التصور الكلي للقضية اليمنية في الشمال والجنوب لسوف يوقع الكثير من العاملين فيه في منزلقات انفصالية وانتهازية.

إن أسســـاً للقـــاء قد طرحت للقاعدة الجماهيرية الواسعة وقيادتها أكثر من مرة، إن أسباباً عديدة تكمن في انتماء بعض هذه القوى طبقياً، ومنشئها التنظيمي وطـــرائقها في العمل المسلح، وطبيعة تجميع قواها المحاربة، وتسلط قيادات معينة عـــلى مـــنظماتها الفدائية بعقلية بيروقراطية ومساومة، كلها قادت بالضرورة إلى تشتت هذه القوى وعدم لقائها من خلال الأسس المطروحة.

إن حـــزب البعث العربي الاشتراكي في اليمن يجد من الضروري فتح حوار مباشـــر مـــع القوى الثورية العاملة في الكفاح المسلح ينتج عنه مؤتمر وطني يظم مجموع القوى.

نداء حار نوجهه لقوانا التقدمية العربية والعاملة في الكفاح المسلح بأن تعيد النظر في علاقاتها مع بعضها البعض. لم تعد هناك فرص ثورية أكثر إلحاحاً من هذه المحنة التي ألمت بأمتنا العربية ومرغت كرامتها.

استيقظوا أيها الثوريون على المأساة، وانظروا إلى أنفسكم قواعد وقيادات في جحيم المعركة اللاهبة، فستجدون حقيقتكم وحقيقة أمتكم.

إن اليأس القاتل الذي أصيبت به الجماهير العربية العريضة يجب أن نحوله إلى طاقات تتفجر عنفاً ، وثورة تكتسح كل أسباب الاستغلال والردة نحوله إلى عاصفة تقتلع النظام الأنجلو سلاطيني والثكنة العسكرية للإمبريالية العالمية ((إسرائيل)) . إن أياماً أكثر كآبة هي على موعد مع الإمبريالية الأمريكية، التي تتآمر ضد الأنظمة التقدمية العربية، متخذة من إسرائيل أداة لهذا التآمر الإمبريالي القذر.

إن اليسار العربي مطالب بأن يحرك نقاط الحرارة على الساحة العربية بدلاً من أن يصب الماء عليها.

عاش نضال الكادحين العرب، عاشت القوى التقدمية العربية بلقائها من خلال المعركة ،وسحقاً للاحتكارات الغربية وإسرائيل على أرضنا العربية.

حزب البعث العربي الاشتراكي القطر اليمني
يونيو ١٩٦٧م

ملاحظة للقاريء :
اوردنا هذه الوثيقة للاجيال الناشئة، والقادمة لأن التاريخ سجل الشعوب .. ومهما زيف المزيفون واجتهد الجاهلون. لأن التاريخ هو التاريخ والحقائق تظل ساطعة .

وثيقة رقم (١١)
(موقفنا من أحـــداث ١٣ ينـاير)
في رسالة موجهة إلى الطرفين المتحاربين
بتاريخ ١٨/١/١٩٨٦م مذيلة بتوقيع
حيدر العطاس .. والدالي .. وعبدالوكيل السروري ، وعبده علي عبدالرحمن ، ومحمد حيدرة مسدوس

إلى الرفاق أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني
إلى جميع مناضلي الحزب الاشتراكي اليمني ..
إلـــى جماهـــير شـــعبنا وأفراد القوات المسلحة وأمن الدولة والشرطة الشعبية والمليشيا الشعبية

لقـــد فجعنا بسماع اندلاع للمعارك المسلحة بين رفاق درب النضال الواحد في ١٣/١/١٩٨٦م .. وازدادت فجيعتـــنا كلما استمرت هذه المعارك ، بما تجره وراءهـــا من ويلات وألم ونتائج مأساوية ، يدفع ثمنها شعبنا وحده ، ولا تستفيد مـــنها سوى القوى الإمبريالية والرجعية المعادية لثورتنا ولنهج التوجه الاشتراكي الذي اختاره حزبنا وشعبنا..

ونحـــن في الوقت الذي نشعر بالمرارة والألم للمعاناة الواسعة التي تخيم على حـــياة شعبنا بسبب استمرار المعارك المسلحة .. نناشدكم جميعاً لوضع حد نهائي لهـــذه المعارك، وإنقاذ حياة الأطفال والنساء والرجال والشيوخ من مخاطر الموت والدمار والخوف والجوع والعطش والتشرد ، وإعادة الأوضاع إلى طبيعتها بروح الإخلاص لمبادئ الحزب ومصالح الوطن والشعب ..

إن حقن الدماء أصبح الآن مطلباً وطنياً ، يتوجب على كل مناضلي الحزب الاشـــتراكي اليمني تحقيقه فوراً وبدون تأجيل. وقد آن الأوان لإيقاف لغة الحوار بالبـــنادق والمدافـــع، والعـــودة إلى التمسك بقيم وأخلاقيات الحزب والشعب، ومواصلة الحوارات للخروج بحزبنا وشعبنا من هذه الأزمة الطاحنة ، وتجنيد كل طاقاتنا وقدراتنا المادية والبشرية في سبيل الوطن وسعادة الإنسان .

إننا ندعوكم جميعاً للعمل الفوري من أجل إيقاف هذا النزيف الدامي وإعادة الأمن والطمأنينة إلى النفوس واستعادة النور والماء إلى البيوت وإعادة البسمة إلى وجوه الأطفال .. وما من شك في أننا مطالبون اليوم أكثر من أي وقت مضى ، بصيانة النظام التقدمي الذي بناه شعبنا بدماء شهدائه وبتضحياته الجسيمة .. وفشل مراهنة الأعداء الطبقيين وعلينا أن نرتفع إلى مستوى المسئولية الوطنية وأن ندرك أن طريقاً شاقاً وطويلاً ينتظرنا ، لإزالة آثار هذه الأحداث المأساوية الأمر الذي يضاعف مهام البناء الاقتصادي والاجتماعي ، الذي يتطلب منا توجيه كافة طاقاتنا وقدراتنا إلى إنجازها .

التوقيع :-

المهندس حيدر أبوبكر العطاس عضو المكتب السياسي رئيس الوزراء

الدكتور عبدالعزيز الدالي عضو المكتب السياسي وزير الخارجية

أعضاء اللجنة المركزية والوزراء المجتمعين في الاتحاد السوفيتي وألمانيا الديمقراطية وبلغاريا الشعبية وسوريا .

ردفان / موسكو **١٨/١/١٩٨٦م**

وثيقة رقم (١٢)

هذا رأيـــي ..اللهم فاأشهد

ملاحظاتي حول مشروع الوثيقة النقدية

المقدمة إلى الكنفرنس الحزبي المنعقد في العام ١٩٨٧م

أولاً : أهمية الوثيقة :

الوثـــيقة تمكنـــت من نقد وتحليل مرحلة تاريخية ما زلنا جميعاً نعيشها ، وهنا تكمـــن الصعوبة، ومع ذلك وفقت إلى حد كبير في أن تقيم هذه الفترة ، بغرض اســـتخلاص العبر وتعزيز الوحدة الكفاحية والمبدئية للحزب كطليعة تقود التجربة الثورية في البلاد .

ثانياً : قضية الجذور التاريخية لنشأة الحزب الاشتراكي اليمني :

الوثيقة ركزت نقدها وتحليلها على الفترة الواقعة بين ١٩٧٨م و١٩٨٦م، ولكن عادت بحكم الضرورة التاريخية وترابط المراحل، إلى الحديث عن مرحلة نشوء المنظمات السياسية التي تشكل منها الحزب الاشتراكي اليمني.

إن هذا الحديث الذي اتسم بالاختصار، أدى إلى عدم القدرة على دراسة كافة جوانب تلك الفترة بدقة وشموليّة .

فمن المهم عند الحديث عن نشوء هذه المنظمات السياسية ، الذي حددته الوثيقة بعام ١٩٥٩م ، التحدث عن دورها في الفترة التي سبقت عقد مؤتمراتها في العـــام ١٩٧٥م، تحضيراً للمؤتمر التوحيدي ، وذلك لأهمية هذا الدور الذي لعبـــته في الخمســـينيات ، حيـــث لعبت العناصر الماركسية والقوميون العرب والبعثـــيون أدواراً غير عادية، في تصفية كافة التيارات والمنظمات التي تدعو إلى العدنـــية أو النزعة الجنوبية، وساهمت في نمو وعي الجماهير ، مما مكن من إقامة الـــنقابات وتهيـــئة الظـــروف الموضوعية لقيام الثورة المسلحة ضد الاستعمار

والأنظمة السلاطينية ، بقيادة الجبهة القومية ، ولعبت تلك التنظيمات في هذه الحقبة دوراً في نشر الأفكار الثورية .

عـند قـيام الأحزاب الثلاثة (التنظيم السياسي الجبهة القومية .. اتحاد الشعب الديمقراطي .. وحزب البعث العربي الاشتراكي) في نهاية الخمسينات وبداية الستينات، كان من الضروري الإشارة إلى أزمة حركة التحرر الوطني ، التي اتسمت بالصراع الشديد بين الناصريين بزعامة جمال عبدالناصر وحركة القوميين العرب ، وبين الشيوعيين والبعثيين ، مما أفشل كل الأعمال الجبهوية في كل الأقطار العربية باستثناء السودان.

إن هـذا الأمر ، شكّل عاملاً سلبياً مؤثراً على محاولات توحيد حركة التحرر الوطني اليمنية ، وتنسيق أعمالها الجبهوية .

إن التعرض بموضوعية لهذه الحقبة ، أي مرحلة نهاية الخمسينات وبداية الستينات، دون الإمساك بهذه المسألة يقود إلى تقييم خاطئ لتراث المنظمات السياسية التي شكلت الحزب، وهو تراث معادٍ للاستعمار والإمبريالية ومعبر عن أفكار البرجوازية الصغيرة .

ومن الخطأ اتهام أي منظمة سياسية من المنظمات الثلاث ، التي كونت الحزب الاشتراكي اليمني ، بأنها معارضة للكفاح المسلح ، لأن ذلك ليس خلوا مـن التحقيق التاريخي فحسب ، ولكنه لا ينسجم ودور هذه المنظمات في المراحل اللاحقة للكفاح المسلح والانتقال إلى الفكر الاشتراكي العلمي .

لـذا، فـإن الفترة الأولى الواردة في ص ١٩، التي تشير إلى أن المواقف السياسية لمنظمة البعث كانت متفقة مع المواقف الانتهازية لقيادة حزب الشعب الاشـتراكي، خاصـة في معارضة الكفاح المسلح واتباع الخط الإصلاحي (التريديونيوي) من الحركة النقابية - هذه الفقرة غير موفقة للأسباب التالية:-

بالـرغم من وجود علاقات تربط بين منظمة البعث والعناصر النقابية الأخـرى ، الحزبية وغير الحزبية ، في إطار العمل النقابي ، إلاّ أن قيام حزب الشعب بالمشاركة في مؤتمر لندن الدستوري في سبتمبر ١٩٦٤م .. فإن منظمة البعث أدانت هذا الموقف بأسلوبين هما :-

١ ـــ إصدار بيان في سبتمبر ١٩٦٤م ، بعنوان (من وحي محادثات لندن) تم من خلاله إدانة المؤتمر الدستوري . وحزب الشعب ... إلخ وأكد البيان أن طـــريق الاستقلال لن يتحقق بالمفاوضات بل بالكفاح المسلح (الوثيقة التاريخية لحزب الطليعة الشعبية).

٢ ـــ قيام أعضاء المنظمة في المجلس التنفيذي للمؤتمر العمالي بإدانة حزب الشـــعب ، وقـــد تمكنت من انتزاع قرار ينص على أن حزب الشعب لا يمثل المؤتمـــر بعد قيام قياداته بالاشتراك في محادثات لندن وأصدر البيان رئيس المؤتمر علي حسين القاضي بتكليف من منظمة البعث التي كان عضواً فيها .

حدثـــت محـــاولات بعد ذلك بين الأطراف الثلاثة ، الجبهة القومية اتحاد الشـــعب الديمقراطي ومنظمة البعث (حزب الطليعة الشعبية لاحقاً) ، بغرض العمل المشترك في إطار الجبهة القومية . وكان يواجه هذا الأمر صعوبات ناجمة عـــن موقف المخابرات العربية ، وعصبيات ناجمة عن مواقف القيادات المركزية للأحـــزاب المركـــزية البعث وحركة القوميين العرب ، ومع ذلك كانت هناك علاقـــات جيدة بين عدد من مناضلي المنظمات السياسية الثلاثة ، ولعب اتحاد الشـــعب الديمقـــراطي دوراً غيرعادي في دعم الجبهة القومية ، كقائد للكفاح المســـلح في الأوساط العربية والدولية وفي تعبئة الجماهير للالتفات حول الجبهة القومية عن طريق صحيفة (الأمل) .

إن آخر محاولة للعمل المسلح في جبهة واحدة كان في ديسمبر ١٩٦٥م / يـــناير ١٩٦٦م ، وهـــذه الفترة شهدت نشاطاً واسعاً من أجل توحيد منظمة التحرير والجبهة القومية في إطار منظمة واحدة .

ولعبت المخابرات العربية دوراً في معارضة مشاركة البعثيين في إطار جبهة الـــتحرير أثناء فترة الدمج القصري ، وأصدرت جبهة التحرير بياناً موقعاً عليه مـــن قبل الأصنج وآخرين ، أعلنوا فيه أن انخراط أي منظمة في جبهة التحرير (وهـــو يلمح هنا إلى منظمة البعث) يجب أن يتم وفق شروط سابقة لأي حوار في هذا الأمر . وهذه الشروط هي :-

١ ـــ إعلان الحزب المعني بحل نفسه .

٢ ــ تسليم قائمة بأسماء أعضاء الحزب .
٣ ــ الانضمام كأفراد وليس كحزب .
٤ ــ تسليم ميزانية وأسلحة الحزب المعني لقيادة جبهة التحرير .

وتم خلال هذه الفترة اغتيال علي حسين القاضي ، ولحقه اغتيال السلفي.

يمكـــن التأكـــيد على محاولات تيار اليسار في منظمة البعث، لمنع استمرار الانقسامات في الحركة النقابية، حيث عمل على تكليف الشهيد جعفر عيدروس بتحمل مسئولية صحيفة (العامل) الناطقة بأسم المؤتمر العمالي، ودعا أثناء ذلك إلى توحـيد الحركة النقابية على أساس النضال ضد الاستعمار، وعدم الرّد على أي بيانات تصدر ضد قيادة المؤتمر العمالي في ذلك الحين أو ضد النقابات الست .

إن فشـــل الدمـــج القصـــري وانسحاب الجبهة القومية من جبهة التحرير وحوادث اغتيال القاضي والسلفي ، أوجدت ظروفاً غير مساعدة على تمتين الثقة بين المنظمات السياسية، التي أنشأت الحزب الاشتراكي اليمني لتحقيق التقدم في تفاعـــلها وعملها المشترك .. واتجهت منظمة البعث في هذه الفترة إلى التفكير في إنشاء منظمة كفاحية مستقلة ، وتم البدء بالإعداد لها في العام ١٩٦٦م .

والحقيقة ، أن العناصر اليمينية في كل من الجبهة القومية ومنظمة البعث لم تســـاعد على تذليل الصعاب في طريق توحيد هذه المنظمات ، كما شكّلت الارتباطات التنظيمية القومية عائقاً آخر في تحقيق هذا الأمر .

في النصـــف الثاني من عام ١٩٦٦م ، بذلت جهود للبدء بالتدريب وجلب الأســـلحة، وفي مطلع ١٩٦٧م ، أعلن عن إنشاء منظمة طلائع حرب التحرير الشـــعبية ، وقامـــت المنظمة بتنفيذ عدد من العمليات العسكرية ضد الاستعمار البريطاني .

وهنا نجد أنه من الضروري الإشارة إلى دور أحد القياديين البارزين في هذه الحقبة من الزمن ، وهو الشهيد سعيد سالم الخيبة باعتباره أحد القياديين البارزين لهذه المنظمة ، وقد أهملت الوثيقة الإشارة إلى دوره ، وهو الذي لم يســـهم فقط في إحداث تحول نوعي في المنظمة بمقارعة الاتجاه اليميني ، وإنما لعب دوراً بارزاً في توحيد الفصائل الثلاث، وكان أحد موقعي اتفاقية ٥ فبراير ١٩٧٥م ، وظل في كل منعطفات الحركة الوطنية يسهم بمبدئية .

إن تعديـــل هـــذه الفقرة (أي الفقرة الأولى من ص ١٩) ، هو مناسبة للإشارة في هذه الوثيقة إلى دور المناضل الخيبة ورفاقه في تأسيس طلائع منظمة حرب التحرير الشعبية.

ثالثاً : تقييم فترة النضال ضد اليسار الانتهازي :

فيما يتعلق بتقييم فترة الرئيس سالم ربيّع علي لم تشر الوثيقة إلى :-

١ ـــ أثـــر الاتجاهات التروتسكية العربية والدولية في التأثير على الحركة الثورية في بلادنا. فقد لعب ما عرف بالقيادة المركزية للحزب الشيوعي العراقي وعناصـــر من الأممية الرابعة ، دوراً في اجتذاب سالم ربيّع علي وبعض العناصر من التنظيم السياسي الموحد الجبهة القومية ، باتجاه هذه الأفكار وتشويه رؤيتهم السياسية بسبب عدم وجود الحصانة الإيديولوجية . والإشارة إلى هذه المسألة في الوثيقة، هو مثال للتأكيد على أهمية التربية الإيديولوجية داخل حزبنا .

تعرضت الوثيقة لأسباب النزوع الفردي لدى سالم ربيّع علي ، ولكنها لم تركـــز على عامل مهم وهو عدم قيام القياديين بممارسة حقهم في النقد وإبداء الـــرأي تجاه ممارساته الخاطئة ، مما ساعد على تماديه في اتخاذ القرارات الفردية وتجاوز الهيئات الحزبية والحكومية .

وفي تقديـــري ، إنه من المهم إبراز هذه الناحية لتبيان أهمية النقد المبكر للعيوب والأخطاء.

في المرحلة الأخيرة من حياة سالم ربيّع علي ، لم يتم التصدي لممارساته الخاطـــئة من قبل بعض القيادات بغرض تجميع أخطائه للوصول إلى إقصائه في مـــرحلة لاحقـــة ، وهـــذا الأسلوب أدى إلى أن يرتكب سالم ربيّع جملة من الإضرار بالحزب والمجتمع .

<u>رابعاً</u> : <u>حول المسألة الاقتصادية</u> :

١ ـــ من المهم أن تبرز الوثيقة في القسم الخاص بالمهام المستقبليّة موقفنا من تطوير الحركة التعاونية ، ممثلاً بضرورة تصحيح أسس التعاون بما يمكن من خلق حركة تعاونية حقيقية مستفيدة من أخطاء الماضي في هذا الجانب .

٢ ـــ ينبغي أن يستوعب هذا القسم، لأهميته الخاصة، كافة القضايا المرتبطة بموضـــوع تطوير القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج الجيدة وتحسين الحياة المعيشية للشعب .

خامساً : ملاحظة ختامية :

بالرغم من أن الوثيقة حللت عوامل الانحراف في الحزب ، لكن هناك مسألة جوهرية لم تلامسها وهي ضعف إشاعة الديمقراطية الداخلية في الحزب.

ففي إطار تحليل كل الحقب الزمنية السابقة لوحظ أنه تم تغليب المركزية على الديمقراطية ، مما هيأ المناخ لبروز ظواهر سلبيّة في اتخاذ القرارات بالاستناد إلى النزعات الفردية والمناطقية والتوازنات .

لـــذا فمـــن المهم تحليل هذه المسألة ، والإشارة في الجزء الخاص بالمهام المستقبلية إلى أهمية إشاعة الديمقراطية في الحزب والمجتمع .

المصادر والمراجع

أ- الكتب

١- الاستقلال الضائع، عبده حسين سليمان أدهل،الطبعة الثانية - ١٩٩٣م.
٢- أوراق يمنية (٥) حول الديمقراطية ١٣ يناير ومأساة عدن اليوم، عبدالله غانم - عبدالرحمن خباره - نجيب إبراهيم، الطبعة؟...؟
٣- تطور العملية الثورية والدور القيادي للحزب في اليمن الديمقراطي، علي ناصر محمد، الطبعة الأولى - ١٩٥٨م، دار الهمداني للطباعة والنشر - عدن.
٤- جذور الصراع الماركسي في الشطر الجنوبي من اليمن، التجمع القومي للقوى الوطنية في الجنوب اليمني، الطبعة الثانية- ١٩٨٧م، صادر عن مكتب الدراسات والفكر والتوعية والثقافة التابع للتجمع القومي.
٥- الحركة الوطنية اليمنية من الثورة إلى الوحدة، سعيد أحمد الجناحي، الطبعة الأولى - ١٩٩٢م، مركز الأمل للداسات والنشر - عدن.
٦- (١٧) ساعة تاريخية عند باب المندب، نبيل هادي، الطبعة؟ - ١٩٧٨م دار الفارابي - بيروت.
٧- شهادتي للتاريخ، عبدالقوي مكاوي، الطبعة الأولى - ١٩٧٩م القاهرة.
٨- الصبح الدامي في عدن، الدكتورة حميدة نعنع، الطبعة الأولى - ١٩٨٨م، دار المستقبل العربي - مصر الجديدة.
٩- الصراع في عدن، شاكر الجوهري، الطبعة الأولى - ١٩٩٢م، مكتبة مدبولي - القاهرة.
١٠- عدن تطارد الأرضة، سعيد أحمد الجناحي، الطبعة الأولى- ١٩٨٧م، مركز الأمل - عدن.
١١- علي عنتر - الكفاح التحرري وهموم مسيرة الثورة، محمد مثنى ناصر - مندعي ديان، الطبعة؟ عام؟ الدائرة الأيدلوجية سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني.
١٢- قضية الجنوب اليمني المحتل في الأمم المتحدة- وثائق - ذكريات وخواطر، محمد سالم باسندوه الطبعة الأولى، القاهرة.
١٣- من يجرؤ على الكلام، بول فندلي، الطبعة الأولى - ١٩٨٥، بيروت.
١٤- هكذا تفجر البركان، ناصر قنديل، ١٩٨٦م، الطبعة؟ ...؟

١٥- اليمن الجنوبية خلف الستار الحديدي، محمد علي الشعبي، الطبعة؟ ١٩٧٢م.
١٦- اليمـن الثورتان، الجمهوريتان، الوحدة ١٩٦٢ - ١٩٩٤م ... دار الجديد، بيروت - لبنان.

ب- الوثائق

١- المؤتمر التوحيدي، الطبعة الأولى ١٩٧٦م، دار بن خلدون- بيروت.
٢- المؤتمر الأول للحزب الاشتراكي اليمني، الطبعة الأولى - ١٩٧٩م، دار ابن خلدون - بيروت.
٣- المؤتمر الاستثنائي للحزب الاشتراكي اليمني، الطبعة الأولى - ١٩٨٠م دار ابن خلدون - بيروت.
٤- الوثـيقة النقدية التحليلية لتجربة الثورة في اليمن الديمقراطية (١٩٧٨ - ١٩٨٦م) دار الهمداني - عدن.
٥- اتفاقية ٥ فبراير ١٩٧٥م بين فصائل العمل الوطني في جنوب الوطن اليمني.
٦- الـتقرير السياسـي المقدم إلى الدورة الخامسة للجنة المركزية للتنظيم السياسي الموحد الجبهة القومية ديسمبر ١٩٧٦م.
٧- محاضر الحوارات بين فصائل العمل الوطني في الجنوب.
٨- الثورة الوطنية الديمقراطية في اليمن (سلسلة وثائق)، دار ابن خلدون - بيروت.
٩- وثائق حزب البعث العربي الاشتراكي في جنوب الوطن اليمني (حزب الطليعة لا حقا).
١٠- تقريـر متابعة حول العلاقات والبروتوكولات بين بلادنا ومختلف بلدان العالم ومنظماته المالية خلال النصف الأول من عام ١٩٨٤م.
١١- تقرير عن زيارة الرئيس السابق علي ناصر محمد لجمهورية ألمانيا الديمقراطية.
١٢- الاتفاقيات والبروتوكولات والمعاهدات مع جمهورية ألمانيا الديمقراطية.
١٣- ملـف المـتابعات للعلاقات الثنائية الحزبية والسياسية والاقتصادية وغيرها مع ألمانيا الديمقراطية.
١٤- وثائق السفارة في برلين.

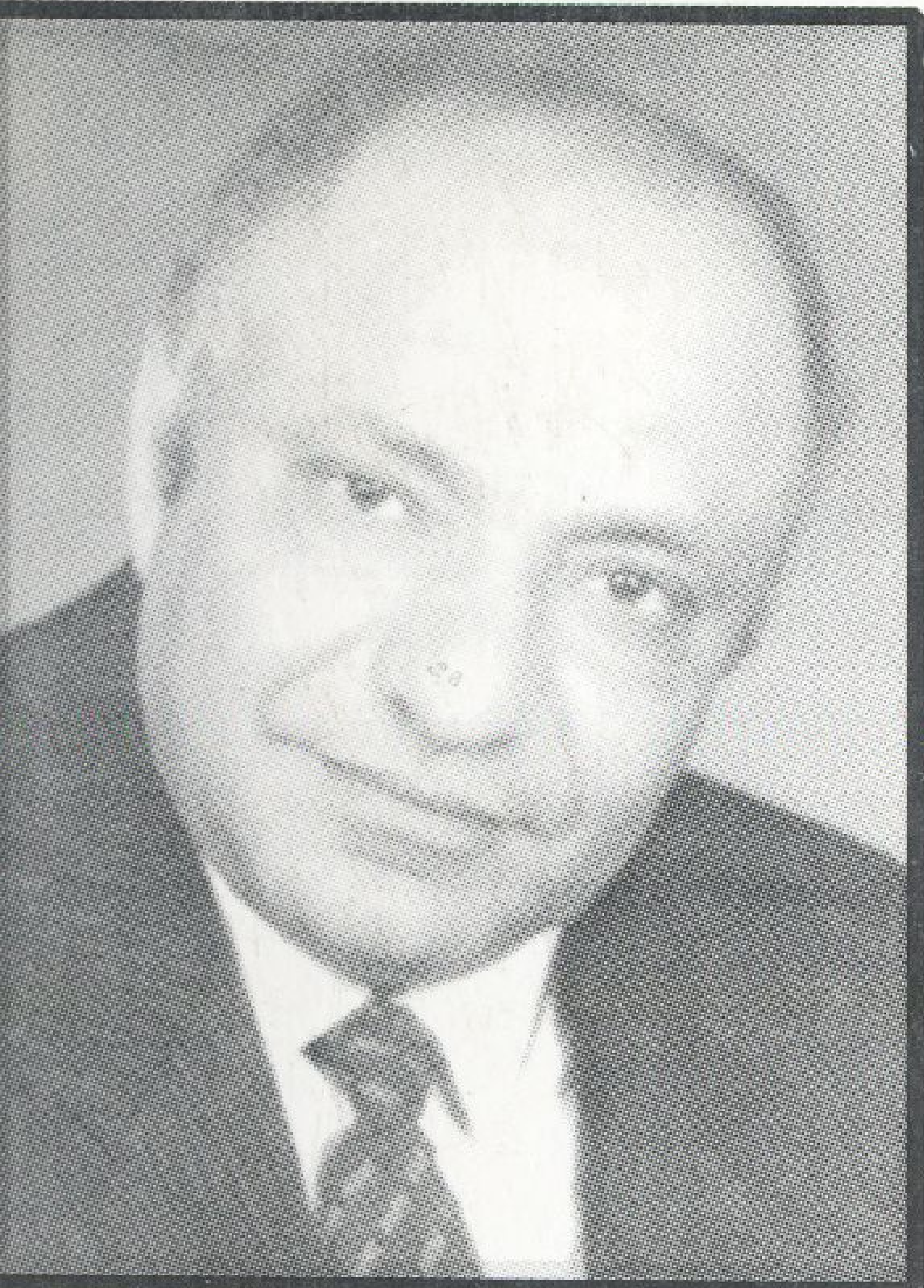
ج - الصحف

صحيفة الثوري لسان حال الحزب الاشتراكي اليمني

١] العدد: ٣٠٤، ٢٠-١٩٧٤/٢/٢١م
٢] العدد ٣٣١، ٩/٥ / ١٩٧٤م
٣] العدد ٣٦٤ - ١٩٧٥/٥/١م
٤] العدد ٣٧٤ - ١٩٧٥/٧/١٢م
٥] العدد ٣٨٥ - ١٩٧٥/١٠/٤م
٦] العدد ٣٨٩ - ١٩٧٥/١١/١م
٧] العدد ٤٠٤ - /١٩٧٦/٢/١٤م
٨] العدد ٤١٤ -١٩٧٦/٤/٢٤م
٩] العدد ٤١٨ - ١٩٧٦/٥/٢٢م

١٠] العدد ٤١٩ – ١٩٧٦/٥/٢٩م
١١] العدد ٤٢٤ – ١٩٧٦/٧/٣م
١٢] العدد ٤٣٣– ١٩٧٦/٩/٤م
١٣] العدد ٤٣٦– ١٩٧٦/٩/٢٥م
١٤] العدد ٤٣٧– ١٩٧٦/١٠/٢م
١٥] العدد ٤٦٩– ١٤مايو ١٩٧٧م
١٦] ٤٧٤– ١٨/يونيو ١٩٧٧م
١٧] العدد ٤٩١– ١٥ أكتوبر ١٩٧٧م
١٨] العدد ٤٩٢ – ٢٢ أكتوبر ١٩٧٧م
١٩] العدد ٥٠٤ –١٩٧٨/١/١٤م
٢٠] العدد ٥١٥ – ١٩٧٨/٤/١م
٢١] العدد ٥١٧ – ١٩٧٨/٤/١٥م
٢٢] العدد ٥١٩ – ١٩٧٨/٤/٢٩م
٢٣] العدد ٥٢٠ – ١٩٧٨/٥/٦م
٢٤] العدد ٥٢٦ – ١٩٧٨/٦/٢٤م
٢٥] العدد ٥٢٧– ١٩٧٨/٧/١م
٢٦] العدد ٥٣٨ – ١٩٧٨/٩/١٦م
٢٧] العدد ٥٤٢ – ١٩٧٨/١٠/١٤م
٢٨] العدد ٥٤٣ – ١٩٧٨/١٠/٢١م
٢٩] العدد ٥٥٤ – ٦ يناير ١٩٧٩م
٣٠] العدد ٥٧٢ – ٢١ مايو ١٩٧٩م
٣١] العدد ٥٧٥ – ٢ يونيو ١٩٧٩م
٣٢] العدد ٥٩٣– ٦ أكتوبر ١٩٧٩م.
٣٣] العدد ٥٩٨ – ١٠ نوفمبر ١٩٧٩م
٣٤] العدد: ٥٩٩ – ١ نوفمبر ١٩٧٩م –عدد خاص عن زيارة الرئيس الألماني الشرقي هونيكر لبلادنا.
٣٥] العدد ٦٠٠ – ٢٤ نوفمبر ١٩٧٩م
٣٦] ٦٠١ – ١ ديسمبر ١٩٧٩م
٣٧] العدد ٦١٣ – ٢٣ فبراير ١٩٨٠م
٣٨] العدد ٦١٤ – ١ مارس ١٩٨٠م
٣٩] العدد ٦٤٤ – ٢٧ سبتمبر ١٩٨٠م
٤٠] عدد خاص ٦٤٧ – ١٨ أكتوبر ١٩٨٠م
٤١] العدد ٦٥٥ – ١٣ ديسمبر ١٩٨٠م
٤٢] العدد ٦٥٩ – ١٠ يناير ١٩٨١م
٤٣] العدد ٦٧٢ – ١١ أبريل ١٩٨١م
٤٤] العدد ٦٧٣ – ١٨ أبريل ١٩٨١م
٤٥] العدد ٦٨١ – ١٣ يونيو ١٩٨١م
٤٦] العدد ٧٠٢ – ٧ نوفمبر ١٩٨١م
٤٧] العدد ٧١٣ – ١٩٨٢/١/٢٣م
٤٨] العدد ٧٧٩ – ٣٠ أبريل ١٩٨٣م

٤٩] العدد ٨٠٠ – ٢٤ سبتمبر ١٩٨٣م
٥٠] العدد ٨٠٥– ٢٩ أكتوبر ١٩٨٣م
٥١]العدد ٨٢٣ – ١٩٨٣/٣/٣م
٥٢] العدد ٨٤٢– ١٩٨٤/٧/١٤م
٥٣] العدد ٨٥٤ – ١٩٨٤/١٠/٦م
٥٤] العدد ٨٥٧– ١٩٨٤/١٠/٢٧م
٥٥] العدد ٨٥٩ – ١٩٨٤/١١/١٠م
٥٦] العدد ٨٦٠ – ١٩٨٤/١١/١٧م
٥٧] العدد ٨٦١ – ١٩٨٤/١١/٢٤م
٥٨]العدد ٨٦٤ – ١٩٨٤/١٢/١٥م



السفير عبدالوكيل السروري

مواليد عدن ـــ اليمن ١٩٤٧

دبلوم عالي/ بيروت ١٩٧٢

متزوج وأب لأربعة أبناء (ولدين وبنتين)

ـــ من مؤسسي فرع حزب البعث العربي الاشتراكي وجناحه العسكري في الستينات (لاحقاً حزب الطليعة الشعبية) وعضواً في مكتبه السياسي حتى اكتوبر ١٩٧٥.

ـــ من مؤسسي التنظيم السياسي الموحد ـــ الجبهة القومية ١٩٧٥م. الذي تطور لاحقاً الى الحزب الاشتراكي اليمني في اكتوبر ١٩٧٨م. وعضواً في لجنته المركزية حتى عام ١٩٩٤م.

ـــ قيادياً نقابياً منذ الستينات وعضواً في المجلس المركزي لاتحاد عمال اليمن الديمقراطية حتى ١٩٧٨م.

ـــ سفيراً لجمهوية اليمن الديمقراطية في الجزائر ، وسفيراً غير مقيم لدى جمهوريات مالي والصحراء الغربية وموريتانيا الاسلامية (١٩٨٠ ـــ ١٩٨٤) وجمهورية المانيا الديمقراطية ، وسفيراً غير مقيم لدى بولندا الشعبية (١٩٨٤ ـــ ١٩٨٦)

ـــ سكرتيراً عاماً لمجلس السلم والتضامن والصداقة مع الشعوب (١٩٧٨ ـــ ١٩٩٤) وعضواً في مجلس السلم العالمي.

ـــ سكرتيراً أول لمنظمة الحزب الاشتراكي اليمني في محافظة ذمار (١٩٩٠ ـــ ١٩٩١).

مستشاراً برئاسة مجلس الوزراء من عام ١٩٩٠ حتى اعداد الكتاب.